٢٤

أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية

يزيد صايغ

رفض الهزيمة

بدايات العمل المسلّح في الضفة والقطاع - ١٩٦٧

مؤسسة
الدّراسات
الفلسطينيّة

A
956.9405
c.1

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة اي ارتباط حكومي او تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة او وجهة نظرها.

رَفض الهَزيمَة

بدايات العَمَل المُسَلّح في الضفةِ وَالقِطَاع - ١٩٦٧

يَزيد صَايغ

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Rafḍ al-hazīmah: bidāyāt al-ʿamal al-musallaḥ fī al-Ḍiffah wa-al-Qiṭāʿ - 1967

Yazīd Ṣāyigh

Rejecting Defeat: The Beginnings of Armed Action in the West Bank and Gaza Strip, 1967

Yezid Sayigh

© حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

بيروت، تموز / يوليو ١٩٩٢

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع انيس النصولي ــ متفرع من شارع فردان

ص. ب: ٧١٦٤ ــ ١١. بيروت ــ لبنان

برقيا: دراسات. تلكس: ماداف ٢٣٣١٧

تلفون: ٨٦٨٣٨٧

المحتويات

تمهيد ٥

أولا: الجدال بشأن الاستراتيجية ٧

ــ فتح تنتهز الفرصة ٧

ــ حركة القوميين العرب ١٣

ثانيا: الثورة المسلحة، من ٢٨ آب / أغسطس حتى نهاية ١٩٦٧ .... ٢٠

ــ فتح تفرض المبادرة ٢٠

ــ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ٣٠

ــ جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة ٣١

ــ الشيوعيون ٣٤

ــ حركة القوميين العرب تنضم الى المعركة ٣٨

ــ الاجراءات الاسرائيلية المضادة ٤٨

ــ تقويم أوّلي ٥٢

ثالثا: جني ثمار الهزيمة ٥٤

ــ الاعتراف العربي ٥٤

ــ منظمة التحرير الفلسطينية تواجه التحدي ٥٩

ــ جمع الخيوط ٦٣

خلاصة ٦٧

جدول العمليات الفدائية سنة ١٩٦٧ .... ٦٩

المصادر ٧٠

تمهيد

هذه الدراسة محاولة لتوثيق مراحل اشتراك المنظمات الفلسطينية الرئيسية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ولتوثيق سعيها لتنظيم ثورة مسلحة في الأراضي المحتلة في الأشهر التي تلت الحرب. ويتركز الاهتمام على الفصائل الفدائية، التي احدث نشاطها تحولا جذريا في طبيعة السياسة الفلسطينية الداخلية، وفي طبيعة العلاقات بين الفلسطينيين والعرب. ويستند جانب من هذه الدراسة الى البحث الواسع النطاق الذي اجريته من أجل كتابي المقبل عن **الكفاح الفلسطيني المسلح منذ سنة ١٩٤٩**.

ولتحقيق عملية التوثيق التاريخي هذه، قمت بالجمع بين مصادر مكتوبة ومصادر شفوية. وتتضمن المصادر المكتوبة مصادر عامة، مثل الصحف اليومية، ومجلدات الوقائع اليومية، ومجموعات الوثائق، والمجلات، والمطبوعات الرسمية، والمنشورات والتقارير الداخلية للمنظمات التي تشملها هذه الدراسة. وتتضمن المصادر الشفوية سلسلة من الأحاديث التي اجريتها في الأعوام الأخيرة مع عدد كبير من المسؤولين والقادة والضباط في المنظمات الفلسطينية وفي بعض الدول العربية. وقد استشهدت في هذه الدراسة بعدد من هذه الأحاديث.

وكنت حريصا على إجراء مقابلة بين هذه المصادر، لضمان اقصى ما يمكن من دقة تاريخية وصدق. ويقوم جانب كبير من النص على أساس الجمع بين المصادر المذكورة والتأليف بينها؛ ولذلك، فاني لم اشر الى مصدر محدد لكل حقيقة او لكل حجة. لكني استشهدت في بعض الفقرات بأشخاص معينين او بمطبوعات معينة كي ابيِّن طبيعة المصدر، وكي ادع القارىء يحكم على مدى صدقه. ونهايةً، لا بد من ان أتحمل مسؤولية ما قد يبقى من نواقص او من جوانب تعوزها الدقة، سواء من ناحية الحقائق التاريخية او من ناحية التأويل.

يزيد صايغ

أوكسفورد، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢

أولا: الجدال بشأن الاستراتيجية

بالنسبة الى الفدائيين الفلسطينيين، فقد بدأت قصة حزيران/يونيو ١٩٦٧ الرئيسية عقب الحرب؛ فحتى ذلك الحين، كانت حركتهم قوة ثانوية الى حد بعيد، ولم يكن في افقها مسار واضح. وقد أزاحت الحرب السلطة العربية الرسمية عن الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة احتلال اسرائيل لهما، وأضعفت قدرة الحكومات العربية السياسية الفعلية على فرض سيطرتها على نشاط الفلسطينيين، اوعلى منع نشاطهم في «دول المواجهة» المحيطة باسرائيل.

غير ان الحرب أتاحت للفلسطينيين الفرصة، فحسب. وفي الواقع، فان الأمر الذي أتاح للمنظمات الفدائية الفلسطينية ان تَظهر قوة إقليمية بجدارة واستحقاق، كان الجهد الذي بذلته في الأشهر القليلة التي تلت الحرب، لإنشاء قاعدة مستقلة، ولشن ثورة مسلحة في الأراضي المحتلة. وكان هذا الجهد هو الذي أعاد رسم العلاقات بالعرب، وأحدث تحولا في السياسة الفلسطينية الداخلية. لكن اهمية هذه الحقبة لم تلق تقديرا كاملا، حتى في الكتابات الفلسطينية.

تسعى هذه الدراسة لإعادة توثيق محاولة الثورة، ولتوضيح نهضة الفدائيين في الفترة التي تلت الحرب. وهي تتتبَّع المنظمتين الفدائيتين الرئيسيتين ــ حركة فتح وحركة القوميين العرب ــ وشريكاتها الصغرى، خلال الطورين الرئيسيين للثورة: طور الجدال والإعداد في الفترة الواقعة بين ١٠ حزيران/يونيو و٢٨ آب/أغسطس ١٩٦٧، وطور النشاط الذي تلا ذلك وامتد حتى نهاية العام. ثم تبحث الدراسة في وقع الثورة على العلاقات بين الفدائيين، من ناحية، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية، من ناحية اخرى، قبل تقويم دلائلها على التطور اللاحق لحركتهم.

فتح تنتهز الفرصة

لقد ساهمت حركة التحرر الوطني الفلسطيني ــ فتح في نشوب الحرب في

حزيران/يونيو ١٩٦٧. وكان قرارها باطلاق «الكفاح المسلح» ضد اسرائيل، في أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، يقوم على أساس الأمل بأن تؤدي هجماتها الغوارية الصغيرة الى قيام الاسرائيليين بالانتقام، فتنشأ إذ ذاك دورة من الفعل وردّة الفعل تجر الجيوش العربية النظامية، في نهاية الأمر، الى مواجهة شاملة مع الدولة اليهودية. ومع ان الغارات التي شنتها فتح، والتي بلغت نحو ٩٠ غارة في فترة العامين ونصف العام التالية، لم تكن أكثر من عمليات إزعاج بسيطة ـ إذ لم توقع في صفوف الاسرائيليين أكثر من ١١ إصابة ـ فقد ساهمت في إثارة التوتر العام وعدم الشعور بالأمن. ومما يكسبها خصوصية انها تزامنت مع خطب عبد الناصر الطنانة التي كانت تحض على القتال بصورة متزايدة، وكذلك مع خطب نظام الحكم السوري الجديد، الذي وصل الى السلطة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦.[١]

صحيح ان فتح اصرّت على استقلال نشاطها وقرارها، ولعل بعض قادتها تناول مفاهيم «الحرب الشعبية»، لكنها عمليا نظرت الى نفسها بوصفها عاملا مساعدا او محرِّضا، واعتمدت اعتمادا رئيسيا على الدور الذي ستؤديه، في نهاية الأمر، الجيوش العربية في تحطيم اسرائيل، وبالتالي في تحرير فلسطين. ويفسر ذلك تماما لماذا كانت الهزيمة الساحقة التي لحقت بالجيوش المصرية والسورية والأردنية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ صدمة قاسية بالنسبة الى فتح. وقد اوضح ذلك خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لفتح، قائلا «حين اعتمدنا قبل ١٩٦٧ على توريط الجيوش العربية عمدا، كنا نؤمن بجدية القوة العربية، وخاصة قوة مصر، باعتبارها قوة ضاربة مزودة بصواريخ القاهر والظافر.»[٢]

غير ان فتح كانت سريعة في تجميع صفوفها. ويعود ذلك الى انها كانت قبل الحرب تنظر الى الحكومات العربية بشك شديد. وقد كابد أعضاؤها قمعا مستمرا، وخاصة في قطاع غزة الذي كانت مصر تحكمه، وفي الأردن ولبنان. ولذلك، فان نتيجة الحرب لم تصبها بارتباك كامل. ورأت فرصة، تكاد تكون معجزة، للإفلات من السيطرة العربية. وكانت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ تعني بالنسبة الى فتح انه قد «اختفت قدرة القمع العربية... وعادت القضية الى صورتها الحقيقية: صراع فلسطيني ـ اسرائيلي.»[٣]

الجدال بشأن الاستراتيجية

خلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، قام ياسر عرفات، وهو القائد الأعلى لفتح في دمشق، بحشد عدة عشرات من الأعضاء المسلحين للاشتراك في القتال في جبهة الجولان. وفي هذه الأثناء، تجمع في الدمَّر عشرات، وربما مئات، من أنصار فتح باحثين عن دور يؤدونه. وتمكنت فتح من القيام بست مهمات قتالية لم تكن سوى قطرة في محيط. لكنها اضطرت الى التخلي عن جهودها فور انسحاب الجيش السوري. وعندما عاد عرفات ورفيقه في تأسيس فتح، خليل الوزير (ابو جهاد)، الى دمشق، لقيا أعضاء آخرين في اللجنة المركزية لفتح، مثل محمود عباس (ابو مازن) وصلاح خلف(ابو اياد) اللذين أسرعا الى سوريا آتيين من الخليج.

وعقدت اللجنة المركزية لفتح اجتماعا طارئا في دمشق يومي ١٢ و١٣ حزيران/يونيو، اي بعد يومين فقط من انتهاء الحرب. وقد حضر الاجتماع أيضا أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا مقيمين في دول الخليج، وكانوا قد وصلوا الى العاصمة السورية خلال القتال، كما حضر كوادر فتح العسكريون الرئيسيون في سوريا. ودعت أصوات قليلة الى اتخاذ موقف «انتظِر لترى»، لكن سرعان ما ظهرت أغلبية، على رأسها ياسر عرفات وخليل الوزير، تحبذ الانتقال الى الأراضي المحتلة وإعادة تأسيس الكفاح المسلح هناك.[٤] وبعد فترة قصيرة، دعت قيادة فتح السرية في الأردن، التي كان كثير من أنصارها قد أُطلق من سجون الأردن في أثناء الحرب، الى اجتماع رأسه عبد الفتاح غنيم (ابو ماهر)، وتبنّت خطا مماثلا.

وفي الاجتماع الذي عقد في دمشق، قررت القيادة أيضا درس الوضع «على الطبيعة» في الأراضي المحتلة، وأرسلت عدة قادة لهذا الغرض. وكان ابرز الموجودين عرفات، الذي كان اشدهم حماسة لانتهاز الفرصة والاحتفاظ بالقيادة الميدانية. فانتقل الى الأردن سرا، ثم تسلل الى شمال الضفة الغربية.[٥] وحذا كوادر آخرون حذوه، مثل ابو علي شاهين وعبد الحميد القدسي، ووصلوا في نهاية حزيران/يونيو الى الخليل والقدس ومدن اخرى.

كانت فتح تواقة الى كسب الرصيد، فسارعت الى الاعلان في الصحافة، في ٢١ حزيران/يونيو ثم في ٣ تموز/يوليو، ان قيادتها قد انتقلت الى الأراضي المحتلة.[٦] وكان في مقدم أولويات الكوادر إعادة إقامة اتصال بأعضاء فتح المقيمين

أصلا في الضفة الغربية. وكانت هناك مهمة اخرى هي إنشاء مخابىء للأسلحة، وذلك بالتنقيب في ميادين القتال عن مستودعات الأسلحة التي تركها الجيش الأردني عند انسحابه.

وفي أوائل تموز/يوليو، غادر عرفات وكبار زملائه الضفة الغربية لتقديم تقاريرهم الى مؤتمر فتح الذي عقد في دمشق من دون إعداد مسبق. واحتشد نحو ٣٥ شخصا في منزل خليل الوزير لمناقشة ما توصل اليه العائدون. ومرة اخرى، عارضت أقلية بدء العمليات العسكرية في وقت مبكر، خوفا من أعمال الانتقام الاسرائيلية ضد سكان الأراضي المحتلة. وفي المقابل، زعمت الأغلبية ان الهم الرئيسي هو رفع الروح المعنوية لتشجيع الناس على البقاء في ارضهم صامدين. وكان لقرار مصر بإعادة بدء القتال على امتداد قناة السويس وقع كبير عليهم؛ إذ استنتجوا انه لا بد من الاسراع أكثر في الإعداد للمقاومة الفلسطينية المسلحة.[٧]

كانت فتح، في استعجالها وإلحاحها، تخشى ضمنا ان ينسحب الجيش الاسرائيلي من الأراضي المحتلة بعد فترة وجيزة، ضمن تسوية سلمية مع الدول العربية، يُستثنى الفلسطينيون منها كطرف مستقل.[٨] فقامت، فيما بعد، بوضع خطة مفصلة لتنظيم المهمات المتعلقة بالإعداد للمقاومة العسكرية والمدنية في الأراضي المحتلة، وللاتصال بالحكومات العربية وتعبئتها، وضمان التأييد المادي، والحصول ــ إذا أمكن ــ على محطة إذاعة لبث نداءات فتح.[٩] ورأت فتح انها قد لقيت استجابة عاطفية من شعبها قبل سنة ١٩٦٧، إلا انها الآن بحاجة الى جذبه الى المشاركة النشيطة.[١٠]

لم ترض هذه النتيجة، التي انتهى المؤتمر اليها، الأقلية التي نالت تأييد ثلاثة أعضاء سابقين في اللجنة المركزية كانوا مقيمين في الكويت، وبالتالي، نشأت في منتصف تموز/يوليو جماعة صغيرة أطلقت على نفسها اسم «الجناح المنشق»، وعارضت استمرار قيادة عرفات، الذي كان قد عاد في ذلك الحين الى الضفة الغربية. ولفض هذا النزاع، عرض زملاء عرفات على خصومهم اختيار واحد من امرين: إما ان يُستبدل عرفات بقائد آخر يتولى القيادة الميدانية في الضفة الغربية، وإما ان يقبلوا بقيادته.[١١] ورفضت الأقلية تسلّم القيادة بهذه الشروط، آملة ــ ربما ــ بأن تؤول القيادة اليها عندما تؤدي المخاطرة التي سيقدم عرفات عليها الى الفشل.

اتخاذ القرار

عقدت اللجنة المركزية لفتح اجتماعا حاسما لتقرر استراتيجيتها للمرحلة التالية، وذلك على أساس التقارير الاضافية الواردة من الميدان في آخر تموز/يوليو، ومنها تقرير مفرط في الحماسة كان عرفات قد قدمه خلال زيارة جديدة الى دمشق. وتردد بعض القادة أمام ضخامة مهمة تعبئة السكان في الأراضي المحتلة، فسعى لإقناع الآخرين بشن حملة فدائية ضيقة النطاق.[١٢]

وكان أعضاء آخرون أكثر طموحا، فأرادوا في الحقيقة تكرار ثورة ١٩٣٦ التي نشبت في إبان الانتداب البريطاني؛ إذ اعتبروا ان «التراث الثوري الفلسطيني [يتمثل] أكثر ما يتمثل في ثورة ١٩٣٦.»[١٣] وكانوا يأملون، الى جانب بناء ثورة مسلحة شاملة، بأن تنشأ قيادة وطنية فلسطينية لا منازع لها على أرضها، وحرة من النفوذ العربي.[١٤] بل ان بعض أعضاء اللجنة المركزية تطلع الى ما هو ابعد من ذلك؛ الى إنشاء كيان فلسطيني او دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة، إلا ان الآخرين عارضوا هذا التطلع معارضة قوية وأحبطوه.[١٥]

وأخيرا، اقرت اللجنة المركزية لفتح استراتيجية تقوم على إنشاء قواعد ارتكاز امينة في الأراضي المحتلة. وأكد برنامجها ان الأوضاع تفرض الانتقال الى «حرب تحرير شعبية»، لكنها جعلت اختيار الموعد الدقيق للبدء متوقفا على استيفاء بعض الحاجات المادية والسياسية،[١٦] فرُفعت وتيرة التدريب قبل إرسال ما سماه خليل الوزير «موجات الثقة والأمل» الى داخل الضفة الغربية.

وكان مما شجع فتح كذلك تصاعد المقاومة المدنية ضد الاسرائيليين، الذين اضحوا يواجهون الاضرابات غير المنسَّقة، لكن المتكررة، والاعتصامات والعرائض، وغيرها من أشكال الاحتجاج. وقد بث الجرأة في فتح بصفة خاصة تدفق أعضاء جدد الى صفوفها بصورة مستمرة، وهو ما دفعها الى الاستنتاج انها اصبحت حينذاك أكبر منظمة فدائية فلسطينية.[١٧] ولعل هذا هو السبب الذي جعل فتح تتخذ قرار بدء العمليات القتالية ضد الاسرائيليين قبل الأوان، منتهكة بذلك ما كانت قد توصلت اليه مع حركة القوميين العرب والجماعات الصغيرة الأخرى من تفاهم على تأجيل هذه العمليات الى حين اكتمال استعداداتها العسكرية والتنظيمية المشتركة.

وفي اية حال، فقد اختير عرفات في ذلك الوقت، وبصورة رسمية، قائدا ميدانيا

أعلى، وكُلف قيادة الكفاح من داخل الضفة الغربية (بل بات يشار اليه في الضفة الغربية بأنه «القائد العام»). وفي أوائل آب/أغسطس، عبر عرفات نهر الأردن على رأس فريق مكون من ثلاثين فردا، وأنشأ مقر قيادته السرية في نابلس.[١٨] لكن قبل ان يغادر دمشق، اصدرت قيادة فتح قرارا مهما هو: إعادة إطلاق الكفاح المسلح في أول أيلول/سبتمبر. وكان هذا التاريخ مبكرا، قياسا بما كان مقررا، ومع ذلك، فقد قُدم الموعد الى ٢٨ آب/أغسطس، وذلك للتأثير في الزعماء العرب الوافدين الى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة الطارىء والمصيري، الذي انعقد في ذلك التاريخ.

إدارة العلاقات بسوريا

أثار قرار فتح بتجديد نشاطها القتالي تهديدا لها من مصدر لم تكن تتوقعه: الحكومة السورية. وكانت العلاقات بين الجانبين دافئة في الأشهر التي سبقت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، بصفة خاصة؛ إذ ان نظام الحكم «اليساري» الذي تولى السلطة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ قدم الى فتح مساعدة مادية، على شكل تدريب ومعسكرات وأسلحة، وهو ما دفع فتح الى توقع تأييد سوريا لاستراتيجيتها العسكرية عقب الحرب. وبالاضافة الى ذلك، كانت مراكز الحدود السورية قد سمحت لمجموعات تابعة لفتح بعبور خطوط الهدنة الجديدة، في الأسابيع القليلة الأولى بعد الحرب، بهدف جمع الأسلحة والامدادات التي تُركت في مرتفعات الجولان. واحتفظت فتح بما تستطيع استعماله منها.[١٩]

وأخيرا، جاءت لحظة الحقيقة عندما قام وفد من فتح، برئاسة خليل الوزير وفاروق القدومي (ابو اللطف)، بزيارة رئيس هيئة أركان الحرب السوري اللواء احمد سويداني لإطلاعه على خططهم القتالية، وعلى تاريخ بدئها. فأثار ذلك انزعاجه وقلقه. وبعد ان كان نصيرا وفيا لفتح في الفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦، حذَّر من شن اية عملية في جبهة الجولان.[٢٠] واحتج زواره، مؤكدين ان عملياتهم ستقع في الأراضي المحتلة، لكنه اعترض قائلا ان اسرائيل ستلقي اللوم، مع ذلك، على سوريا، وطلب «الانتظار حتى نكمل استعداداتنا ويعوضنا السوفيات [بأسلحة جديدة].»[٢١]

وبعد ان اوضح وفد فتح تصميم الحركة على المضي في خطتها، استُدعي في اليوم نفسه لمقابلة وزير خارجية سوريا إبراهيم ماخوس، الذي أعاد شرح الموقف نفسه وبحزم

اشد. وتلا هذا الاجتماع اجتماع آخر مع رئيس الوزراء يوسف زعيِّن هذه المرة. ولم ينته اليوم إلا بعد ان وجه رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي نفسه تحذيرا صارما الى وفد فتح: «إذا اصررتم على هذه الطريق، فسوف نضطر آسفين لتصفيتكم.»[٢٢]

واستعدادا لأسوأ الاحتمالات، بدأت قيادة فتح تهرِّب أفرادها ومعداتها عبر الحدود الى الأردن، لتنشىء وجودها السري في غور الأردن، في الكرامة وكُرَيْمة. لكن هذا التحرك أُبطىء بعد بضعة أسابيع، عندما زار عرفات دمشق لفترة قصيرة، والتقى وزير الدفاع اللواء حافظ الأسد ومجموعة من كبار الضباط. وبعد ان أحاطهم علما بشأن الأوضاع في الأراضي المحتلة وقرار فتح بمغادرة سوريا، حثوه على إبقاء فتح في سوريا.

حركة القوميين العرب

لم تكن فتح وحدها في الإعداد لحملة المقاومة في الأراضي التي احتلتها اسرائيل حديثا. وكانت منافستها الرئيسية حركة القوميين العرب، التي نشأت منها فيما بعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أُسست حركة القوميين العرب سنة ١٩٥١، وظلت نصيرة وفية لعبد الناصر منذ سنة ١٩٥٦، وظهرت بوصفها احدى المنظمات الفلسطينية الرئيسية في الستينات.[٢٣] وكانت منذ سنة ١٩٥٨ تحصل على دعم سياسي ومادي قوي من مصر. وكانت بحلول سنة ١٩٦٧ تتمتع بخبرة تنظيمية وتدريب عسكري اضخم كثيرا مما كان لدى فتح.

غير ان الصراعات الايديولوجية واختلاف جداول الأعمال السياسية ادت الى انقسام حركة القوميين العرب في الأعوام الأخيرة، وأصبحت فروعها في مختلف الدول العربية تتصرف على نحو مستقل بصورة متزايدة عن «المركز» في بيروت، وهو الاسم الذي عُرفت به القيادة التي كانت تقوم بادارة الشؤون اليومية، وتسيطر عليها سكرتارية من ثلاثة أفراد، هم جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم (وكان وديع حداد يؤدي دورا خاصا ضمن «المركز» في بيروت). وكانت حركة القوميين العرب محظورة في سوريا بسبب الشك في تورطها في محاولة الانقلاب التي حدثت في تموز/يوليو ١٩٦٣. كما انها أقبلت على حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وهي لا تزال تترنح بفعل تأثير ضربتين كاسحتين كانت اجهزة الأمن الأردنية قبل عام واحد (١٩٦٦) قد وجهتهما الى فرعها المهم في المملكة.

حركة القوميين العرب
خلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧

صدَّقت قيادة حركة القوميين العرب، مثل سائر العرب في كل مكان، المزاعم الزائفة المفرطة التي كانت تُذاع عن النجاح المحقَّق في ميادين القتال في اليومين الأولين للحرب.[٢٤] ولم تكن قد اعدّت قبل الحرب اية خطط لتقديم العون الفعلي للجيوش العربية، على الرغم من التفاخر بـ «الاستعداد الكامل لخوض معركة التحرير خلف خطوط الجيش الاسرائيلي»، بحسب تعبير جماعة «أبطال العودة»، التابعة عمليا لحركة القوميين العرب.[٢٥]

وفي بداية الحرب، فشل «مركز» حركة القوميين العرب أول الأمر في السيطرة على نفسه وفي إصدار التعليمات الى أعضائه المنتشرين في أقطار عدة. ومع ذلك، فقد استجاب كوادر وأعضاء كثيرون لهذا الحدث استجابة تلقائية، وتطوعوا لأداء واجبهم العسكري. وفي مصر، اصدر فرع حركة القوميين العرب الى جميع أعضائه أمرا بالالتحاق بدورات ألتدريب العسكري، التي اعدتها السلطات المصرية على عجل لطلاب الجامعات لتأليف حرس وطني.[٢٦] لكن المصريين كانوا عاجزين عن توفير وسائل النقل الى الجبهة، فاتجه الطلاب فرادى الى لبنان وسوريا والأردن، من أجل الاتصال بحركة القوميين العرب.[٢٧] وانضمت مجموعة من المنفيين من سوريا والمناصرين لعبد الناصر، وكانت قريبة من حركة القوميين العرب، الى وحدة مصرية كانت متجهة الى سيناء في ٧ حزيران/يونيو، لكنها اضطرت الى العودة. وقد انضم كثير من أفراد هذه المجموعة فيما بعد الى حركة القوميين العرب في الأردن.

وكان الوضع في الأردن مختلفا اختلافا ملحوظا؛ فقد كان «مركز» حركة القوميين العرب قادرا على أداء دور مباشر هناك. وكان الأكثر نشاطا رئيس لجنة العمل العسكري الفلسطيني وديع حداد، الذي كان مقيما في لبنان، وأعضاء اللجنة الفلسطينيون في الأردن ولبنان. وعند نشوب الحرب، بادر طلاب متطوعون من الجامعة الأميركية في بيروت، وصل عددهم الى ٥٠٠ طالب من مختلف الجنسيات العربية، الى التجمع والانتقال في قافلة من الحافلات الى دمشق.[٢٨] وقد سُمح لحركة القوميين العرب، التي كانت مضطهَدة من قبل، وبعد مفاوضات طويلة على الحدود، بأن ترسل مع المتطوعين نحو ٨٠ بندقية قديمة من مخلفات الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٥٨.

وحين حل المتطوعون في دمشق، وفرت السلطات السورية لهم تدريبا سريعا، وأسلحة خفيفة، وإمدادات أساسية. ثم كُلفوا الدفاع عن قمة تل قاسيون المشرفة على العاصمة، وذلك على أساس مهمة افتراضية مؤداها منع عمليات إنزال جوي اسرائيلية.

وكان فرع حركة القوميين العرب في سوريا قد اعدَّ، في الوقت نفسه، عددا آخر من المتطوعين تراوح بين ٢٠٠ متطوع و٢٥٠ متطوعا، وقد تجمعوا في مدرسة الأليانس (فلسطين) في دمشق، مع عدد مماثل تقريبا من أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية (التي كان يتزعمها احمد جبريل)، ومئات من المتطوعين الآخرين الذين كانوا لا ينتمون لأي تنظيم. وتلقت قوة المتطوعين التي تجمعت تدريبا سريعا على استخدام الأسلحة. وقد تولى التدريب مدرِّبان أرسلتهما قيادة جيش التحرير الفلسطيني في دمشق. كما حصلت القوة على خليط من الأسلحة الخفيفة القديمة، التي جيء بها من مستودعات حركة القوميين العرب، او التي تبرع جيش التحرير الفلسطيني بها.

الجدال يبدأ

كانت هذه الفورة من النشاط تشغل الأعضاء العاديين في حركة القوميين العرب ما دامت الحرب مستمرة. لكن وقف إطلاق النار في ١٠ حزيران / يونيو وجد الحركة بلا دفة توجهها، وفي حالة معنوية متدهورة، وعاجزة عن استيعاب المغزى الكامل للهزيمة وعن صوغ رد متماسك عليها. وكان أمرا بديهيا ان تصاب قيادة حركة القوميين العرب بهول الهزيمة، بعد زمن طويل من ربط مصيرها بمصير عبد الناصر، وبعد اشهر طويلة من دق طبول الحرب المقبلة على صفحات مجلة «الحرية» الناطقة بلسانها.

وهرع احد القادة، الذي تصدر لاحقا الجهود التنظيمية لحركة القوميين العرب في الضفة الغربية، الى بيروت لاستشارة جورج حبش، الذي قال له: «ليس لنا تنظيم في الضفة الغربية او الأردن، والجميع في السجن، والذين خرجوا فقدوا الثقة، ويرتابون في زملائهم.»[٢٩] وأنذر قائد مهم آخر حبش بأنه سيهاجر إذا لم تشن حركة القوميين العرب فورا حملة مقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي.[٣٠] وعلى الرغم من خروج الكثير من أعضاء حركة القوميين العرب من سجون الأردن في أثناء الحرب، فقد كانوا لا يزالون يترنحون، لأن «الجدال حول المسؤولية عن انهيار الفرع [سنة ١٩٦٦]. . . ادى الى تفتت ايديولوجي وتنظيمي.»[٣١]

ومع وصول المزيد من الأشخاص الى بيروت لاستشارة القيادة، التقى نحو عشرة من أعضاء «مركز» حركة القوميين العرب وقيادة العمل الفلسطيني ولجنة العمل العسكري الفلسطيني في منزل حبش، ووافقوا على الحاجة الى الإعداد لعمل عسكري مستقل.[٣٢] والتقى أعضاء «مركز» حركة القوميين العرب مرارا في حزيران/يونيو وتموز/يوليو. ثم انضم الى قادة «المركز» الموجودين في بيروت، عادة، ممثلون لفروع حركة القوميين العرب في الدول العربية الأخرى، وذلك من أجل عقد اجتماع للجنة التنفيذية بكامل أعضائها في أواخر تموز/يوليو.[٣٣]

وكشف الجدال اتجاهين رئيسيين؛ فالتيار «اليساري»، الذي كان قد أنشأه قبل سنة ١٩٦٧ محمد كشلي وعدد من زملائه في القيادة الاقليمية اللبنانية، دعا الى الاستعداد بعناية، والى تأجيل القيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل. وكانت حجته ان على حركة القوميين العرب ألا تتصرف تصرفا مستقلا عن جبهة الدول العربية الأوسع.[٣٤] (لم يكن نايف حواتمه، الذي ظهر منذ منتصف الستينات شخصية قيادية في التكتل اليساري، بارزا في هذه الفترة، ولم ينضم الى الحركة الفلسطينية حتى أوائل سنة ١٩٦٨).

وفي الواقع، لم يختلف اليساريون كثيرا عمن يسمونهم «اليمينيون» في منهجهم هذا. بل كانت نقطة الخلاف الرئيسية بينهم هي كيفية تقويم نظم الحكم «التقدمية» العربية، وخاصة نظام عبد الناصر، في اثر الهزيمة. وقد عارض محسن إبراهيم اليساريين في هذه النقطة، وعمل للمحافظة على روابط حركة القوميين العرب بالرئيس المصري؛[٣٥] وهذا امر لافت، نظرا الى الدور الذي قام إبراهيم به لاحقا بوصفه زعيما لليسار. وقد قال في مجلة «الحرية» ان«الدخول في الحرب لم يكن خطأ. . . من هنا يصبح المواطن العربي مطالبا بممارسة اقصى التنبه والحذر كي لا يمكّن العدو الاستعماري الصهيوني من تشويه عقله وتحويل البطولة التاريخية التي مارستها قياداته الثورية حين قبلت التحدي.»[٣٦]

ووافق من يسمّون «يمين» حركة القوميين العرب ــ حبش وحداد والهندي ــ على وجوب تخصيص الوقت والجهد لإعادة بناء الجهاز التنظيمي، وإعداد القدرة العسكرية، لكنهم كانوا أيضا يخشون ان تستفيد اسرائيل من التأجيل فتقيم الأمر الواقع الجديد. ورأوا ان ثمة حاجة الى منع تحول الهزيمة استسلاما والى دحض اي تفكير عربي فلسطيني في إمكان التعايش مع الاحتلال الاسرائيلي.[٣٧]

هذا، وقد كانت السياسة الاسرائيلية لإيجاد التعايش في الأراضي المحتلة ــ حيث ان سلطات الاحتلال عرضت على السكان ان تتيح لهم حياة طبيعية وأن تفتح الجسور عبر نهر الأردن إنْ هم احجموا عن المقاومة ــ تنذر بالحيلولة دون ظهور المعارضة الشعبية لاسرائيل، وهو ما أقلق قادة حركة القوميين العرب ودفعهم الى الاستعجال. وشدد أنصار العمل الفلسطيني المستقل داخل الحركة على الحاجة الى إنشاء وجودهم التنظيمي في الضفة الغربية وغزة، قبل ان يتخذ الجيش الاسرائيلي إجراءات جديدة لتمتين سيطرته. وكانت النتيجة التي توصلوا اليها ضرورة ان تخوض حركة القوميين العرب«الكفاح الشعبي المسلح»،[٣٨] على الرغم من إقرارهم أيضا بوجود حاجة الى «ان نعد أنفسنا، ونضع استراتيجية، ونتجنب القتال حتى نتأكد من قدراتنا.»[٣٩]

وكانت السياسة المصرية العامل الحاسم في تحديد وجهة حركة القوميين العرب، التي كانت لا تزال موالية لعبد الناصر بقوة. فعقب حرب حزيران/يونيو مباشرة، دشن عبد الناصر برنامجا ضخما لإعادة بناء القوات المسلحة وإعادة تجهيزها من خلال ما وصفه بمرحلة «الدفاع البحت». وطمأن قيادة حركة القوميين العرب في لقاء خاص معها بأنه يستعد لجولة ثانية مع اسرائيل.[٤٠] وكتب محسن إبراهيم: «بعد مرحلة التقاط الأنفاس في أعقاب النكسة، يتجه الجهد العربي الآن الى تخطيط مرحلة ردع العدوان. . . [ونحن] قريبون من الجولة الثانية.»[٤١]

ورأت حركة القوميين العرب، وقد اطمأنت على هذا النحو، ان لا ضرورة ملحة للاسراع في خوض القتال، وآثرت الاستعداد بعناية أكبر. ولم يقم «مركز» حركة القوميين العرب بارسال احد الكوادر المخضرمين الى الضفة الغربية والشروع في إعادة بناء التنظيم السري إلا بعد إقرار هذا الأسلوب الأساسي في تناول الأمور، اي في أواخر تموز/يوليو. كما انه أقام قيادة عليا للإشراف على النشاط الفلسطيني، وقد ضمت حبش وحداد والهندي، وأُضيف اليهم قائدان من الصف الثاني، هما ياسر عبد ربه من فرع مصر، وحمدي مطر من فرع الأردن. وخصص حداد والهندي في ذلك الوقت الكثير من جهديهما لإنشاء «الجهاز الخاص»، الذي تولى لاحقا القيام بـ«العمليات الخارجية» للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وهو ما ترك لحبش المسؤولية التنظيمية الأساسية للفرع الفلسطيني للحركة، ومسؤولية العمل داخل الأراضي المحتلة، وكان يديرها عن طريق

عبد ربه ومطر، وعن طريق كوادر آخرين من قيادات «الأقاليم» الحركية ومن لجنة العمل العسكري الفلسطيني.

الحـوار

قبل ان تكمل حركة القوميين العرب تلك الاجراءات التنظيمية، وكان الجدال داخلها لم ينته بعد، اجرت مع حركة فتح حوارا لم يكن ذا شأن حتى منتصف تموز / يوليو، لكن عُقدت بعد ذلك سلسلة من الاجتماعات امتدت ستة أسابيع، حتى نهاية آب / أغسطس، وحضرها أساسا حبش وأسامة النقيب، من حركة القوميين العرب، وعرفات والوزير من فتح. وقوَّم الاجتماع الأول نتائج حرب حزيران / يونيو، وناقش إمكانات قيام ثورة في الأراضي المحتلة، بالتزام الطرفين التركيز على ضم أعضاء جدد وجمع الأسلحة.(٤٢)

وفي الاجتماعات التالية، تركز الاهتمام على شكل وتوقيت العمل العسكري المقترح ضد الاحتلال الاسرائيلي. واتفق الطرفان على الحاجة الى تأجيل بدء العمليات القتالية شهرا واحدا على الأقل، علما بأن بعض مصادر حركة القوميين العرب يؤكد انه قد تم الاتفاق على الامتناع من القتال حتى كانون الأول / ديسمبر، وإعادة النظر في الموقف بعد ذلك.(٤٣) أما آفاق التعاون بصورة عملية أكثر، مثل تبادل الأسلحة والأفراد في الأراضي المحتلة، فلم تُناقش. وهذا امر ينطوي على تناقض؛ إذ ان الحوار بين حركة القوميين العرب وفتح بلغ في لحظة من اللحظات حد مناقشة إمكان الاندماج بينهما، بل ان حركة القوميين العرب زعمت علانية فيما بعد ان الجانبين كانا قد اتفقا كذلك على الوحدة مع تنظيمين فدائيين آخرين.(٤٤)

والتنظيمان الآخران المشار اليهما هما: «أبطال العودة»، وهو في الواقع ليس منظمة مستقلة بل منظمة أنشأتها حركة القوميين العرب سنة ١٩٦٦ بالتعاون مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيري ومع القائد العام لجيش التحريرالفلسطيني اللواء وجيه المدني؛ و«جبهة التحرير الفلسطينية»، التي أُسست سنة ١٩٥٩، وتزعمها احمد جبريل بعد ذلك بقليل. وناقشت فتح وحركة القوميين العرب إمكان التعاون مع جبهة التحرير الفلسطينية. وفي حين ان اتصال فتح بالجبهة كان سطحيا، فان حركة القوميين العرب حافظت على اتصالها بالجبهة طوال اشهر الصيف والخريف.

والى جانب استمرار قيادة حركة القوميين العرب في حوارها مع جبهة التحرير الفلسطينية، فقد انشغلت جزئيا باهتمام آخر لم تشاركها فتح فيه؛ إذ كان كوادر من حركة القوميين العرب في فرع الأردن، ممن التفوا حول القادة المخضرمين والمجرَّبين خلال أعوام العمل السري في مخيمات اللاجئين مثل مصطفى الزبري (ابو علي مصطفى)، لا يزالون يعتبرون ان من أولوياتهم إطاحة نظام الحكم الأردني، وإقامة حكومة وطنية بديلة. وكانوا يرون ان تحويل عمان «هانوي» فلسطينية خطوة ضرورية لمساندة الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة، وأن ذلك امر ممكن، إذا أمكن ضمان تعاون فتح معهم.(٤٥) بيد ان هذا ظل أمرا هامشيا في حركة القوميين العرب، وكانت فتح تنفر منه نفورا خاصا.

وفي اية حال، فقد قطعت فتح الحوار مع المنظمات المنافسة لها فجأة، بالتحول الى البندقية، بالمعنى الحرفي لهذه العبارة؛ إذ انها جددت العمل القتالي ضد الاسرائيليين في ٢٨ آب / أغسطس ١٩٦٧.

ثانيا: الثورة المسلحة
من ٢٨ آب / أغسطس حتى نهاية ١٩٦٧

فتح تفرض المبادرة

«تعشيش» فتح

عندما قررت فتح استئناف العمليات القتالية ضد القوات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، منتهكة بذلك تفاهمها مع حركة القوميين العرب (ومع جبهة التحرير الفلسطينية)، فان الأمر الذي شجعها على ذلك هو نجاحها في إعداد مخزون من القوة البشرية المدرَّبة. فقد كانت فتح قد طالبت فروعها في الدول العربية والأوروبية، وحرب ١٩٦٧ على اشدها، بحشد أعضائها للقيام بالواجبات القتالية.

وبفضل هذا الجهد، تمكنت فتح بعد نشوب الحرب بفترة قصيرة من إرسال نحو ٢٠٠ عضو الى الجزائر، لتلقّي التدريب على القتال الغواري. وكان لشبكاتها التنظيمية الطالبية في الخارج ـ وخاصة في ألمانيا والنمسا، حيث كان هاني الحسن ويحيى عاشور يتوليان القيادة، وفي مصر، حيث كان هايل عبد الحميد (ابو الهول) يرئس فرع فتح فيها ـ نشاط كبير، وكانت تقدم مئات من المتطوعين، الذين توجه بعضهم الى الجزائر، في حين تلقى آخرون تدريبا سريعا في الدورات المعدة لطلاب الجامعات في مصر، او التحقوا سريعا بمخيم التدريب التابع لفتح في الهامة، بالقرب من دمشق. وأصبحت الهامة، التي تسلمتها فتح بفضل السلطات السورية في أواخر سنة ١٩٦٦، تستقبل هي الأخرى بعد فترة قصيرة فيضا من مئات آخرين جاؤوا من الضفة الغربية ليتلقوا التدريب، وقد جنّدهم عرفات وزملاؤه بسرعة، وهرّبوهم الى الخارج.[٤٦]

وبالأهمية ذاتها، قامت حركة فتح، فور انتهاء الحرب، بارسال ثلاثين من كبار كوادرها لحضور دورة قيادية في الصين الشعبية مدتها اربعة اشهر. وكان من هؤلاء ممدوح صيدم (ابو صبري)، عضو اللجنة المركزية، وقد عين فيها بعد قائدا لقوات «العاصفة»

التابعة لفتح، وهايل عبد الحميد، وعبد الفتاح غنيم، وهاني الحسن، الذين كانوا قادة للفروع الاقليمية، وأصبحوا فيما بعد أعضاء في اللجنة المركزية، ويحيى عاشور، الذي اصبح فيما بعد رئيسا للقيادة الاقليمية في لبنان، وكوادر آخرون غدوا في النهاية قادة كتائب او قادة قطاعات فدائية. وعاد هؤلاء الكوادر في الوقت الملائم ليؤدوا دورا مهما في إنشاء القواعد المساندة لفتح في الأردن، في الوقت الذي كانت محاولة إشعال الثورة في الضفة الغربية تمر خلال الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٧ في مرحلة حرجة.

ومن شهر تموز / يوليو فصاعدا، قامت فتح بدفع هذه القوة البشرية المتزايدة الى الضفة الغربية لتشكيل خلايا مسلحة محلية، وذلك ضمن عملية سمَّتها فتح «التعشيش». ويتذكر احد المجندين من احدى جامعات ألمانيا الغربية العملية بأكملها، قائلا: «كان يوجد كوادر من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والجزائر [في دورة التدريب التي شهدتها]، ومجموع عددهم يتراوح بين سبعين وثمانين. واتجهنا أولا الى الجزائر ليدربنا لمدة ثلاثة أسابيع المجاهدون السابقون في جبهة التحرير الجزائرية قبل ان ننتقل بالطائرات العسكرية الجزائرية الى سوريا لتلقّي المزيد من التدريب. وكانت فكرتنا من البداية ان نذهب الى داخل [الأراضي المحتلة] ونستقر هناك لإشعال الثورة. ولكن علينا أولا ان نعد أنفسنا ونحن ننتظر إشارة [بدء] الكفاح المسلح.»[٤٧]

وعند ما سمّته فتح «الانطلاقة الثانية» للكفاح المسلح في ٢٨ آب / أغسطس،[٤٨] كان عدد كبير من الكوادر، وعلى رأسهم عرفات، في مواقعه. وكان كثير منهم قد جاء لتوه من الدورات التدريبية السريعة، في حين كان آخرون كوادر قدماء نسبيا سبق ان عايشوا المرحلة الأولى من عمل فتح الفدائي سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦. وكان من هؤلاء القدماء عدد من الأعضاء السابقين في كتيبة الاستطلاع الفلسطينية (الفدائيين)، التي نظمتها سوريا في أواخر الخمسينات، وقد جنّدتهم فتح في صفوفها فيما بعد.[٤٩] ومن أجل زيادة التدريب واستيعاب المجندين الجدد، أنشأ عرفات معسكرا للتدريب في جبال طوباس / قباطية.

في هذه الأثناء، كان كوادر فتح في معظمهم قد زُوِّدوا بأوراق ثبوتية مزوَّرة، لتسهيل حركتهم عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية (وحصل الكوادر الباقون على بطاقات هوية قانونية خلال تسجيل أسمائهم في الاحصاء السكاني الذي أجراه الاسرائيليون في أيلول / سبتمبر). وأنشأ عرفات مقر قيادته في نابلس، وقسَّم الضفة الغربية الى ثلاث

قيادات: القيادة الشمالية، والقيادة الوسطى، والقيادة الجنوبية.[٥٠] وكان عدد من كبار معاونيه في هذه الفترة من خريجي دورة التدريب الأولى، التي أتاحها الجيش الجزائري لفتح في معسكر شِرشال في فترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥. كما يُلاحظ ان بعض الأفراد الذين لم يقعوا في الأسر سنة ١٩٦٧، قُدِّر لهم في الأعوام التالية ان يتولوا مناصب مهمة: قادة كتائب او قادة قطاعات فدائية.

الأوضاع المادية

ثمة ثلاثة عوامل إضافية شجعت فتح على الانتقال سريعا الى استراتيجية الثورة المسلحة، وهي: أحوال السكان، وحقائق الجغرافيا والطُبوغرافيا(التضاريس الأرضية)، ووضع اسرائيل العسكري. فعقب الحرب، بلغ مجموع سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية ٦٦٢,٠٠٠ نسمة. وعلى الرغم من ان هذا العدد يقل كثيرا عن مجموع السكان قبل الحرب، وهو ٩٢٥,٠٠٠ نسمة (في أيار/مايو) ـ إذ نزح الى الأردن خلال الحرب وبعدها مباشرة ٢٦٣,٠٠٠ فلسطيني ـ فانه كان عددا كبيرا نسبيا، قياسا بعدد الفلسطينيين والاسرائيليين. وقد توزع السكان، وكان ٥٠٪ منهم من لاجئي سنة ١٩٤٨، في اربع مدن كبيرة وفي مئات البلدات والقرى، علاوة على القدس الشرقية، التي بلغ عدد سكانها ٦٧,٠٠٠ نسمة.[٥١] وبالتأكيد، فقد سهّل هذا التوزع التحركات الفدائية داخل الضفة الغربية، غير ان مواقع التجمعات السكانية الرئيسية شكلت سلبية مهمة: فقد كان كثير من نقاط الحزام الحدودي خاليا من المواطنين العرب، وذلك بعمق ١٥ كلم غرب نهر الأردن (فيما عدا أريحا وجوارها). ولذلك، كان على الفدائيين القادمين من الأردن ان يعبروا منطقة عازلة خالية من السكان والمأوى، قبل الوصول الى «البحر» البشري الذي يقصدون «السباحة» فيه.

وعلى الرغم من اهمية أحوال السكان، فقد كانت الجغرافيا العامل الحاسم في تحديد استراتيجية فتح. وببساطة، فان للضفة الغربية حدودا مشتركة مع الأردن طولها ٦٦ كلم (من مجموع ٦٠٠ كلم، هي طول الحدود الأردنية ـ الاسرائيلية)، وهي الحدود التي يستطيع الفدائيون ان يقوموا بعملياتهم انطلاقا منها. (وعلى نقيض ذلك، كان قطاع غزة محاطا كليا بأرض تسيطر اسرائيل عليها، وكان معزولا عن اقرب بلدين اليه ـ الأردن ومصر ـ بمسافة تتراوح بين ٧٥ كلم و ٢٠٠ كلم). وعلاوة على ذلك، فقد

تمتعت الضفة الغربية بتماس مباشر بمراكز اسرائيل السكانية والاقتصادية والعسكرية. إلا ان هذا الوضع قد جمع بين نقيضين؛ فقد جعل الهجمات الفدائية أكثر سهولة، لكنه اختصر خطوط الاتصالات الاسرائيلية، وأتاح للجيش وقوات الأمن الاسرائيلية الانتشار السريع عبر «الخط الأخضر» كلما لزم الأمر.

أما التضاريس، فقد جمعت، بالنسبة الى الفدائيين في الضفة الغربية، بين الايجابيات والسلبيات أيضا؛ فما عدا شريط ضيق يمتد في محاذاة أجزاء من مجرى نهر الأردن وحول جرش، كان الفدائيون يواجهون جبالا في المنطقة بأسرها، وفيها كثير من الوهاد والأخاديد. وكان هذا يعرقل حركة المركبات الاسرائيلية، ويوفر للفدائيين مساحات واسعة يتوارون فيها ويجدون في آبارها وعيونها المتفرقة الماء وفي كهوفها الطبيعية الكثيرة المأوى. لكن جزءا كبيرا من تلك المساحات كان قاحلا نسبيا، اوكان قليل النباتات الحرجية، وخصوصا في المنطقة «العازلة» التي تفصل المناطق الآهلة بالسكان عن نهر الأردن. وكانت الزراعة كثيفة في الشريط الواقع على الحدود وداخل الضفة الغربية، لكن كثافة المزروعات لم تكن كافية لإخفاء الفدائيين.

وأخيرا، كان في مصلحة الفدائيين الفلسطينيين ان الجيش الاسرائيلي قد انتشرت مواقعه كثيرا، بفعل سيطرته على مساحات واسعة جديدة من الأرض العربية يقطن فيها مليون نسمة. صحيح ان احتلال الضفة قصّر قليلا الطول الاجمالي من الخط الأمامي للجيش الاسرائيلي، لكن اسرائيل كانت لا تزال تواجه القوات المصرية والسورية والأردنية والعراقية، التي كانت في مرحلة إعادة البناء والتسلّح. ومع ان جيش اسرائيل شن حرب حزيران/يونيو بـ ٢٥٠,٠٠٠ رجل، فقد كان عدد أفراد الاحتياط بينهم ٢٠٠,٠٠٠ رجل، الأمر الذي اضطُر اسرائيل الى الحفاظ على امنها الأساسي بـ ٥٠,٠٠٠ رجل، هم مجموع عديد الجيش العامل الدائم، وإلا ستكون مرغمة على تحمل التكاليف الاضافية التي تنجم عن إبقاء الاحتياطي في الخدمة العسكرية الدائمة.[٥٢]

في مثل هذا الوضع، لم يكن الجيش الاسرائيلي يستطيع نشر غير لواءين (نحو ١٠,٠٠٠ رجل) في الضفة الغربية، علما بأنه قد ثبت ان هذه القوة كافية للتعامل مع السكان القليلين نسبيا، ولإغلاق نقاط العبور على نهر الأردن منذ منتصف سنة ١٩٦٨ تقريبا.[٥٣] ويضاف الى ذلك ان وحدات الجيش تمركزت غالبا خارج التجمعات

السكانية الفلسطينية، الأمر الذي ألقى مهمات الأمن الداخلي ومكافحة العمل السري على عواتق اجهزة الاستخبارات، التي لم يكن قد أُتيح لها بعدُ الوقت الكافي لمعرفة السكان او لإنشاء شبكات المخبرين ــ لكن لم يمر سوى شهرين او ثلاثة اشهر حتى تمكنت من إنجاز ذلك كله.

الانطلاقة الثانية

مهما يكن الأمر، فقد رأت حركة فتح، في منتصف آب / أغسطس ١٩٦٧، انها مستعدة لبدء السير في طريق «حرب التحرير الشعبية». وأصدر عرفات، من معقله في نابلس، سلسلة من النداءات التحريضية الى الجمهور، يحثه فيها على شن حملة عصيان مدني ضد الاحتلال. غير ان جهوده الرئيسية، وجهود زملائه، ظلت مكرّسة لإرسال الأعضاء الجدد او الأعضاء الذين تلقوا التدريب وعادوا من الخارج، الى الجبال لتشكيل مجموعات فدائية متنقلة.

كانت كل مجموعة من المجموعات الفدائية ذات التنظيم الفضفاض ــ والتي عُرفت باسم «الدوريات المُطارَدَة» ــ تتكون عادة من ١٠ أعضاء ــ ١٥ عضوا؛ مع ان بعضها كان أكبر من ذلك كثيرا. وربما كان هناك عشرات من هذه المجموعات في الجبال في شمال الضفة الغربية وجنوبها، عند ذروة النشاط، مع تركيز خاص لعدد يصل الى ١٥٠ فدائيا (ينتمون الى جميع المنظمات) حول الخليل، نظرا الى وعورة تضاريسها وعزلتها، والى تقاليدها الثورية المحلية.[٥٤] وكانت نقاط التركيز الرئيسية الأخرى حول نابلس وجنين في شمال الضفة الغربية، مع وجود أكثر تواضعا في قضاء رام الله.

وكانت الأسلحة خفيفة؛ إذ كان الفدائيون مسلحين بالبنادق، والرشيشات، والمتفجرات، والألغام، وأحيانا بمدافع هاون من عيار ٦٠ ملم او ٨٢ ملم، وصواريخ من عيار ٣,٥ بوصات، وكان يعوزهم قاذفات الصواريخ المضادة للدبابات.[٥٥] وقد أُنشىء الاتصال بين القيادات المحلية في الضفة الغربية وبين الدوريات المطارَدة عن طريق رسل جُندوا بين السكان المحليين، وكان كثير منهم من النساء.

واستخدمت الدوريات المطارَدَة وسيلة الاتصال هذه في طلب المؤن او الأعضاء الجدد، على الرغم من ان الفدائيين اعتمدوا كذلك على الاتصال المباشر بالقرى القريبة للحصول على الطعام او الدواء، وعلى مأوى موقت، وليقوموا هم انفسهم بتجنيد

الأعضاء والمناصرين. وكان هذا يتفق مع التقاليد الفلسطينية التي رُسخت في أثناء ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، من أجل الثوار المطارَدين والملتجئين الى الجبال. وقد استند ذلك أيضا الى قوة الأواصر العائلية: فكثيرا ما كانت الدوريات المطارَدَة تضم من تربط بينهم قرابة وثيقة، وتتخذ قواعد لها بالقرب من القرى او المدن التي ينتمي بعض أفرادها اليها، كي تضمن الحصول على مؤن وعلى اتصالات تركن اليها.

وكان بعض الفدائيين قد شن، فعلا، بمبادرة شخصية، عددا قليلا من الهجمات قبل «الانطلاقة الثانية». ومن أمثلة ذلك ان فريقا منهم نزع قرب الخليل ألغاما اردنية من خط الهدنة القديم (اي خط ما قبل ١٩٦٧)، وأعاد زرعها في الطرق الاسرائيلية في النقب.[٥٦] وبعد ٢٨ آب / أغسطس، تضاعفت العمليات، وقد تألفت غالبا من زرع ألغام وعبوات ناسفة، علما بأن قنابل يدوية وأسلحة نارية اخرى قد استخدمت هي الأخرى، كما استخدمت مدافع الهاون في أواخر السنة. وكانت هذه أحداثا بالغة التواضع من حيث عددها وتأثيرها، غير ان البلاغات الصحافية الفلسطينية قامت بتضخيمها بلا حدود.

وكثير من هذه الأعمال كان موجها ضد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية (وفي غزة، بدرجة أقل). أما العمليات في الجبهة اللبنانية، فقد انخفضت انخفاضا كبيرا، بعد ارتفاع في أوائل سنة ١٩٦٧، نظرا الى تركيز فتح على الأراضي المحتلة. ولم تُبذل محاولة جادة لنقل المعركة الى داخل المناطق الاسرائيلية، عبر «الخط الأخضر»، او لضرب الأهداف المدنية الاسرائيلية.[٥٧] ووقع معظم إصابات المدنيين في هذه الفترة حول المستوطنات، التي اخذت الحكومة الاسرائيلية تقيمها في الضفة الغربية. وبلغ مجموع الهجمات التي شنها الفدائيون في الفترة الواقعة بين حزيران / يونيو ١٩٦٧ ونهاية تلك السنة ٩٢ هجوما، كانت فتح مسؤولة عن أكثر من ٧٠ منها، تسببت باصابة ٩٧ عسكريا اسرائيليا.[٥٨]

وهكذا، ازدادت حماسة قادة فتح الميدانيين بعد الشروع في نشاطهم القتالي؛ إذ اصبحوا يتطلعون الى إطلاق انتفاضة عامة.[٥٩] وتصوروا ان الدوريات المطارَدَة في تلال الضفة الغربية ستلقى الدعم من شبكة تنظيمية سرية واسعة في المدن والقرى، وذلك طبقا للأسس نفسها التي قامت ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ عليها.[٦٠] وكان المفترض ان يهاجم الفدائيون الجيش الاسرائيلي بلا هوادة في جميع المناطق، بينما يشن

المناضلون السريون الهجمات داخل المدن، وينظمون المقاومة المدنية، فتتحول القواعد الارتكازية بذلك مناطق امينة شبه محررة، بينما يزداد الضغط العسكري لإزالة ما يبقى من الوجود الاسرائيلي على امتداد الطرق الرئيسية وفي المدن والبلدات. وكان قادة فتح يتطلعون الى ان تظهر الى العلن، في نهاية الأمر، قيادة وطنية فلسطينية جديدة بلا منازع في الأراضي المحتلة، ويُفترض ان تكون نشأتها في المناطق المحررة.[٦١]

نواقص مهلكة

كان هذا الطموح يتناقض مع التنظيم الضعيف والأمن المتخلف اللذين عانتهما الشبكات التي أنشأتها فتح. ولم تتخذ فتح، في عجلتها، غير القليل من الاحتياطات خلال اختيار الأعضاء الجدد، فجعلت في كل مجموعة أعدادا كبيرة من المناضلين السريين، ولم توفر إلا مقدارا قليلا من التدريب العسكري، في حين كانت التعليمات الأمنية الفعلية معدومة تقريبا. ولم يتلق مئات المتطوعين من الضفة الغربية، الذين تدفقوا على معسكرات فتح، إلا تدريبا عاجلا مدته اسبوع واحد، او اسبوعان في احسن الأحوال، ولم يُبذل اي جهد لكتم هوية المتطوع عن زملائه.[٦٢] وكثيرا ما كان الكوادر الرئيسيون يعرفون أسماء جميع الأعضاء في الشبكات التابعة لهم، وكان الأعضاء الجدد يتفاخرون، عند العودة الى بيوتهم، بنشاطهم السري أمام أصدقائهم وأقاربهم.

وكانت العجلة واضحة في نواحٍ اخرى. وقد لاحظ احد كبار كوادر فتح «اننا نجهل رد فعل العدو، ولم يكن لدينا توقع واقعي [له]. وكان الناس يفكرون بمعايير الثورات السابقة... عن الذهاب الى الجبال، بغير تفكير حقيقي في وسائل الاتصال وطرق الامداد وغير ذلك. ولذلك لم نعتنِ كثيرا بتخزين الأسلحة وتوزيعها، ولم نعتمد اعتمادا كافيا على الامدادات المحلية.»[٦٣] هذا، ولم تكن أهداف فتح التكتيكية واضحة، على الرغم من التشديد البالغ على العمل العسكري. وكان افتقار قيادات القطاعات الثلاثة في الضفة الغربية الى ضباط عمليات محليين أمرا ضارا.[٦٤] ولم تحظ مسألة إعداد الأعضاء السريين والمقاتلين للصمود أمام المحققين في حال وقوعهم في الأسر إلا بحد ادنى من الاهتمام، وقد ترتب على ذلك انهيار سريع تحت التعذيب، واعتراف بمعلومات تتعلق بمناضلين آخرين.

ومن الأمور التي لا تقل خطورة، عدم وجود اي تقسيم حقيقي للمهمات والوظائف داخل الشبكات السرية التابعة لفتح في الأراضي المحتلة. ولما كان الاهتمام الغالب تعزيز القواعد المتنقلة في الجبال، فان عناية كافية لم توجَّه الى إنشاء خلايا منفصلة للتعبئة السياسية بين السكان. وقد اضعف ذلك إمكان نشوء مقاومة مدنية فعالة من التجمعات السكانية، وإتاحة فرص تأمين عدد مستمر من الأعضاء الجدد. وأدى أيضا الى عدم الاستفادة من مختلف مهارات الأعضاء بصورة كافية، وذلك بسبب وضعهم في مواقع غير ملائمة. غير ان الأسوأ من كل ذلك انكشاف امرهم باكرا، وتعرضهم لأحكام بالسجن مددا طويلة جدا؛ إذ كان واحدهم يُنتدب لهذا النشاط العسكري او ذاك بصورة عشوائية، فما ان يضعه الاسرائيليون تحت المراقبة، حتى يقودهم، من دون ان يدري، الى الشبكة بأكملها.

الانتفاضة تخمد

كانت اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية قد اعتقلت في بداية آب/أغسطس الكثير من ناشطي فتح في غزة. ثم اعتقلت في الثامن من الشهر نفسه عشرات من الأعضاء في القدس، وبيت لحم، وأريحا. وقد استفاد الاسرائيليون في تلك الحالات، وفي غيرها، من ملفات الأمن الأردنية والمصرية، التي استولوا عليها في حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ إذ انها كشفت هويات أعضاء فتح وهويات أعضاء آخرين.[٦٥]

وقد أثار إعلان إعادة بدء العمليات القتالية رسميا جهدا إسرائيليا اشد لمقاومة الثورة، وأدى الى سلسلة جديدة من الاعتقالات. وكان من المعتقلين كثير من الطلاب الذين تخرجوا في دورة التدريب الجزائرية، وتسللوا الى داخل الضفة الغربية قبل مدة لا تزيد على اسبوع. وكان أسوأ ما حدث الحملة الاسرائيلية الكاسحة التي شُنت في أواخر أيلول/سبتمبر، وأسفرت عن اعتقال نحو ١٨٠ من الفدائيين وأنصارهم في شمال الضفة الغربية. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر اعتُقل ٢٤ عضوا، واعتُقل في تشرين الثاني/نوفمبر ٧٠ عضوا، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠ عضوا، وكانوا جميعا من فتح.

ودعم الاسرائيليون حملتهم المضادة للثورة باجراءات تستهدف مجموع السكان. وشملت تلك الاجراءات الجماعية ترحيل عشرات الشخصيات المحلية المتهمة باثارة

العصيان المدني، ورفض عودة اللاجئين (وخاصة الشبان)، وفرض حظر شامل للتجول، وحظر الانتقال من دون أُذونات سفر خاصة، وغير ذلك من أشكال السيطرة على السكان ـ وكل هذا أدارته حكومة عسكرية متشعبة، كانت في نهاية سنة ١٩٦٧ تضم ٢٥٠ ضابطا. وقد أُبعد من غزة آلاف من المدنيين، قامت حافلات اسرائيلية بنقلهم الى نهر الأردن، عدا ٥٠٠٠ اسير من جنود جيش التحرير الفلسطيني تم إبعادهم الى مصر.[٦٦]

وعومل المواطنون الذين كانوا يقدمون للفدائيين المأوى او العون، بقسوة وعلى نحو سريع؛ ففي ٢٤ آب/أغسطس، مثلا، نُسفت ٦ منازل في ابو ديس، انتقاما لهجوم شنه قناص. وكانت قريتا بيت عوّا وبيت مرسيم قد دُمّرتا تدميرا كاملا في حزيران/يونيو. كما دُمرت قرية الجفتلْك في تشرين الثاني/نوفمبر، وتم نسف ١٠٠ منزل وإبعاد ٢٠٠ شخص من النصيرات في كانون الأول/ديسمبر.[٦٧]

فتح تسعى لإعادة بناء نفسها

من أجل ان تعوض فتح من خسائرها في الضفة الغربية وأن تعيد بناء حملتها العسكرية، توجهت صوب أعضائها في قطاع غزة. لكن فرعها هناك كان صغيرا نسبيا، ومن أسباب ذلك التضييقُ المصري قبل ١٩٦٧، الذي منع الفرع من مزاولة نشاطه والدعوة الى مبادئه علنا. وكانت السلطات المصرية في غزة ترتاب في انتماء فتح الى جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة، التي كان عبد الناصر قد شن حملة جديدة عليها سنة ١٩٦٥. وكانت تخشى أيضا ان يؤدي نشاط فتح الفدائي الى إشعال حرب غير مرغوب فيها مع اسرائيل، فاعتقلت قبل سنة ١٩٦٧ عدة مجموعات كانت تحاول التسلل عبر خطوط الهدنة.

بسبب هذه القيود، وبسبب توجه السكان العام المؤيد لعبد الناصر وللتيارين القوميين (حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي)، لم تتمكن فتح من استغلال حرية التعبير السياسي النسبية في غزة لتجنيد أعضاء جدد. ولم تستطع خوض المنافسة للحصول على نفوذ في «التنظيم الشعبي»، الذي اسسته منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٦، او في صفوف جنود الاحتياط الذين دربهم جيش التحرير الفلسطيني قبل سنة ١٩٦٧ ليكونوا حرسا وطنيا، والذين بلغ عددهم نحو ثلاثين ألفا.

يضاف الى ذلك ان كوادر فتح الرئيسيين تعرضوا، بعد الحرب، للاعتقال، او أُرغموا على الاسراع بالفرار، لأن الاسرائيليين وجدوا أسماءهم في ملفات الاستخبارات المصرية، التي كانت اسرائيل قد استولت عليها.

وحاولت فتح في هذا الوقت إعادة بناء شبكاتها في غزة، فأحرزت نجاحا متواضعا في مخيمات اللاجئين.[٦٨] لكنها ظلت قوة ضئيلة الشأن. ولذلك، جعلت هذه المنطقة تابعة لقيادتها الجنوبية في الضفة الغربية، بدلا من إنشاء فرع منفصل هناك. وعندما اسفرت الاجراءات الاسرائيلية عن خسائر فادحة، لجأت فتح الى وسيلة نقل ٤٣ عضوا من أعضائها المسلحين من شبكاتها في غزة وضمهم الى الدوريات المطارَدَة في جبال الخليل.[٦٩] وكانت غزة أكثر فائدة بوصفها مصدرا للأسلحة، التي كانت فتح تشتريها من مهربين وبدو كانوا قد استولوا على ما خلّفه الجيش المصري وجيش التحرير الفلسطيني من كميات كبيرة من الأسلحة.

غير ان فتح فشلت في محاولتها الرئيسية في غزة، وهي إقناع القوى السياسية الأخرى هناك ببدء العمليات العسكرية. وقد قام ممثلها، وهو من سكان غزة السابقين لكنه اتخذ من الضفة الغربية مقرا له، بالانتقال من الخليل عدة مرات للقاء أقرانه في التنظيم الشيوعي الفلسطيني، وحزب البعث، وحركة القوميين العرب. بيد ان هؤلاء ظلوا متشبثين بموقفهم، رافعين شعار: «كل من يطلق رصاصة [في هذه المرحلة] خائن.»[٧٠] ولم تجد فتح بديلا آخر، فأجّلت عملها في غزة حتى نهاية العام.

الشركاء الصغار

التفتت فتح، في بحثها عما يعزِّز قوة الثورة التي كانت تأمل بنشوبها، الى جماعات فدائية اصغر حجما في الضفة الغربية. وفي تلك الفترة، كان يمكن لأي تجمع أصدقاء في مدينة او في مخيم لاجئين ان يترابط بطريقة عرضية، ويتخذ لنفسه إسما يبهر الناس، ويعلن وجوده، وخاصة إذا كان يمتلك آلة كاتبة او طابعة. وكان إنشاء الاتصال في مثل هذه الحالات يتوقف على المصادفة الى حد بعيد.

ومن تلك الجماعات واحدة حملت إسما طنانا هو «كتائب العودة». وقد أسسها شابان من منطقة أريحا ذوا ميول يسارية، هما طلعت يعقوب وعبد الفتاح

غانم.[٧١] وكانت هناك جماعة اهم منها هي حركة الثوريين العرب، التي كان مقرها الأساسي في العراق، لكن كان لها عدد صغير من الأنصار المسلحين في نابلس، كانت فتح قد استوعبتهم في هذا الوقت. وكان اشد ما جذب فتح الى هذه الجماعة الصغيرة وجود الوزير العراقي عبد الرزاق النايف عضوا في مكتبها السياسي؛ إذ انه كان وسيلة للالتفاف على الرئيس عبد السلام عارف، ولإنشاء صلة بالمعارضة العراقية.[٧٢]

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

غير ان تلك الصلات كانت عابرة. وما كان له اثر بعيد هو نشوء جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وهي الجماعة الوحيدة بين الجماعات الصغيرة المحلية التي استمرت بعد سنة ١٩٦٧، وأصبحت فيما بعد عضوا كاملا في منظمة التحرير الفلسطينية. وقد ارتبطت الجبهة باسم مؤسسها في تموز/يوليو ١٩٦٧، الطبيب صبحي غوشه، المقيم في القدس. وكان غوشه عضوا سابقا في القيادة الاقليمية لحركة القوميين العرب في الأردن، واعتُقل في أثناء الحملة الحكومية سنة ١٩٦٦، واتهمه زملاؤه، في غمار الارتباك الذي تلا ذلك ، بأنه أدلى باعترافات خلال إخضاعه للاستجواب.

ونتيجة لذلك، كانت العلاقة بين غوشه وحركة القوميين العرب مشوبة بالتوتر عندما نشبت حرب ١٩٦٧. ولذلك، قرر العمل بصورة مستقلة. وكان هدفه الأساسي إنشاء «مظلة» ـ تنظيمية لتنسيق المقاومة ضد اسرائيل في الأراضي المحتلة. فوجهت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني طاقتها في البداية نحو حشد الشخصيات المحلية والهيئات الاجتماعية للقيام بأعمال احتجاج مدنية.[٧٣] وكانت الحدود بين المنظمات لا تزال مائعة في تلك الفترة، واستمر التداخل الكبير بين جهود غوشه وجهود حركة القوميين العرب، فكانت حركة القوميين العرب طرفا في البيان الأول الذي صدر في القدس بتاريخ ١٥ تموز/يوليو وهو يحمل اسم «النضال الشعبي» فقط.

وبعد فترة وجيزة اعتُقل غوشه اعتقالا إداريا مدة ستة اشهر، بسبب قيامه بتنظيم أعمال احتجاج مدنية، لكنه كان قد أنشأ اتصالا بضابطين كانا ينتميان الى حركة القوميين العرب، فساعدا في تأسيس الجبهة، وكونا قيادتها العسكرية الجنينية. وكان احدهما ضابطا سابقا في الجيش الأردني، في حين كان الآخر، الذي ادى دورا أكثر نشاطا، ضابطا صغيرا في جيش التحرير الفلسطيني، وكان قد تسلل لتوه الى الضفة

الغربية عائدا من سوريا. وقد رأى الضابطان ان مهمتهما هي تنسيق المقاومة العسكرية والمدنية الفلسطينية بصفة عامة. والحقيقة ان احدهما كان قد قَبِل ان يكون القائد العسكري لحركة القوميين العرب في الضفة الغربية، وعمل في البداية ضابط اتصال بين قيادة جيش التحرير الفلسطيني وضباطه في غزة.[٧٤]

ومع ذلك، عندما أعلنت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني تأسيسها في منتصف تموز/يوليو، كان نشاطها مقتصرا على الاحتجاج السلمي، وذلك بالاعتصام، وتوزيع منشورات، وكتابة شعارات على الجدران، والتحريض على مقاطعة السلع الاسرائيلية. وتعود محدودية ذلك النشاط الى افتقار الجبهة الى أسلحة وأفراد مدربين. وقد اضطرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، بوصفها جماعة محلية ليس لها امتداد تنظيمي في الدول العربية المجاورة، الى الاعتماد على عدد قليل من الأسلحة التي أُخذت من مخلفات ميدان القتال في الضفة الغربية. كما اقتصر تدريب الأعضاء على تعليمات شفوية في المنازل تتعلق بطرق استعمال الوسائل البدائية، مثل قنابل المولوتوف.[٧٥]

وهكذا، قام ياسر عرفات، بعد وقت قصير من تجديد فتح لنشاطها القتالي (ولعل ذلك كان في تشرين الأول/أكتوبر) بالاتصال بالقادة العسكريين في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أملا بضمهم الى فتح. وقد رفض هؤلاء عرضا بتولي مسؤوليات عسكرية كبيرة في فتح، لكنهم مع ذلك تلقوا كمية صغيرة من الأسلحة وأموالا.[٧٦] والحقيقة ان جبهة النضال الشعبي الفلسطيني كانت في تلك الفترة تتعاون مع فتح بصورة أكبر، على الرغم من استمرار ارتباطها بحركة القوميين العرب. وقد ساعد أعضاؤها، فيما بعد، في تهريب عرفات بين البيوت الأمينة في القدس ورام الله، بعد ان تعقبته اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية. ولم تقم جبهة النضال بأول عملية عسكرية لها إلا ليلة عيد الميلاد (مستخدمة أسلحة حصلت عليها من فتح)، علما بأن قادتها العسكريين كانوا قد اعتُقلوا قبل ذلك الحين.

جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة

حققت فتح نجاحا أكبر مع جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة.[٧٧] وهذه الجبهة، في الحقيقة، كانت في حد ذاتها نتيجة اندماج جماعتين تحملان اسمين متشابهين.

وتعود جذور الجماعة الأولى الى سنة ١٩٦٣، عندما اصدر صحافي فلسطيني في لبنان، هو شفيق الحوت، أول سلسلة المنشورات او البيانات السياسية التحريضية، التي كانت كلها بعنوان «طريق العودة»، وهو الاسم الذي حملته هذه الجماعة في الأعوام القليلة الأولى، على الرغم من انها بدأت سنة ١٩٦٤ تسمي نفسها «جبهة تحرير فلسطين»، أيضا.[٧٨]

وبدأ الحوت يوسع النواة التي أنشأها عندما اصبح سنة ١٩٦٥ ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وازدادت النواة اتساعا عندما اصبح بعد مرور عام عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد شجع على إنشاء اندية الشباب والرياضة والكشافة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وفي سنة ١٩٦٦، استفاد الحوت من قرار منظمة التحرير الفلسطينية بانشاء «التنظيم الشعبي» لمد جذور الجبهة في مخيمات لبنان وسوريا.[٧٩]

وكان الشريك الرئيسي للحوت ضابطا مهندسا فلسطينيا ذائع الصيت، هو المقدم محمد الشاعر. وكان الشاعر معروفا كذلك بتعاطفه مع الشيوعيين، وهو ما ادى الى فصله من الجيش السوري في أثناء احدى حملات التطهير التي امر المصريون بها في فترة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨ ــ ١٩٦١). وأمضى الشاعر الأعوام القليلة التالية شبه منفي، في مصر. ثم ألحقه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيري بالقيادة العامة لجيش التحرير الفلسطيني في القاهرة.

وفي سنة ١٩٦٦، نُقل الشاعر الى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، حيث عُهد اليه، كما كان يُفترض، تجنيد الشبان الفلسطينيين فدائيين متفرغين في جيش التحرير الفلسطيني.[٨٠] كما اشرف على تقديم التدريب الابتدائي الى أعضاء جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة في بيروت. وكان التدريب على استخدام الأسلحة وتعليم التكتيك القتالي يتمان بصورة نظرية، وذلك لضرورة إبقاء الأمر سرا.

وعندما نشبت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وجدت جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة نفسها في مأزق؛ إذ ان هزيمة عبد الناصر والجيوش العربية حطمت المقولات الفكرية والسياسية للجبهة، في حين ان اندفاع المنظمات الفدائية الرئيسية لشن الثورة المسلحة في الأراضي المحتلة طرح تحديا جديدا. واقتنع الشاعر على الفور بأهمية فتح جبهة فدائية جديدة ضد شمال اسرائيل، انطلاقا من قواعد في جنوب لبنان.

وبادر الشاعر الى الاستفادة من الحالة التي سادت في إبان الحرب، فانتقل الى سوريا من جديد عقب نشوب الحرب، كي يقدم خطته الى قيادة جيش التحرير الفلسطيني في دمشق. وبعد ان حصل على موافقة الجيش على خطته، استولى، بمساعدة من معارفه السابقين في الجيش السوري، على شاحنة سورية، وملأها أسلحة وخياما ومعدات اخرى حصل عليها من مبنى هيئة الأركان السورية، ثم قاد الشاحنة الى لبنان، بعد ان اجتاز نقاط الحدود مستعينا بقوة شخصيته فحسب.

وفي لبنان، توجه الشاعر الى قرية كيفون الواقعة في جبل لبنان، حيث كان لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيري منزل. وقام، بمعاونة من مدرِّبين من جيش التحرير الفلسطيني وباشتراك أعضاء من جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة في بيروت، بتحويل منزل الشقيري والأحراج المحيطة به معسكرَ تدريب ارتجاليا، وأُحيط المعسكر بنطاق من الألغام لمنع تدخل السلطات اللبنانية.[٨١] وفي خلال بضعة أيام من انتهاء الحرب، اصبح في كيفون عدد من المتطوعين تراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متطوع، وكان المتطوعون في معظمهم أعضاء في جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة، على الرغم من إصرار الشاعر على قبول المتطوعين المنتمين الى المنظمات والاتجاهات كافة.

وكان الشاعر مصمما على هدف فتح جبهة فدائية في جنوب لبنان الى حد انه رفض طلبا بإغلاق المعسكر، كان قد قدمه اليه وفد يضم الحوت، والقائد العام لجيش التحرير الفلسطيني وجيه المدني، وأحد مسؤولي الأمن اللبنانيين. وخلال الأسابيع الستة التالية، خُرِّجت في المعسكر اربع دفعات، بعد ان تلقت كل دفعة تدريبات مدتها اسبوع واحد. وبذلك، قد يكون نحو ٦٠٠ متطوع قد تلقوا في تلك الفترة تدريبا أساسيا، ومن هؤلاء عدد من قادة حركة القوميين العرب، الذين كان مقررا لهم ان يدخلوا الضفة الغربية وينشئوا فيها تنظيما سريا. وفي نهاية تموز/يوليو تقريبا، وافق الشاعر أخيرا على إغلاق المعسكر، بعد وقوع عدد من الحوادث المحلية، وبعد انتشار القوات الحكومية اللبنانية حول كيفون. وفي ذلك الحين، كان جيش التحرير الفلسطيني قد أنشأ قوة فدائية تابعة له، ضم اليها كثيرا من أعضاء جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة، الذين وصلوا أخيرا الى القواعد في غور الأردن.

لكن ما تقدم ليس سوى نصف قصة جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة. فقبل هذه الأحداث بنحو عام، اي سنة ١٩٦٦، انضمت الى جبهة الحوت قوة إضافية كبيرة

بفضل الاندماج الذي تم بينها وبين جماعة اخرى ذات أهداف ورؤية مماثلة، بصورة عامة، وهي جبهة التحرير الوطنية الفلسطينية. وكانت الشخصية الرئيسية في تلك الجبهة احمد السعدي، الذي انضم الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٦، الى جانب زميله في اللجنة، المناضل القديم بهجت ابو غربية.

وفي حين ان الحوت كان ابرع في العلاقات العامة والسياسية؛ إذ كان هو وزملاؤه مؤسسو الجبهة مثقفين أكثر منهم منظمين للجماهير، فقد كانت جبهة السعدي أكثر فاعلية في إنشاء قاعدتها التنظيمية. فبحلول سنة ١٩٦٦، كان لها عدد كبير نسبيا من الأعضاء في الأردن والضفة الغربية وسوريا، وخلايا بين العمال الفلسطينيين في الكويت وبين الطلاب في مصر، وأصبح لها بالتالي موطىء قدم في غزة.[٨٢] وظلت هذه الجبهة متواضعة الحجم، قياسا بحركة القوميين العرب اوفتح، لكن الاندماج أتاح لجبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة، بعد إعادة تشكيلها، الحصول على مقعدين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى مقعد ثالث لأحد المتعاطفين معها، وهو الدكتور احمد صدقي الدجاني. وكان الشقيري يسعى، بضم هؤلاء، لتحقيق التوازن إزاء نمو قوة فتح وحركة القوميين العرب.

وعندما سعت فتح لتقوية نفسها في الضفة الغربية، بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وجدت تأييدا من الأعضاء المحليين لجبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة. فقدم بعضهم الأسلحة، التي كانت الجبهة قد حصلت عليها سرا من جيش التحرير الفلسطيني سنة ١٩٦٦، في حين انضم عدد منهم الى فتح فورا.[٨٣] وكان مقدرا ان ينضم معظم رفاقهم الى فتح أيضا في منتصف سنة ١٩٦٨، عندما قامت جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة بحل نفسها، علما بأن بعض الأعضاء في الأردن ولبنان فضّل الانضمام الى «منظمة فلسطين العربية» القصيرة العمر، التي أنشأها بعد بضعة اشهر الضابط احمد زعرور، الموالي لعبد الناصر.[٨٤] وساهمت جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة أيضا مساهمة ضئيلة في حركة المقاومة في غزة، وذلك عندما انضمت في تموز/يوليو ١٩٦٧ الى الشيوعيين والبعثيين في تشكيل الجبهة الوطنية، التي لم يطل عمرها.

الشيوعيون

مقارنة بهذه الجبهات المختلفة، كان الشيوعيون اهم القوى السياسية وأطولها

حضورا. ولذلك، فقد كان امتناعهم من العمل العسكري لافتا للانتباه. وفي سنة ١٩٦٧، كان الشيوعيون لا يزالون منقسمين الى تنظيمين متميزين بسبب فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة منذ سنة ١٩٤٨، فكانوا في الضفة الغربية جزءا من الحزب الشيوعي الأردني، وكان لهم في قطاع غزة تنظيم مستقل، هو التنظيم الشيوعي الفلسطيني. وقد تعرض الحزب الشيوعي الأردني لضربة موجعة خلال حملة الاعتقالات التي شنتها الحكومة الأردنية سنة ١٩٦٦، علما بأن ما كابده لم يصل الى مستوى ما كابدته الأحزاب الأخرى، وقد كان أعضاء مكتبه السياسي مختبئين في عمان او مقيمين في المنفى في دمشق.

وعقب الاحتلال الاسرائيلي، أعاد فرع الحزب الشيوعي الأردني في الضفة الغربية تشكيل نفسه في «لجنة قيادية» برئاسة نعيم الأشهب. وقد ضمت تلك اللجنة شخصيات مثل سليمان النجّاب وعربي عواد. وكان الأشهب وقادة آخرون قد أُطلقوا من سجون الأردن خلال الحرب (مع عشرات، بل مئات من أعضاء حركة القوميين العرب وحزب البعث وفتح)، وتسلل هو وزملاء له، مثل فايق وراد (الذي اصبح فيما بعد الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني)، عائدين الى الضفة الغربية.

وعارضت اللجنة القيادية العودة فورا الى العمل العسكري معارضة شديدة. وكان شاغلها الملح أكثر من غيره، في الأيام والأسابيع الأولى بعد الحرب، هو إبطاء نزوح اللاجئين الى الأردن. ويذكر احد الكوادر ان الشيوعيين المحليين في قلقيلية «انتشروا بعرض الطريق ليمنعوا سيارات النقل [التي كانت تُقل لاجئين] من مغادرة المدينة.»[٨٥] وقبل كل شيء، كان الشيوعيون يرون ان الأولوية هي لتشجيع الناس على البقاء صامدين في منازلهم، بدلا من الفرار، وذلك كي لا «يكرروا مأساة ١٩٤٨.»[٨٦]

وقد اعترف الحزب فيما بعد، سنة ١٩٧٠، بأن العمل الفدائي المبكر (كالذي قامت فتح به) قد ساعد في تقوية التصميم الشعبي في الضفة الغربية وغزة بعد الحرب مباشرة. لكن فرعه المحلي كان لا يزال سنة ١٩٦٧ يركز اهتمامه على امر واحد فحسب، وهو تنظيم أعمال الاحتجاج المدنية ضد الاحتلال، وتنظيم العمل الجماهيري.

وعلى هذا الأساس، كان الشيوعيون أقل حماسة لإنشاء صلات بالمنظمات الفدائية في الضفة الغربية. وعقدوا مع ممثلي حركة القوميين العرب وفتح عددا قليلا نسبيا من

الاجتماعات، وذلك بغرض مناقشة امر العصيان المدني فحسب. وكان اتصالهم بحركة القوميين العرب أكثر انتظاما، عندما يكون هناك اتصال، في حين انهم كانوا ينظرون الى فتح نظرة عدم ثقة، لكونها وافدة جديدة ليس لها سوى أعضاء قليلين بين السكان المحليين.[٨٧] وأخيرا، قطع الشيوعيون الاتصال حتى بحركة القوميين العرب، حين قررت هذه الأخيرة أيضا بدء العمليات العسكرية.

ومع ذلك، فقد توصلت اللجنة القيادية لشيوعيي الضفة الغربية سرا الى رأي يقول ان العمل المسلح ضرورة حتمية لا مفر منها. ولذلك، كان تصورها ان يكون من أهداف النشاط التنظيمي الإعداد لهذا الامكان.[٨٨] وكانت ترى كذلك ان اللجنة المركزية للحزب يمكن ان تستغل ميزة وجودها في الأردن وسوريا، وينبغي ان تفعل ذلك كي تقيم القواعد العسكرية في البلدين وتحشد أنصارها داخل جيش التحرير الفلسطيني، فتحذو حذو المنظمات الفدائية، وتنشىء في الأردن وجودا عسكريا خاصا بها.[٨٩]

واصطدمت هذه المواقف اصطداما مباشرا بالتوجه الذي كان يتمسك به نائب الأمين العام للحزب، فهمي السلفيتي، الذي كان يرفض النشاط العسكري الفلسطيني المستقل. وبفعل إصراره، وعلى الرغم من تعاطف الأمين العام للحزب فؤاد نصار مع فرع الضفة الغربية، فقد اصدرت أغلبية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني بيانا يدعو الى عقد «مؤتمر وطني» والى «وحدة الضفتين الشرقية والغربية»، وهي إشارة عملية الى تأييد الملك حسين. وكان توجه السلفيتي هو الغالب، لكن العلاقات الداخلية في الحزب الشيوعي الأردني ظلت مثقلة بالأحقاد نتيجة للخلاف المستمر بشأن هذه القضية، الى ان طُرد السلفيتي من الحزب سنة ١٩٧٠.

وفي المقابل، اختلف الوضع اختلافا ملحوظا في غزة، وذلك لأسباب ليس أقلها ان التنظيم الشيوعي الفلسطيني كان يتمتع بالاستقلال في إدارة شؤونه بنفسه، خلافا لعلاقة التبعية بين الشيوعيين في الضفة الغربية والحزب الشيوعي الأردني. وقد أنشأ الفرعان اتصالا بينهما أول مرة عقب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فقاما بتعيين ضباط إتصال رسميين، وتبادلا الخبرات والنصائح، لكنهما لم يصلا الى حد اندماج احدهما في الآخر.

وفي البداية، ركز التنظيم الشيوعي الفلسطيني اهتمامه على منع خروج اللاجئين، وعلى العصيان المدني، وهذا امر يشبه كثيرا ما قام الشيوعيون به في الضفة الغربية. وعلى

هذا الأساس، انضم التنظيم الى ممثلي حزب البعث، وجيش التحرير الفلسطيني، وجبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة، وشخصيتين «مستقلتين»، في جبهة وطنية متحدة، وذلك في آخر تموز/يوليو ١٩٦٧.[٩٠] وكان الافتراض المشترك هو ان الاحتلال الاسرائيلي لن يدوم أكثر من ستة اشهر، مثلما حدث سنة ١٩٥٦، ولذلك اكتفت الجبهة برفع شعارات، مثل «لا تعليم في ظل الاحتلال.»[٩١]

لكن هذه الحال تغيرت بالتدريج، عندما اصبح واضحا بصورة متزايدة ان الاسرائيليين موجودون هناك ليبقوا. وتوقف ممثل جيش التحرير الفلسطيني، زياد الحسيني (الذي اصبح فيما بعد واحدا من اشهر قادة المقاومة في غزة)، عن حضور اجتماعات قيادة الجبهة الوطنية المتحدة، لكن الشيوعيين ظلوا على صلة منتظمة بضباط جيش التحرير الفلسطيني، الذين توجهوا الى العمل السري، وبدأوا يعيدون تنظيم صفوفهم. والتقى الشيوعيون كذلك ضباط اتصال جيش التحرير الفلسطيني الوافدين من الضفة الغربية، ووافقوا على بدء جمع الأسلحة وتخزينها.[٩٢] ومع ذلك، كانوا يصرون، بالاشتراك مع رفاقهم في الجبهة ومع حركة القوميين العرب، على تأجيل بدء العمليات القتالية (الأمر الذي أثار استياء فتح الى حد كبير).

وكانت نقطة التحول في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما نظمت الجبهة الوطنية المتحدة إضرابا عاما في غزة. وبينما خاب أمل الشيوعيين في الضفة الغربية بسبب فشل محاولة مماثلة في القدس، في آب/أغسطس السابق، فان النجاح الذي تحقق في غزة قد شجع التنظيم الشيوعي الفلسطيني على إعادة النظر في موقفه من العمل المسلح. وقد نشر في جريدته السرية، «المقاومة»، مقالا افتتاحيا علق فيه على تصريح لعبد الناصر بأن مصر قد حققت كثيرا من أهدافها في إعادة التسليح، وكان عنوان المقال: «الحل العسكري أوشك ان يصبح حتميا». ثم اصدر التنظيم في كانون الأول/ديسمبر برنامج عمل جديدا دعا فيه صراحة الى الكفاح المسلح، بالاشتراك مع العمل الذي تقوم الجيوش العربية النظامية به.[٩٣]

وكان كثير من الشيوعيين في غزة، مثل أعضاء الأحزاب الأخرى، بين الـ ٣٠,٠٠٠ فلسطيني تقريبا الذين دربهم جيش التحرير الفلسطيني في الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٧. وكانت قيادتهم قد وافقت لتوها على حتمية الانتقال الى العمل العسكري، واعتبرت الإعداد والتخطيط له مهمتين ينبغي تنفيذهما فورا.[٩٤] بل ان عددا قليلا

من أفراد التنظيم الشيوعي الفلسطيني اشترك فعلا في العمليات الفدائية لجيش التحرير الفلسطيني، قرابة نهاية سنة ١٩٦٧، لكن ليس واضحا ما إذا كانت قيادتهم تعلم بهذا الأمر بصورة محددة.(٩٥) في اية حال، فقد كابد الشيوعيون من الحملات الأمنية الاسرائيلية الكاسحة التي تلت ذلك، وكانت تستهدف أساسا جيش التحرير الفلسطيني وحركة القوميين العرب وفتح. غير ان الشيوعيين واصلوا الاشتراك في العمل العسكري، الى ان اتخذت الاجراءات الصارمة النهائية سنة ١٩٧١، وكان اشتراكهم في العمل العسكري يتم في كنف القوة الفدائية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني.

حاشية

ثبت نهائيا ان مختلف اتصالات فتح بالمنظمات الأخرى كان ذا فائدة عملية محدودة. وكان استمرار الاعتقالات في الأراضي المحتلة يشل فتح. وفي أوائل كانون الأول / ديسمبر، كادت القوات الاسرائيلية تعتقل عرفات نفسه في الرملة، ويقال ان هذه كانت المرة السادسة التي أفلت عرفات فيها بأعجوبة. ولما كان خطر الاعتقال محدقا به، فقد غادر الضفة الغربية بصورة نهائية. وانهارت كليا استراتيجية فتح الهادفة الى إقامة «القواعد الارتكازية الأمينة» والثورة المسلحة العارمة، على الرغم من تجاهلها لتلك الحقيقة وإصرارها على ذلك مدة ثلاثة اشهر اخرى.

حركة القوميين العرب
تنضم الى المعركة

إعادة بناء التنظيم

بينما كانت خيوط المقاومة هذه تنشأ في الأسابيع التي تلت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان أعضاء حركة القوميين العرب يزيدون الضغوط على قيادتهم لحملها على الاشتراك في العمل العسكري، وخصوصا بعد إعلان فتح «الانطلاقة الثانية» للكفاح المسلح في نهاية آب/أغسطس. وكانت حركة القوميين العرب في الواقع قد فقدت الكثير من الأعضاء او المناصرين الذين وجدوا، عند محاولتهم الالتحاق بالفدائيين عقب حزيران/يونيو، ان فتح وجبهة التحرير الفلسطينية (بقيادة احمد جبريل) هما فقط اللتان

كان لديهما معسكرات تدريب وأسلحة وخطط عمليات، وهما اللتان في وسعهما استيعابهم.(٩٦) وكانت مشكلة التدريب في حد ذاتها قد اصبحت مشكلة حادة بصفة خاصة منذ ان أغلقت السلطات اللبنانية المعسكر في كيفون في أواخر تموز/يوليو.

وعلى الرغم من هذه الضغوط، اصرت حركة القوميين العرب على الإعداد بعناية، مهما يتطلب ذلك من وقت، فأبدت حذرا وتحفظا كلفاها غاليا. وكان من العوامل المهمة للتأجيل الارتباك الذي نجم عن خسارة فرع الحركة في الأردن سنة ١٩٦٦، وفقدان اتصالاتها بالضفة الغربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧. ومما زاد الأمر سوءا بالنسبة الى الحركة ان قيادتها كانت لا تزال منشغلة جدا ببعض الانقسامات الايديولوجية الداخلية، التي كانت تسبب لها المتاعب منذ منتصف الستينات. وكانت القيادة لا تزال تصرف جزءا كبيرا من وقتها في محاولة إبقاء الأجنحة المتباينة للحركة في مختلف الدول العربية متماسكة.

في ظل هذا الوضع، لم ترسل حركة القوميين العرب أيا من كوادرها الرئيسيين الى الضفة الغربية، ليبدأ إعادة بناء تنظيمها السري هناك، إلا في أواخر تموز/يوليو، وكان هذا أقل ما يمكن بذله من جهد، قياسا بالفرصة المثيرة التي اتيحت لها حينذاك لتولي زمام الأمور، غير ان الحركة كانت لا تزال غير متوثقة من طبيعة التحدي وكيفية التعامل معه. ولذلك، فقد احجمت عن إرسال اي عضو من أعضاء قيادتها العليا الى الضفة الغربية، مع ان البعض حثها على ذلك، وتبنت سياسة مؤداها ان القادة الذين جاؤوا أصلا من الضفة الغربية هم وحدهم الذين ينبغي ان يعودوا اليها. ومضى أكثر من شهرين قبل ان ترسل حركة القوميين العرب كادرا كبيرا آخر ليتولى القيادة الميدانية.

كانت عملية إعادة بناء تنظيم حركة القوميين العرب عملا شاقا، تحمّله الكادر الرئيسي الذي أُرسل الى الضفة الغربية في آخر تموز/يوليو. إذ ان الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة الأردنية سنة ١٩٦٦ خلّفت إرثا من انعدام الثقة والمهارات المتبادلة بين الأعضاء الذين أفلتوا من الاعتقال او الذين أُطلقوا من سجون الأردن في وقت لاحق. ومن أمثلة المزاج الذي ساد آنذاك، عجز المسؤول التنظيمي لحركة القوميين العرب عن إصلاح العلاقة بصبحي غوشه، الذي كان يبتعد ليشكل جماعة خاصة به. وبالاضافة الى هذا، كان الاسرائيليون قد استولوا على ملفات الاستخبارات الأردنية في أثناء احتلال الضفة الغربية، فتمكنوا من اعتقال او كشف هويات الكثير من أعضاء

حركة القوميين العرب. ومع ذلك، فقد استطاع المسؤول التنظيمي للحركة إحياء بعض الخلايا القديمة، والسيطرة على الخصومات الباقية (لا إنهاءها)، بحلول تشرين الأول/أكتوبر.(٩٧)

وكانت حركة القوميين العرب تختلف عن فتح في اعتماد تنظيمها في الضفة الغربية هيكلية تراتبية أكثر جمودا. فكان لها خمس قيادات محلية مقرها في المدن الرئيسية الكبيرة، ومرتبطة مباشرة بالقيادة المركزية، التي كان مقرها في رام الله. بيد ان فرع حركة القوميين العرب في غزة كان مستقلا، ويعود ذلك، من ناحية، الى انه قبل سنة ١٩٦٧ كان دائما مرتبطا بالقيادة الاقليمية في القاهرة، ويعود، من ناحية اخرى، الى ان الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على الفرع بقوة هم قادة «الجيل القديم»، مع عدد كبير من أنصارهم المحليين، الذين كانوا يرتابون في التوجهات اليسارية لبعض زملائهم.(٩٨) وكان الفرع في غزة يعمل تحت اسم «طلائع المقاومة الشعبية»، وقد احتفظ بهذا الاسم حتى شباط/فبراير ١٩٦٨.

لقد أتاح النجاح الأولي لحركة القوميين العرب ان تفكر في طموح أكبر. وكان مما رفع الروح المعنوية لقيادة الحركة النبرة النضالية لمؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم في آخر آب/أغسطس، واستمرار تبادل إطلاق النار (ولو في نطاق محدود) عبر قناة السويس. وتبعا لذلك، قام المؤتمر، الذي عقده الفرع الفلسطيني للحركة في أوائل أيلول/سبتمبر، بارساء أساس استراتيجية حركة القوميين العرب في الأراضي المحتلة.(٩٩)

وفي الحقيقة، فان الحركة لم تكن تتوقع ان يؤدي العمل العسكري الفلسطيني الى تحرير الأراضي المحتلة، لكنها قبلت ان تقوم بعمل فدائي مختار وأن تصرف انتباه الاسرائيليين، الى ان يتمكن عبد الناصر من استخدام القوة العربية بفعالية أكبر. وفي جميع الأحوال، فقد كان كثير من كوادرها يشعر بداهة بوجوب القتال، وبأنه يستطيع بذلك رفع الروح المعنوية الشعبية.(١٠٠) وكان الأعضاء الأشد إصرارا على القتال ونزوعا اليه يعتبرون انفسهم، ومن دون تحفظ، الطليعة التي ستجذب العرب الى «حرب التحرير الشعبية» ضد اسرائيل.(١٠١)

دخول جبهة التحرير الفلسطينية

ادت التطورات التنظيمية في الأراضي المحتلة الى تنشيط المحادثات، التي أجرتها حركة القوميين العرب من أجل تحقيق الوحدة مع باقي الجماعات الفدائية الأصغر حجما، أملا بتجميع الامكانات. وكان اهم هذه الجماعات جبهة التحرير الفلسطينية، التي كان يتزعمها احمد جبريل.

وقد أُسست جبهة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٥٩ على يد ضابط فلسطيني في الجيش السوري، هو عثمان حداد، الذي شغل فيما بعد منصبا كبيرا في جيش التحرير الفلسطيني ثم اصبح في النهاية رئيسا لهيئة أركانه. وكانت النواة التي اسست الجبهة تشمل ضابطا زميلا لحداد، هو عبد اللطيف شرورو (الذي استشهد خلال اشتباك بين سوريا واسرائيل سنة ١٩٦٦)، وضباطا صغارا، مثل علي بشناق وأحمد جبريل، اللذين فُصلا من الجيش السوري سنة ١٩٦٠، بسبب معارضتهما للوحدة مع مصر.(١٠٢)

وفي سنة ١٩٦٢، اتسعت جبهة التحرير الفلسطينية بعد ان سمحت للمدنيين بالانضمام اليها. وبحلول سنة ١٩٦٧، كان عدد الأعضاء قد وصل الى عدة مئات يمارسون نشاطهم سرا.(١٠٣) وكان معظمهم يقيم في سوريا، وقد قُسموا الى قطاعين تنظيميين رئيسيين، على الرغم من ان الجبهة كانت قد جذبت اليها عددا قليلا من الأعضاء في الأردن. وقد شنت الجبهة قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧ ثلاث عمليات صغيرة في اسرائيل تحت أسماء شخصيات تاريخية أطلقتها على مجموعاتها هي: فرقة عبد القادر الحسيني، وفرقة عز الدين القسّام، وفرقة عبد اللطيف شرورو.

وقبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بأسبوع واحد، احتاطت جبهة التحرير الفلسطينية لإمكان نشوب القتال بأن اختارت لأعضائها نقطة تجمع في مخيم اليرموك للاجئين [الفلسطينيين] في دمشق.(١٠٤) والتقى في المخيم عدد يتراوح بين ١٥٠ عضوا و ٢٠٠ عضو، فضلا عن عدة مئات من المتطوعين الآخرين، الذين كانوا في اليوم الثاني للحرب قد انضموا الى القوة التابعة لحركة القوميين العرب المتجمعة في مدرسة الأليانس (فلسطين). وبعد ان تسلّم أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية أسلحة من جيش التحرير الفلسطيني، تحركت القوة بأكملها نحو مرتفعات الجولان، ومرّت بمتطوعي فتح المتجمعين في الدمّر، من دون اي اهتمام متبادل بين الطرفين.(١٠٥)

وعند اقتراب المتطوعين من بيت جَن في اليوم الخامس للحرب، التقوا، كما سبق القول، بالوحدات السورية المنسحبة، وتوقفوا ضمن مدى بصر الاسرائيليين المتقدمين. وكان كثير من المتطوعين غير مسلح، وكان واضحا ان أغلبيتهم رأت انه لم يكن هناك ما يدعو الى مواجهة عدو يتمتع بتفوق ساحق.[١٠٦] وآثرت القوة التابعة لحركة القوميين العرب، بقيادة فايز قدوره، الانسحاب، ومعها معظم أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية. وكان جبريل عاجزا عن السيطرة على رجاله او ترهيبهم، فبقي مع عدد قليل من أنصاره في الجبهة حتى نهاية الحرب.

وأحدثت هذه الواقعة انقساما في جبهة التحرير الفلسطينية. فعندما عاد جبريل من الجبهة الى المزّة، حيث كان نحو ٤٠٠ عضو من الذين عادوا وتجمعوا بعد انسحابهم، واجه نقدا من زملائه، الذين عارضوا نزوعه الى التسلط، ورأوا وجوب ان تندمج الجبهة حينذاك في الحركة الفدائية الأكثر اتساعا. إلا ان جبريل اصر على الاحتفاظ بتنظيم منفصل، ودعا الى إقامة علاقات وثيقة بالسوريين، مشددا على ان القضية الفلسطينية جزء من النزاع الأوسع بين العرب واسرائيل.[١٠٧]

وتحدى جبريل منتقديه، وخيّر المتجمعين بين تأييده ومعارضته. وقررت أغلبية كبيرة، بينها طلال ناجي (الذي اصبح نائب جبريل فيما بعد) الوقوف ضد جبريل. وتولى جبريل، مع زميله القديم بشناق، قيادة نحو ٨٠ عضوا، وتوجّه الى دوما (العين السخنة)، وأقام فيها معسكرا للتدريب كان أول معسكر دائم للجبهة.

لكن حال «الأغلبية» المنشقة لم تدم طويلا، فبعد ساعات من حدوث الانشقاق، تدخلت الاستخبارات العسكرية السورية، في مصلحة جبريل. وفي الأيام والأسابيع التالية، وجدت «الأغلبية» نفسها بلا سلاح ولا مال ولا مأوى، في حين ان معسكر التدريب في دوما عاد على جبريل بفائدة ضخمة، إذ انه أتاح له استيعاب مئات الشباب الجدد المتحمسين، الذين جاؤوا من كل مكان للالتحاق بالفدائيين. وما ان انقلب الميزان، حتى دخلت «الأغلبية» مفاوضات للانضواء مجددا تحت قيادة جبريل.

وبانتهاء الأزمة، وجّه جبريل اهتمامه الى «زرع» جبهة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية (ولم يفكّر في غزة قط). وفي ضوء خبرته العسكرية، فقد انكب وكبار الكوادر الذين معه على درس تفصيلات، مثل التضاريس، وطرق التسلل، وتخزين الأسلحة، وإمدادات التموين، والتكتيكات الاسرائيلية. كما انهم أرسلوا مجموعات الى

مرتفعات الجولان المحتلة لجمع الأسلحة والذخائر التي خلفها السوريون. وبالاضافة الى ذلك، فمن أجل دعم وجودها المنتظر في الضفة الغربية، بذلت جبهة التحرير الفلسطينية في تموز/يوليو جهدا لإنشاء خلايا جديدة في الأردن، ولتحديد مواقع البيوت الأمينة ومواقع المخاضات والمعابر الملائمة على امتداد نهر الأردن. (وقد اعتقل علي بشناق وكادران آخران في أثناء قيامهم باحدى تلك المهمات، علما بأن ذلك قد عاد بفائدة، وهي إنشاء اتصال مباشر بين الاستخبارات الأردنية وجبهة التحرير الفلسطينية).

وبحلول آب/أغسطس، كانت جبهة التحرير الفلسطينية قد تمكنت من إرسال مجموعات استطلاع الى الضفة الغربية، حيث كان كادران او ثلاثة كوادر ينطلقون من سوريا ومعهم نحو عشرة من المتدربين المتخرجين حديثا في دورات معسكر دوما، ويقومون بجمع المعلومات، ثم يقفلون راجعين الى سوريا (متسللين عبر الأردن في ذهابهم وإيابهم). وقد اشترك جبريل نفسه في احدى تلك المهمات، وأجرى مسحا سريعا للميدان.

وكان إعلان فتح استئناف العمليات القتالية، وما تلا ذلك من تشديد للاجراءات الاسرائيلية المضادة، حافزا كي تسرع جبهة التحرير الفلسطينية خطاها. فقامت بارسال مجموعة تدريبية خاصة مكوّنة من نحو عشرة مدرِّبين — عُرفوا باسم «مجموعة المغاربة» — الى الضفة الغربية من أجل استقبال المجندين المحليين الجدد وتدريبهم هناك.[١٠٨] وقرر جبريل بعد ذلك، وكان يخشى منافسة فتح وحركة القوميين العرب له، ان تقوم جبهة التحرير الفلسطينية بتنفيذ عمليات. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الجبهة بدء «الثورة المسلحة لتحرير فلسطين»، مع ان ذلك الاعلان لم يُرفق بأي هجوم مسلح.[١٠٩]

حركة القوميين العرب تتقدم وتتردد

على الرغم من ان إعلان جبهة التحرير الفلسطينية لم يكن قد وضع بعدُ في قيد التنفيذ، فقد حث مركز حركة القوميين العرب على اتخاذ خطوة نحو بدء العمل العسكري الخاص به. وقد تسارعت، من ناحية، محادثات رامية الى الوحدة مع جبريل، وتم، من ناحية اخرى، إرسال مصطفى الزبري، العضو المخضرم والحائز على

احترام القاعدة والعضو في القيادة الاقليمية في الأردن، الى الضفة الغربية ليتولى قيادة التنظيم السري الذي كان قد أُعيد إنشاؤه.

وكانت حركة القوميين العرب تقوم فعلا بالترويج لهذه السياسة على صفحات مجلتها، «الحرية»، التي خصصت منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر صفحات أكثر من أجل مناقشة حاجات العمل الفدائي في الأراضي المحتلة.[١١٠] كما انها عبّرت عن الحاجة الى الرد على الاجراءات القمعية والعقوبات الاسرائيلية، وذلك بهدف رفع الروح المعنوية للشعب، ودعت الى وحدة الفدائيين لتحقيق «مقاومة مسلحة شاملة».[١١١] والحقيقة ان حركة القوميين العرب زعمت ان مختلف المنظمات الفلسطينية نجح في وضع مشروع «ميثاق وطني موقت لعرب الضفة الغربية»، وأن فتح التزمت تأييده، لكن ليس هناك من دليل آخر على ذلك.

وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر أيضا، قرر مركز حركة القوميين العرب الاستعانة بأعضائه في جيش التحرير الفلسطيني لتشكيل قيادة عسكرية محترفة. وأُرسل ياسر عبد ربه الى الاسكندرية لإحضار عبد الله العجرمي، احد ضباط جيش التحرير الفلسطيني وعضو في حركة القوميين العرب في غزة. وتم إرسال العجرمي الى بيروت لمناقشة الفكرة، علما بأنه لم يكن لدى الحركة اية خطة محددة في هذه المرحلة.

وكانت الحركة تبذل، في الوقت ذاته، مجهودا كبيرا لإنشاء شبكة إمداد ودعم في الأردن من أجل مساندة الضفة الغربية. وقد تنقل عبد ربه وكوادر آخرون ادنى مرتبة بين بيروت وعمان مرارا لهذا الغرض، في حين انتقل المسؤول الطالبي تيسير قبعة من القاهرة الى الأردن. وفي الخريف، تسلل كوادر آخرون بهدوء الى شمال غور الأردن لإعداد بيوت امينة تمكنهم من استقبال الدوريات والمجندين الجدد الذين يتسللون الى الضفة الغربية والذين يتسللون منها.[١١٢]

لكن المشكلات لم تفارق حركة القوميين العرب في الأردن؛ إذ كانت الحركة لا تزال تعالج ما ورثته من الفترة السابقة على سنة ١٩٦٧. وكان المناضلون الشباب يريدون طرد القادة الميسورين التقليديين، مثل حمد فرحان، القائد الاسمي للقيادة الاقليمية في الأردن. وزيادة على ذلك، كان التوتر قد بدأ يعتري العلاقات بين المناضلين القدامى المتشددين في مخيمات اللاجئين، وعلى رأسهم مصطفى الزبري، وبين الجيل «البورجوازي» القديم، وكذلك بينهم وبين الكوادر الأكثر ميلا الى اليسار، الذين كانوا

قد بدأوا يتوافدون من دول اخرى.[١١٣] كما ان العلاقات لم تكن طيبة بين فريق التنسيق في الأردن وبين مسؤولي التنظيم السري في الضفة الغربية، او بعض الكوادر العسكريين، الذين كانوا يتهمون أعضاء في فريق التنسيق بالمبالغة في قدرات حركة القوميين العرب وبالدعوة الى سياسة غير واقعية.[١١٤]

وعلى الرغم من هذه المحن، كانت حركة القوميين العرب تعد نفسها للعمل العسكري بالتدريج، تدفعها، من ناحية، حماسة الكوادر الشباب فيها، ومن ناحية اخرى، رغبة عدة شخصيات رئيسية في منافسة فتح. واستجابة لمشاعر العجلة والالحاح تلك، وضعت الحركة ترتيبات كي يتدرب أعضاؤها في معسكر جبريل في دوما — وكان المعسكر الحديث العهد قد أقام قبل ذلك دورة تدريبية واحدة فقط. والحقيقة ان حاجة الحركة الى مرافق التدريب كانت من الموضوعات المهمة التي أُخذت في الاعتبار في مناقشات الوحدة مع جبهة التحرير الفلسطينية.[١١٥]

وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، كانت حركة القوميين العرب مستعدة لبدء نشاط مشترك مع جبهة التحرير الفلسطينية وجماعات اخرى هي، «أبطال العودة»، المجموعة التابعة لحركة القوميين العرب، وحلقة الضباط المستقلين الناصريين والمنفيين في القاهرة والملتفين حول النقيب السابق في الجيش الأردني احمد زعرور. وقرر هذا الائتلاف إنشاء قيادة عسكرية متقدمة في الضفة الغربية، وقيادة خلفية مقسمة عمليا بين الأردن وسوريا.[١١٦]

وقام عبد الله العجرمي، عقب تعيينه قائدا للمقدمة، بدخول الضفة الغربية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر على رأس قوة تضم اربعة ضباط و ٣٠ مقاتلا، كانوا قبل التحاقهم بحركة القوميين العرب ضباطا وجنودا فارين او مسرّحين من وحدات جيش التحرير الفلسطيني. ثم عهد الى كل ضابط إنشاء القواعد المدينية والريفية السرية في القطاع التابع له. وأُبقي الجهاز العسكري منفصلا عن التنظيم المدني، خلافا لما كان متبعا من خلط أدوار داخل شبكات فتح، علما بأن العجرمي انضم بعد فترة قصيرة الى القيادة الميدانية العامة لحركة القوميين في الضفة. وفي هذه الأثناء، كان زعرور قد عُين قائدا للمؤخرة، وكان يتنقل بين الأردن وسوريا.

في هذا الوقت، كان تفكير حركة القوميين العرب في تغيُّر؛ إذ كان وديع حداد وزملاؤه، الذين سبق ان عملوا في لجان العمل العسكري، يدعون الى زج كل شيء في الأراضي المحتلة، مستخدمين لغة غيفارا للمناداة بإنشاء «البؤر» الفدائية.[١١٧] وفي الواقع فان واحدة من تلك البؤر أُنشئت في جبال الخليل على يد المناضلين القديمين في «أبطال العودة»، فايز جابر وعبد الرحيم جابر.

وهذا امر يماثل تماما استراتيجية فتح الخاصة باقامة القواعد الارتكازية، لكن البؤر لم تكن في نظر حركة القوميين العرب سوى نموذج. إذ كانت الحركة لا تزال تتطلع الى «حرب تحرير شعبية» أكثر اتساعا، لا الى تحرير الضفة الغربية،[١١٨] وكانت لا تزال تأمل بأن يكون العمل العسكري الذي تقوم «الطليعة الفلسطينية [به] وسيلة لجر الأمة العربية الى [خوض] الحرب الشعبية»، في حين ان فتح كانت أكثر طموحا في الواقع، وذلك بسعيها لتحرير الضفة الغربية عن طريق الجهود الفلسطينية وحدها.[١١٩] وفي هذا الاطار، طرح بعض الأعضاء في حركة القوميين العرب ان «الحرب الشعبية» تحتاج الى «هانوي» ـ لا لتوفير القاعدة الأمينة فحسب، بل لتكون هناك أيضا مشاركة نشيطة لإحدى دول المواجهة العربية ـ واقترح هذا البعض ان تسعى حركة القوميين العرب وفتح لإطاحة العرش الهاشمي في الأردن.[١٢٠]

لم يكن هذا الجدال قد توصل الى حل، عندما وصلت الأمور فجأة الى لحظة الحسم، مع إعلان الرئيس عبد الناصر، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ان المرحلة الأولى بعد الحرب، وهي مرحلة «الدفاع البحت»، قد انتهت، وأن مصر قد دخلت الآن المرحلة الثانية، وهي مرحلة إعادة قواتها المسلحة الى المستويات التي كانت عليها قبل الحرب. وحث عبد الناصر قيادة حركة القوميين العرب، في أحاديث خاصة معها، على الاقتداء بفتح، والشروع في العمليات القتالية. وقام مركز حركة القوميين العرب، بعد تنامي الضغط الداخلي وخشية ازدياد منافسة فتح وجبهة التحرير الفلسطينية، بالاستعداد لعمل عسكري وشيك، رافضا اعتراضات قيادته الميدانية في الضفة الغربية القائلة ان التنظيم السري لم يكن مستعدا لهذه الخطوة.

واعترى مركز الحركة شعور محسوس بأن «المعركة قد تبدأ بدوننا... وستكون فتح وجبريل هما اللذان يجنيان الرصيد... وهذا سيقضي علينا.»[١٢١] وقام بارسال

قائد المؤخرة احمد زعرور في مهمة عاجلة للتأكد من الاستعداد العسكري في الضفة الغربية. وقد جال زعرور في عدة مدن، وكان يصحبه ضابطان آخران، وتفقد مستودعات الأسلحة، واستكشف الأهداف بنفسه. وقد اوضح للقيادة المحلية التابعة للحركة ان المركز يريد عمليات قتالية فورية من أجل تحقيق أغراض سياسية، ومن أجل الحصول على أسلحة وأموال من الدول العربية المساندة. وتبنى زعرور، من دون ان يدري، منطق فتح عندما أبلغ القائد الميداني ان العمل وحده هو الذي يؤدي الى الحصول على الموارد المطلوبة. وكان المطلوب، بحسب رأيه ورأي المركز، شن هجمات كبيرة لافتة ومثيرة للاعجاب، لا عمليات صغيرة كثيرة كالتي كانت فتح تنفذها. وكان تقويمه ان الجهاز العسكري مستعد للعمل.

وقد عارضت القيادة السرية هذا التقويم معارضة شديدة. وكان في رأيها ان «العدو قوي والاحتلال سيطول امده، ويقتضي إعدادا واسع النطاق.»[١٢٢] وطالبت المركز بتوفير مزيد من الأسلحة والتدريب، بينما اصرت على توجيه طاقتها في هذه الأثناء، نحو توسيع التنظيم السري، وحشد المقاومة المدنية في مواجهة الاسرائيليين. وكان القائد العسكري للمقدمة، العجرمي، يؤيد جزءا كبيرا من هذه النظرة، لكنه ورجاله كانوا متلهفين على العمل، وكان تململهم يسبب للقيادة الميدانية لحركة القوميين العرب انزعاجا وأخطارا امنية متزايدة.

في هذه اللحظة، نال تقويم زعرور المتفائل تأييدا في تقرير آخر مفرط في التفاؤل قدمه مبعوث آخر لمركز حركة القوميين العرب، هو تيسير قبعة. وبعد ان تلقى القائد العسكري للمقدمة، العجرمي، الضوء الأخضر للمضي قدما، قام بوضع خطة لشن سلسلة من العمليات تبدأ بهجوم على مطار اللد، وهو فكرة سبق ان اقترحها على حبش عندما كان في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر. وجعل موعد الهجوم في ١١ كانون الأول/ديسمبر، اي في يوم إعلان تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي ضمت حركة القوميين العرب، وجناحها «أبطال العودة»، وجبهة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها جبريل، وزعرور وحلقة الضباط الذين كانوا معه.

لكن الهجوم على اللد فشل، وأسر الاسرائيليون فدائيا جريحا. وأدى ذلك في الأسبوع التالي الى اعتقال ٥٦ من أعضاء الجهاز العسكري. وفي نهاية السنة، اعتُقل ١٣٨ من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (كانوا قبل ذلك أعضاء في حركة

القوميين العرب)، واعتُقل آخرون في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد فقدت الجانب الأكبر من تنظيمها وقيادتها الميدانية في الضفة الغربية، ولذلك أسباب ليس أقلها ان هيكلها التنظيمي الجامد قد سهّل «لملمة» أعضائها. وقد استطاع الزبري الافلات من الشبكة مصادفة؛ إذ كان قبيل ذلك قد غادر الى عمان لاستشارة القيادة. أما معظم أعضاء القيادة الميدانية (ومنهم العجرمي) والكوادر الذين أُرسلوا ليحلوا محلهم (مثل قبعة)، فلم يحالفه مثل ذلك الحظ الحسن.

لقد اصيبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بضربة قاصمة، اكتملت باعتقال قائدها في غزة في أوائل شباط/فبراير ١٩٦٨؛ إذ ادى وجود قوائم بأسماء الأعضاء معه الى اعتقال سبعين من الأعضاء العاملين في الجبهة الشعبية، كان بينهم عشرون من قدامى المتدربين على دورات الصاعقة في مصر. وتحطم بذلك الجهاز العسكري للجبهة في غزة.[١٢٣] وقام الناجون من الأعضاء الـ ٣٠٠ تقريبا، وقد سبق ان تسللوا الى الضفة الغربية خلال الأشهر الستة السابقة، بمغادرة الضفة او أُمروا بمغادرتها، بعد ان قررت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المحافظة على الباقي من أعضائها.[١٢٤]

الاجراءات الاسرائيلية المضادة

كشفت سهولة القضاء على مختلف الشبكات الفلسطينية السرعة التي اتخذت اجهزة الأمن الاسرائيلية بها الاجراءات المضادة الفعالة، كما كشفت مدى النجاح الذي وصلت سلطات الاحتلال اليه في إقامة نظام السيطرة على السكان.

فالاسرائيليون كانوا قد أنشأوا، خلال أيام من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، حكومة عسكرية منحت نفسها حق إلغاء التشريعات الموجودة وإصدار قوانينها هي، على شكل أوامر عسكرية. وراحت تلك الحكومة العسكرية، مستخدمة هذه السلطة، تتخذ عددا كبيرا من الاجراءات، مثل وقف النشاط المصرفي بأكمله والتحكم في حركة النقد والتجارة، داخل الأراضي المحتلة وعبر نهر الأردن.[١٢٥]

وقد شكلت هذه الاجراءات، وغيرها من جوانب السيطرة، جزءا من سياسة «الجسور المفتوحة»، التي كان وزير الدفاع في ذلك الحين، موشيه دايان، يدعو اليها. وكان دايان قد دعا، من ناحية اخرى، الى اتباع أسلوب متسامح، يتيح للفلسطينيين

إدارة شؤونهم المحلية والسعي لكسب أرزاقهم، وذلك لتقليص الدوافع التي تحضهم على المقاومة، ولزيادة اهتمامهم بالمحافظة على الأمر الواقع. لكن، من ناحية اخرى، يجري قمع اية محاولة للمقاومة فورا، وبلا شفقة او رحمة.

وشمل الجانب التأديبي لاستراتيجية السيطرة على السكان، بالاضافة الى اعتقال الأفراد الذين يشتبه في عضويتهم في حركة المقاومة، إجراءات جماعية مثل نسف المنازل، وجمع أعداد كبيرة من الناس خارج منازلهم في منتصف الليل، والاعتقالات الجماعية، وحظر التجول، وفرض حظر السفر او التجارة على مدن معينة.[١٢٦] وزيادة على ذلك، تم في الفترة التي تلت الحرب ترحيل أكثر من ألف شخصية سياسية واجتماعية — رؤساء بلديات، ورجال دين، وزعماء نقابات، وطلبة —[١٢٧] عن الأراضي المحتلة. ووسعت الاجراءات الجماعية أيضا لتشمل تدمير قرى بأكملها تدميرا كاملا — قرى عمواس ويالو وبيت نوبا — فأُخرج ١٠,٠٠٠ شخص من منازلهم، وصودر ٣٢٠,٠٠٠ دونم من الأرض — لتغيير الحدود بالقرب من القدس.

واتُخذ إجراء آخر هو منع النازحين الفلسطينيين من العودة والاقامة في مخيم عقبة جبر للاجئين القريب من أريحا. وكان هذا جزءا من سياسة اوسع لإفراغ الأرض من سكانها. وقد شجّع الاسرائيليون، خلال التدفق المحموم للاجئين بعد الحرب بأيام وأسابيع، مزيدا من الفلسطينيين على الرحيل الى الأردن، وذلك عبر توفير وسائل النقل لعشرات الآلاف منهم، وخصوصا أولئك الذين كانوا ينتقلون من غزة الى الضفة الغربية. وكان اللاجئون يُكرَهون في كثير من الأحيان على توقيع شهادة إخلاء سبيل تنص على انهم يرحلون طوعا وبملء إرادتهم.[١٢٨]

وفي الأشهر القليلة التالية، منعت القوات الاسرائيلية اللاجئين من التسلل عبر نهر الأردن للعودة الى بيوتهم، وأطلقت النار على المئات منهم في مخاضات النهر. وقامت سلطات الاحتلال، بالاضافة الى هذا، باجراء إحصاء للسكان في أيلول/سبتمبر، ثم اصدرت بطاقات هوية للسكان كافة وألزمتهم بحملها في جميع الأوقات. وقد صُوِّر ذلك الاجراء بأنه محاولة لتنظيم وضع الفلسطينيين الذين فرّوا الى الأردن في أثناء حرب حزيران/يونيو، والذين بلغ عددهم ٢٥٠,٠٠٠ نسمة. لكن لم يُسمح (حتى الآن، ١٩٩٢) بعودة أكثر من ٢٠,٠٠٠ لاجىء من مجموع ١٤٠,٠٠٠، كانوا قد تقدموا بطلبات رسمية للعودة بواسطة الصليب الأحمر الدولي.[١٢٩]

ولم يكن تدمير القرى ونزع ملكية الأرض إجراءين تأديبيين دائما، لكنهما خدما الأغراض الأمنية العاجلة، كما خدما أهداف الاستيطان الاسرائيلي البعيدة الأمد.(١٣٠) وقد حدد الجيش الاسرائيلي مساحات شاسعة من الأرض على امتداد نهر الأردن، واعتبرها مناطق مغلقة، كما حدد مساحات من الأرض في شمال القدس وجنوبها. وبالاضافة الى هذا، صودرت مساحات كبيرة ليستخدمها الجيش ــ قواعد او مساحات للتدريب والرماية ــ ولبناء مستوطنات شبه عسكرية وشق طرق.(١٣١) وكان ممكنا ان يُعتبر اي فرد يتحرك في المناطق الأمنية المغلقة متسللا، وأن يُعتقل او يرمى بالرصاص في الحال. وعلى هذا الأساس، قُتل او جرح في نهر الأردن مئات من اللاجئين غير المسلحين، الذين كانوا يحاولون العودة الى بيوتهم، بعد ان رُفضت طلباتهم بالعودة.

وكانت العمليات الأمنية والعسكرية الهجومية هي التي شكلت، الى جانب السيطرة العامة على السكان، الحد القاطع والفعال للاجراءات الاسرائيلية المضادة للثورة، فعقب الحرب مباشرة تقريبا، قسم جهاز الـ «شين بيت» الأراضي المحتلة الى مناطق عمليات، لكل منطقة قائد، وشرع في إنشاء شبكة من المخبرين بين السكان الفلسطينيين. وكي يكون للجهاز تصور امني عن جميع السكان، لجأ الى الاحصاء الذي أُجري أخيرا في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ والى نظام بطاقات الهوية الذي أدخلته الادارة العسكرية وعمّمته على الجميع. واستخدم جهاز الـ «شين بيت» كذلك ملفات المناضلين الفلسطينيين التي استولى عليها من إدارة الاستخبارات الأردنية في حزيران/يونيو، ويقال انه نجح في الاستعانة ببعض ضباطها السابقين انفسهم.(١٣٢)

ومن الواضح ان تدني مستوى الأمن بصورة مذهلة داخل الشبكات الفلسطينية السرية هو الذي سهّل مهمة جهاز الـ «شين بيت» الى حد بعيد. فقد كان تسرب المخبرين الى الشبكات تلك سهلا، وكان ممكنا كشف شبكة بأكملها إذا ما عُرف عضو واحد فيها. وكان سهلا كذلك الحصول على معلومات من السجناء الفلسطينيين، الذين كانوا غير مدربين على الصمود خلال التحقيقات، وقد ثبت ان هذا الأمر كان مصدرا أساسيا للمعلومات؛ إذ كان ممكنا ان اي فدائي مطارَد او اي مناضل في احدى المدن كان يعرف هوية القواعد والخلايا ومواقعها.

وقد لجأ الاسرائيليون الى مجموعة متنوعة من الضغوط الجسدية والنفسية لجعل

السجناء يفشون بما لديهم من معلومات. وكانت تتخذ أشكالا غريبة، كما قال احد السجناء متذكرا: «لقد أُرغمت على ان امر بجانب بركة راكدة في الفناء، كان يطفو على سطحها ما بدا انه جسم انسان. زيادة على ذلك، برز حذاء من احد الجدران، وكأن شخصا قد دفن فيه.»(١٣٣) وكثيرا ما كانت هذه الأساليب تكفي لإضعاف عزيمة السجناء. وكان يُستخدم، عند الضرورة، الضرب، والصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم، وحمامات الماء الساخن والبارد.(١٣٤)

وبالاضافة الى أعمال اجهزة الأمن، قام الجيش الاسرائيلي في مرحلة مبكرة من الاحتلال بمسح الأراضي المحتلة لتكوين صورة تفصيلية عن تضاريسها. وقد عزّز ذلك معلوماته عن طرق التسلل الممكن استعمالها وعن أماكن الاختباء. وطبقا لما يقوله الفدائيون الفلسطينيون، فقد دمر الجيش عددا من الكهوف، وردم او سمم بعض الآبار، وذلك في محاولة لحرمان الدوريات المطارَدة من المأوى والماء.

كما ان الجيش الاسرائيلي خاض المعركة ضد الفدائيين بطرق اخرى. فقد دعم وجوده العسكري في منطقة الحدود لمنع التسلل عبر النهر، وعزل قواعد الفدائيين عن مصادر إمداداتها في الأردن. وترافق ذلك مع القيام بدوريات هجومية مستمرة، وباطلاق النار، من قبيل الوقاية والانتقام، على أهداف عسكرية ومدنية في الأردن.(١٣٥) وأدى ذلك، منذ ١٥ تموز/يوليو فصاعدا، الى تبادل إطلاق النار بين الوحدات الأردنية والاسرائيلية، وازدادت المناوشات حدة بعد ان بدأت فتح عملياتها في نهاية آب/أغسطس. وبلغ التوتر ذروته في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد يوم من القصف الاسرائيلي العنيف لمخيم اللاجئين في الكرامة؛ إذ وقعت معركة شديدة بالمدفعية، اشتركت الطائرات الاسرائيلية فيها أيضا أول مرة.(١٣٦)

غير ان الجهد الرئيسي للجيش الاسرائيلي كان موجها، في نهاية الأمر، ضد القواعد المتحركة والدوريات المطارَدة نفسها داخل الضفة الغربية. وقد اقتضى ذلك تكثيف الدوريات الراجلة، ونجم عنه تعرض الاسرائيليين لأخطار كبيرة، إذ انه كان يعتمد على تكتيك المواجهة والقتال التلاحمي ضد الفدائيين.(١٣٧) وكانت القوات الاسرائيلية من حين الى آخر تنفذ عمليات إنزال جوي لتحقق المفاجأة والسرعة، مع ان طائرات الهليكوبتر كانت في أغلب الأحيان تُستخدم للمراقبة، وإجلاء المصابين، وتقديم العون في أثناء حملات قوات الأمن في المراكز السكانية.

وأخيرا، قام الجيش الاسرائيلي باجراء نسبة متزايدة من تدريباته ومناوراته في الضفة الغربية، كما قام هناك بانشاء الثكن والقواعد ومهابط الطائرات، وغير ذلك من التسهيلات. وزيادة على ذلك، كان في وسع الوحدات القتالية الاسرائيلية العاملة قرب «الخط الأخضر» ان تعتمد دوما على حرس الحدود او على قوات الجيش الموجودة داخل اسرائيل، وكذلك على سلاح الجو في العمليات المضادة للفدائيين.

تقويم أوّلي

لم يكن الانهيار الفلسطيني ليحدث بهذه السرعة لو لم تكن في أداء المنظمات الفدائية لعملياتها عيوب جوهرية. ولعل التهاون الأمني وضعف التدريب كانا الأخطر بين تلك العيوب. وقد اقترنا بتجنيد الأعضاء الجدد بصورة متسرعة وبالأساليب المتسمة بالاهمال في التنظيم، وخاصة الأساليب التي اعتمدتها فتح وفشلت فشلا سريعا عندما امتُحنت في مواجهة مبكرة مع الجيش وأجهزة الأمن الاسرائيلية. وفي المقابل، فعلى الرغم من ان حركة القوميين العرب كانت أفضل من فتح تنظيما وانضباطا، فقد كابدت هي الأخرى نتيجة استخفافها بقوة العدو، واتّباعها أساليب غير ملائمة، ليس أقلها الاحتفاظ بقوائم مفصلة بأسماء الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، فقد كان بين سكان الضفة الغربية المحليين عدد كبير من الكوادر والفدائيين الذين كانوا قد تسلّلوا الى الضفة سنة ١٩٦٧، وكانوا في أغلبهم فلسطينيين من الشتات او من أهالي غزة، الأمر الذي كان يسهل تمييزهم من السكان المحليين. وكان هناك أيضا عدد ضئيل من غير الفلسطينيين (لبنانيين، وسوريين، وعراقيين، وجزائريين، ومغاربة). وكانت نسبة غير المقيمين في الضفة الغربية الى المجندين من أهاليها في جبهة التحرير الفلسطينية، التي كان يتزعمها جبريل، أعلى نسبة؛ فقد كان معظم أعضاء الجبهة من مخيمات اللاجئين في سوريا. وكانت هذه النسبة ملحوظة (وإنْ بدرجة أقل) في فتح لكنها كانت غير موجودة في حركة القوميين العرب.[١٣٨]

وزاد الأمور سوءا ان المنظمات الفدائية لم تبذل جهدا منسّقا لإنشاء المقاومة المدنية والمنظمات الجماهيرية. إذ ان ذلك خفف الضغط عن الادارة العسكرية الاسرائيلية، وأتاح لها إنشاء نظام سيطرتها على السكان بسرعة. وقد أُزيل كذلك «الغطاء» الواقي

للخلايا المسلحة، الأمر الذي سهّل للاسرائيليين التعرف على المناضلين واعتقالهم، علما بأن تجنيد الكوادر وإعدادهم وإكسابهم الخبرة لم تكن سهلة. كما ان غياب المقاومة المدنية الفعالة جعل قطاعات معينة من السكان، مثل موظفي البلديات والقادة الاجتماعيين، هدفا للإبعاد او للاعتقال.

ويضاف الى العيوب العملانية وجود فكرة مغلوط فيها أساسا عن طبيعة العدو وعن دلائل المواجهة التي يخوضها الفدائيون. والقياس ببريطانيا العظمى في إبان الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)، او بفرنسا في الجزائر، على سبيل المثال، لا ينطبق تماما على اسرائيل في الأراضي المحتلة؛ فاسرائيل لن تنسحب الى «الوطن الأم» في مكان بعيد وراء البحار.[١٣٩] وقد أغفلت هذه النظرة أيضا المزايا الضخمة التي يتمتع الجيش الاسرائيلي وأجهزة الأمن بها بفضل إدارة العمليات على مسافة قصيرة جدا من القاعدة «الأمينة»، اي من اسرائيل.

ولا يعني هذا ان المحصلة النهائية لمحاولة الثورة كانت ستختلف جذريا لو ان كفاءة الفلسطينيين كانت أعلى كثيرا، إذ كان أمام الفدائيين خوض عملياتهم في ظل حدود وقيود موضوعية صعبة. وفي اية حال، كان لفاعلية وكفاءة الجيش الاسرائيلي وأجهزة الأمن القول الفصل في تحديد مصير اية ثورة جماهيرية مسلحة او اية حملة فدائية في الضفة الغربية، وذلك علاوة على العيوب العملانية الفلسطينية الذاتية.

وبحلول بداية سنة ١٩٦٨، وصلت الخسائر الفلسطينية في مجملها الى عدد يتراوح بين ٤٥ شهيدا و٦٥ شهيدا، وكان بينهم عدد من الكوادر القدامى.[١٤٠] وزعمت فتح انها فقدت من بين هؤلاء ٢٨ شهيدا في شهر واحد.[١٤١] والأشد خطورة من ذلك هو ان عددا يتراوح بين ١٠٠٠ و١٢٥٠ من الفلسطينيين كان في السجون الاسرائيلية، وكان ثلاثة أرباعهم تقريبا من سكان الضفة الغربية وغزة (اي انهم لم يكونوا متسللين). ولما كان العدد الاجمالي للمنظَّمين والمقاتلين الذين أُرسلوا الى الأراضي المحتلة قد قُدر بألف رجل في الفترة الواقعة بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، ويضاف اليهم عدد مماثل، على الأقل، من المجندين الجدد من السكان المحليين، فان الخسارة الاجمالية كانت جسيمة للغاية.

ثالثا: جني ثمار الهزيمة

ربما تكون فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (حركة القوميين العرب سابقا) قد كابدتا خسائر جسيمة داخل الأراضي المحتلة، لكن خسائرهما ابرزت انهما المنظمتان الوحيدتان فعلا اللتان لهما وجود حقيقي في الميدان واللتان تقاومان الاحتلال بنشاط. وقد استغلتا التأييد المتزايد لهما ومكانتيهما السياسيتين الرفيعتين في زيادة نفوذهما لدى الحكومات العربية. وأحدثتا، في الوقت نفسه، تحولا كاملا في السياسة الفلسطينية الداخلية، وغيَّرتا بذلك علاقتهما بمنظمة التحرير الفلسطينية تغييرا جذريا.

الاعتراف العربي

لقد منحت نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ الفدائيين الفلسطينيين نفوذا متزايدا لدى الحكومات العربية، نتيجة للهزيمة الساحقة لجيوشها وللفلسفات العسكرية والسياسية التي استرشدت بها. وأصبحت تلك الحكومات تفتقر الى الأساس المعنوي والقدرة المادية على حرمان الفدائيين من استخدام أراضيها، بل ان بعض الحكومات قد رأى بدلا من ذلك، ان في مساعدة النشاط الفدائي فائدة إيجابية.

مصر

كانت حركة فتح المستفيد الأكبر من تغير ميزان العلاقات بين العرب والفلسطينيين بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، وقبل كل شيء التحسن الهائل في العلاقات بمصر. وكانت مصر قبل الحرب تعتبر هذه الحركة مجرد فرع تابع لجماعة «الإخوان المسلمين»، او واجهة للمملكة العربية السعودية، او حتى عميلة لوكالة الاستخبارات المركزية (الأميركية) وللحلف المركزي، «سنتو»، (او عميلة لتلك الجهات الثلاث معا)، وكلها مناوئة لعبد الناصر. وكانت مصر، بصفة خاصة، والجهات المساندة لها في الساحة العربية والساحة الفلسطينية، مثل حركة القوميين العرب او جبهة تحرير فلسطين ـ طريق

العودة، تعتبر ان قرار فتح ببدء «الكفاح المسلح» ضد اسرائيل سنة ١٩٦٥ لم يكن سوى محاولة متعمدة لتوريط عبد الناصر في حرب لم يكن مستعدا لها بعد.

وقد تجسد عداء مصر لفتح بوضوح في غزة، إذ ان الاستخبارات العسكرية المصرية اعتقلت من اشتُبه في انه عضو في فتح، ولجأت بصورة متكررة الى ضرب المعتقلين.[١٤٢] وعندما دعا بعض أفراد المؤسسة المصرية الى اتباع أسلوب أكثر استرضاء لفتح سنة ١٩٦٦، كانت هيئة الاستخبارات العامة (لا الاستخبارات العسكرية) هي التي فتحت حوارا حذرا مع فتح، لكن الحوار لم يصل الى نتيجة تذكر.[١٤٣]

وأحدثت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ تحولا كاملا في السياسة التي كانت مصر تتبعها تجاه العمل الفدائي الفلسطيني. فبحسب قول القائد العام للقوات المسلحة المصرية في ذلك الحين، الفريق محمد فوزي، الذي كان قد عُين في منصبه حديثا، «كان العمل الفدائي هاما جدا لنا... لأننا كنا عند نقطة الصفر، وخاصة في سلاح الجو. وكنا في حاجة الى تسخين الجبهات الأخرى، بحيث نتمكن من إعادة بناء قوتنا.»[١٤٤] وكان لأمين هويدي، بوصفه وزيرا جديدا للدفاع، هدف مماثل، وهو «فتح جبهات خلف خطوط العدو [الاسرائيلي]، وفي قلب فلسطين.»[١٤٥] وقد اوضح مدير الاستخبارات العسكرية، اللواء محمد صادق، فيما بعد، تفكير المصريين لوفد من فتح برئاسة عرفات، فقال: «نريدكم ان توجهوا ضربات الى اسرائيل، لتقوية موقف المفاوضين العرب.»[١٤٦]

وعندما تولى هويدي منصبا إضافيا، هو منصب مدير الاستخبارات العامة، سعى كذلك للحصول على مساعدة الفدائيين الفلسطينيين في جمع المعلومات الاستخباراتية. وكان هذا من الأسباب التي دعت المصريين، في نهاية الأمر، الى حل الكتيبة ١٤١ الفدائية القديمة، التي كانت قد استمرت في مهمات الاستطلاع لحساب المصريين انطلاقا من غزة منذ سنة ١٩٥٦، والسماح لأفراد الكتيبة بالتطوع في صفوف فتح في الأردن والأراضي المحتلة، حيث كان يمكنهم ان يأتوا بنتائج أفضل.[١٤٧]

وهكذا، كانت الضرورة قد حملت مصر على ان تتبنى تجاه فتح سياسة مناقضة تماما لسياسة ما قبل الحرب. وقد اكتسبت فتح التأييد [المصري] بفضل استئنافها من طرف واحد العمليات القتالية في الضفة الغربية، في آب/أغسطس ١٩٦٧. وكان مبعوثو فتح

يُستقبلون بحرارة في القاهرة، مثلهم مثل حلفاء عبد الناصر القدامى، كحركة القوميين العرب وممثلي المنظمات الفدائية الأخرى الناشئة (مثل الدكتور عصام السرطاوي، الذي كان قد أنشأ الهيئة العاملة لتحرير فلسطين). وكانت الاستخبارات العسكرية المصرية مصيبة في توقع ازدياد اهمية الفدائيين الفلسطينيين، فعينت ضابط اتصال دائم بهم في عمان.[١٤٨] كما انها أرسلت الى الفدائيين في الأردن حِمْل طائرتين من الامدادات العسكرية، علما بأن الزيادة الحقيقية في المساعدة المادية لفتح لم تبدأ إلا منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ فصاعدا.

سوريا

في المقابل، شاب الموقف السوري غموض معين، وكان مرد ذلك بمقدار كبير الى ارتباك السياسة الداخلية لنظام الحكم القائم. إذ ان الجناح «اليساري» في حزب البعث، المدني أساسا، الذي كان بزعامة الرئيس نور الدين الأتاسي ورئيس الحكومة الدكتور يوسف زعيِّن، والذي ضم العقيد صلاح جديد، الرجل القوي حقا في النظام وقائد الحزب الفعلي، كان قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧ يرفع شعارات «حرب التحرير الشعبية» بأشد الأصوات ارتفاعا. وبالتالي، كانت الضربة التي اصيب بها اشد من الضربات التي أصابت سواه. وبدأ يتشكل كذلك صراع على السلطة وتبادل التُهم.

كان يحكم التعامل السوري مع الفدائيين موقف متناقض تخللته انفراجات من جهة وقيود من جهة اخرى.

وعلى الرغم من هذه القيود، فقد منح السوريون فتح حرية واسعة في إدارة معسكرات التدريب التابعة لها، والتي استقبلت عددا كبيرا من المتطوعين في فترة قصيرة. كما انهم قدموا لفتح عددا من العربات، وسهَّلوا حركة الأفراد والامدادات عبر الحدود. ومُنحت جبهة التحرير الفلسطينية، التي يتزعمها جبريل، حرية مماثلة. وبالاضافة الى هذا، سُمح لحركة القوميين العرب، في ظل الوفاق الذي قام بين سوريا وعبد الناصر بعد الحرب، باستئناف نشاطها في الأرض السورية، أول مرة منذ سنة ١٩٦٣. واستفادت الحركة كذلك من المساعدة المستترة التي كان الضباط المتعاطفون معها في الجيش السوري يقدمونها لها.

العراق

اهتمت حركة فتح بتطوير صلاتها بالعراق متأثرة بتأرجح علاقاتها بالنظام السوري صعودا وهبوطا.

وكانت الشخصية الرئيسية في بداية العلاقة بالعراق قائد القوة العسكرية العراقية الموجودة في الأردن، اللواء حسن النقيب، الذي قدم للمنظمات الفلسطينية كلها مساعدة قيّمة جدا في الأشهر التي تلت حزيران/يونيو ١٩٦٧. وكانت سيارات النقل العسكرية العراقية تنقل الفدائيين والمتدربين، الذين كانت القيادة العراقية تمنحهم في كثير من الأحيان إذونات مرور عسكرية عراقية كي يتجنبوا نقاط التفتيش الأردنية خلال توجههم الى نهر الأردن عبر العراق وسوريا. وعندما تولى عرفات قيادة فريق الكوادر القياديين الى الضفة الغربية في آب/أغسطس، استقبله اللواء النقيب في الأردن وصحبه بنفسه حتى النهر. وفي أثناء تلك الرحلة إياها، قام النقيب بمنح ضابط كان قد فرّ من وحدة فلسطينية تابعة للقيادة العراقية (الكتيبة ٤٢١ من قوات القادسية) ترقية ميدانية لينضم الى فتح.[١٤٩] وقد غض العراقيون النظر كذلك عن كثير من الفارين من جيش التحرير الفلسطيني، وعن تحويل الامدادات العسكرية والتموينية من مستودعاتهم الى الفدائيين.

وقد كان لتلك المساعدة تشعبات سياسية. فعن طريق اللواء النقيب، وعن طريق مسؤولين آخرين او جماعات فدائية صغيرة ذات روابط بالعراق (مثل حركة الثوريين العرب في نابلس)، أنشأت فتح صلاتها بالقوى العراقية المعارضة للرئيس عبد السلام عارف، الذي كان قبل سنة ١٩٦٧ مستجيبا للخط الناصري بالعداء (المعتدل) تجاه فتح.[١٥٠] وتمثَّل امتداد شبكات الاسناد والامداد العسكري الخفية، التي أقامتها فتح في الأردن، في قيام «لجان مساندة الثورة» الشعبية في العراق. ونظرا الى شعبية فتح والفدائيين، امتنعت الحكومة العراقية من قمع هذه اللجان، التي تسرب حزب البعث [العراقي] اليها آنذاك ليستخدمها مطية لنشاطه الجماهيري في الأشهر التي سبقت استيلائه على السلطة، في الانقلاب الذي وقع في آذار/مارس ١٩٦٨.[١٥١]

لقد أتاح النفوذ المتزايد الذي تمتع الفدائيون به في مصر وسوريا والعراق ان يمارسوا نشاطهم بحرية متزايدة في الأردن ولبنان، بعد ان عانوا فيهما تقييدا شديدا وملاحقة مستمرة قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧. ومع نشوب الحرب، أطلقت السلطات الأردنية مئات من أعضاء فتح، وحركة القوميين العرب، ومنظمة التحرير الفلسطينية (وأعضاء أحزاب محلية اخرى)، الذين استأنفوا نشاطهم فورا. كما بلغ الأمر بالجيش اللبناني حد تدريب عشرات المتطوعين من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في ثكنه، [١٥٢] استجابة لضغوط من جنوده وضباطه من جهة، ولضغوط من «الشارع» اللبناني واللاجئين من جهة اخرى، وامتصاصا لتلك الضغوط.

لكن مع تنامي حركة الفدائيين، حاولت الحكومتان الأردنية واللبنانية، من دون جدوى، ان تستعيدا سيطرتهما، وأن تغلقا حدودهما. وفي المقابل، صعّدت فتح وحركة القوميين العرب وجبهة التحرير الفلسطينية جهودها لتنظيم الأعضاء الجدد في الأردن، وخصوصا ان الفدائيين كانوا يسعون لإنشاء قاعدة إسناد قوية تدعم العمليات في الأراضي المحتلة. وقد أنشأ الفدائيون من أجل هذه الغاية، كذلك، عددا متزايدا من القواعد والمستودعات السرية في غور الأردن، علما بأن تلك القواعد والمستودعات اخذت تظهر للعيان بالتدريج. وتكثفت أعمال الاعتقال في البلدين، وتم إبعاد بعض المناضلين الفلسطينيين، في حين أعلن الملك حسين عبر الاذاعة، في ٥ أيلول/سبتمبر، معارضته اي نشاط عسكري «لا يكون جزءا من خطة عربية شاملة.» [١٥٣]

بيد ان الأثر الدائم لتلك الاجراءات الحكومية كان ضئيلا. صحيح ان فتح شنت هجوما إعلاميا قاسيا على السلطات الأردنية ــ إذ وجهت لوما خاصا الى إدارة الاستخبارات العامة والى رئيسها محمد رسول الكيلاني ــ لكن الفدائيين وجدوا ان الجنود الأردنيين كانوا في معظمهم غير راغبين في العمل ضدهم. والحقيقة ان القواعد السرية التي أنشأتها فتح، وحركة القوميين العرب، وجبهة التحرير الفلسطينية في غور الأردن لمساندة العمليات التي كانت تجري في الضفة الغربية اصبحت، بحلول نهاية سنة ١٩٦٧، شبه رسمية ومعروفة للجميع.[١٥٤] وحدث امر مشابه في لبنان؛ إذ تمكنت فتح وحركة القوميين العرب، بعد فترة قصيرة، من فتح مكاتب شبه سرية للتجنيد والأمن والإعلام ولإصدار مطبوعات، علما بأن النشاط العسكري ظل محظورا.

منظمة التحرير الفلسطينية
تواجه التحدي

جاءت نهضة الفدائيين على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، الى حد بعيد. وكان يحكم العلاقات بين فتح وحركة القوميين العرب، من ناحية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، من ناحية اخرى، موقف متبادل من عدم الثقة منذ قرار مؤتمر القمة العربي بانشاء المنظمة سنة ١٩٦٤. وكانت فتح تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أداة طيعة للحكومات العربية، يراد بها حصر النزعة الوطنية الفلسطينية النضالية والمقاتلة. وكان لحركة القوميين العرب نظرة متقلّبة؛ إذ كانت تتأرجح بين تأييد منظمة التحرير الفلسطينية، تماشيا مع عبد الناصر، وبين معاداة رئيس المنظمة الصاخب، احمد الشقيري. ومن المفارقات التاريخية اللافتة ان الهزيمة العسكرية التي نزلت بالمنظمات الفدائية في الأراضي المحتلة، منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، لم تخفف من حدة المأزق الخطر الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تواجهه.

منظمة التحرير عشية الحرب

كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع قبل ١٩٦٧ بمزايا مثيرة للاهتمام. فقد كانت تحظى بالتأييد الكامل من قبل عبد الناصر، الذي منحها سلطة كبيرة على الفلسطينيين في قطاع غزة البالغ عددهم ٤٠٠,٠٠٠ نسمة. وتمكنت منظمة التحرير الفلسطينية، بفضل تأييده كذلك، من إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، الذي كان قوامه يتراوح بين ١٠,٠٠٠ و١٢,٠٠٠ نظامي و٢٠,٠٠٠ ــ ٣٠,٠٠٠ احتياطي، كانوا موزعين بين غزة وسوريا والعراق. وكان الشقيري يسعى لتحويل منظمة التحرير الفلسطينية جبهة تحرير شاملة وحيدة، وذلك من خلال اختيار ممثلين للمنظمات الفدائية لعضوية هيئة برلمانية (هي المجلس الوطني الفلسطيني)، ودعوة جميع المناضلين الطامحين الى الانضمام الى «التنظيم الشعبي» (الذي أُسس سنة ١٩٦٦). وقررت فتح ان تطلق «الكفاح المسلح» ضد اسرائيل في موعد أبكر من الموعد الذي كانت تخطط له أصلا، اي في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، وذلك، الى حد بعيد، كي تتجنب فقدان أعضائها بفعل تلك المنافسة.

لكن لم يكن وضع الشقيري بمنأى عن الهجوم إطلاقا؛ إذ ان أسلوبه المتسلط وميله الغريزي الى التباهي أديا سنتي ١٩٦٥ و١٩٦٦ الى قيام معارضة وتحديات متكررة له داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما أثار موقفه من النزاعات العربية ـ العربية الاستياء ذاته لدى زملائه. وأخيرا، انفجرت ازمة شديدة في نهاية ١٩٦٦، عندما حاول الشقيري فصل اللجنة التنفيذية واستبدالها بـ«مجلس قيادة الثورة»، وهو مجلس وهمي لا وجود له. وعندما عارضت قيادة جيش التحرير الفلسطيني هذه الاجراءات، رد الشقيري بخفض الرواتب، وأمر باتخاذ إجراءات التقشف. ثم حاول التغلب على هذه القيادة تماما عبر ابتكار «مجلس التحرير»، وهو إطار وهمي آخر يشرف على الجيش.[١٥٥] وفي هذا الوقت، كانت قيادة جيش التحرير الفلسطيني نفسها متصدعة بسبب الخصومات داخلها. وكان من أسباب الخصومات رغبة الضباط الصغار الطموحين في الحلول محل الضباط المصريين القدامى الذين كانوا يتولون قيادتهم. وقد ادى ذلك الى وقف بعضهم عن العمل، ونقل بعض آخر من القاهرة الى دمشق.

وكان ان اندلعت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ من حول منظمة التحرير الفلسطينية، والمنظمة محاطة بتلك الأوضاع السيئة. وكانت المحصلة الرئيسية للحرب حرمان المنظمة من أكبر تشكيل قتالي تابع لها، وهو قوات عين جالوت، ومن المصدر الرئيسي لمجنّديها، وهو قطاع غزة. وبعد وقت قصير، وجدت قوات حطين نفسها ضحية عرضية لتقلبات السياسة الداخلية في سوريا. وفي اية حال، فقد كانت تلك القوات مسؤولة أمام هيئة الأركان والاستخبارات العسكرية السورية، أكثر من كونها مسؤولة أمام الهيئة التي كانت تتبعها رسميا، وهي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت كتيبة قوات القادسية (الكتيبة ٤٢١)، التابعة للقيادة العراقية في الأردن، تتضاءل سريعا بسبب فقدانها الكثير من الأفراد، الذين كانوا قد انضموا الى الفدائيين.

منظمة التحرير والعمل الفدائي

ما ان وصل أفراد من قوات عين جالوت، كانوا قد نجوا او ضلوا الطريق، الى أمان الضفة الغربية لقناة السويس، حتى نُقلوا الى العامرية القريبة من الاسكندرية.[١٥٦] وهناك، أُعيد تدريبهم وتسليحهم، وأُعيد تنظيمهم في كتائب

الصاعقة الفلسطينية ٢٩، و٣٩، و٤٩، و٥٩.[١٥٧] وقد اتخذت تلك القوات المشتركة، التي كانت عندئذ تضم عددا يتراوح بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ فرد، مواقعها في منطقتي فايد وكبريت، بالقرب من البحيرات المُرَّة، حيث امضت عدة سنوات.

ومهما تكن نتائج الحرب سيئة، فقد كان لها ميزة دفع جيل جديد من الضباط الفلسطينيين الى قيادة جيش التحرير الفلسطيني. فعندما اعيد تشكيل بقايا قوات عين جالوت في مصر، على سبيل المثال، حل الفلسطينيون كليا محل القادة المصريين السابقين. ولا يقل عن ذلك اهمية ان الضباط الأكثر طاقة وحيوية اصرُّوا على ان يؤدوا على الفور دورا قتاليا نشيطا، ولحُّوا على الشقيري والقائد العام لجيش التحرير الفلسطيني، وجيه المدني، بتشكيل منظمة فدائية ملحقة بجيش التحرير الفلسطيني. ومن الحجج التي قدموها في هذا الشأن، ان هذه المنظمة يمكن ان تجتذب احتياطا كبيرا من آلاف الرجال المدربين في قطاع غزة.[١٥٨]

وبعد مناقشات حامية في تموز/يوليو وآب/أغسطس، سمح لنحو ثلاثين ضابطا وجنديا من قوات عين جالوت بالتطوع لأداء مهمات في الأراضي المحتلة. واتجهت في آب/أغسطس مجموعة طليعية الى سوريا في طريقها الى الضفة الغربية، لكن أفرادها تعرضوا فورا للاعتقال والتقى سويداني بهم ساخطا، واتهمهم بتعريض امن سوريا للخطر، وذلك قبل طردهم الى مصر.[١٥٩] وقامت هذه المجموعة بمحاولة اخرى، واتجهت الى العراق، هذه المرة، ثم انتقلت برا عبر الأردن، بواسطة القوات العراقية، حتى وصلت في النهاية الى هدفها في أيلول/سبتمبر.

وأتاح وصول مزيد من الضباط الى القوة الفدائية الخاصة في تشرين الأول/أكتوبر تعيين قادة محليين لكل مدينة رئيسية او لكل قطاع في الضفة الغربية وغزة. وفي الضفة الغربية، كان هؤلاء على اتصال وثيق بحركة القوميين العرب وبجبهة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها جبريل، وكذلك بجبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي يتزعمها غوشه. وكان القائد العسكري لجبهة النضال يجمع بين مهمتين، إذ كان أيضا ضابط اتصال ومنسقا لدى جيش التحرير الفلسطيني. وفي غزة، انضم أفراد الجيش المتسللون الى عدد من الضباط الذين كانوا قد اختبأوا هناك في أثناء الحرب، وبدأوا تنظيم المقاومة فعلا، وكان منهم حسين الخطيب. وكان ضباط جيش التحرير الفلسطيني يتصورون ان يكون دورهم مد المقاومة السرية بمضمون لا يستطيع تقديمه إلا العسكريون المحترفون، وأن

يكونوا قيادة عسكرية شاملة للجميع. وقد شغلوا انفسهم، في الوقت ذاته، بالتجنيد والتدريب والاستطلاع.

وباستقرار المجموعة الطليعية في مواقعها استقرارا قويا، اقرت منظمة التحرير الفلسطينية رسميا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ تشكيل قوة فدائية ملحقة بجيش التحرير الفلسطيني. وكانت القوة باشراف لجنة مكونة من اربعة أفراد، هم: المدني، ورئيس هيئة الأركان صبحي الجابي، وقائد الكتيبة ٤٢١ (قوات القادسية)، ونائب قائد الكتيبة التي كانت قد اتخذت موقعا لها في الأردن. وكانت اللجنة تتولى شؤون الاتصال والامداد.[١٦٠] وفي نهاية الأمر، كان الشقيري والمدني يأملان بأن يصبح الفدائيون التابعون لجيش التحرير الفلسطيني أقوياء الى حد يكفي إعلان الثورة المسلحة من داخل الأراضي المحتلة.[١٦١] (لكن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكشف عن وجود جناحها الفدائي رسميا إلا في شباط/فبراير ١٩٦٨، حين سمته «قوات التحرير الشعبية»).

بعد ان كان الشقيري يعارض في البداية تشكيل ذاك الجناح الفدائي، خوفا من تضاؤل سيطرته، انقلب في هذا الوقت، وسعى لاستغلاله في مصلحته. فتفاخر بصوت عالٍ، في تصريحين أدلى بهما في ١٦ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقود الكفاح المسلح «عن طريق قواعدها داخل [الأراضي المحتلة] وعن طريق مساندتها للتنظيمات الفدائية كلها، على درب «الحرب الشعبية الشاملة».[١٦٢] وأتبع ذلك بالتصريح في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بأن جيش التحرير الفلسطيني قد أكمل إعادة تدريبه وإعادة تسليحه ليكون قوة صاعقة، بمساعدة من الصين الشعبية ومن دول اخرى. وقد نبّه ذاك التفاخر الاسرائيليين وأدى الى اعتقال بعض الأفراد العاملين في جيش التحرير الفلسطيني في الأرض المحتلة، وأثار استياء واسع النطاق بين ضباط الجيش والفدائيين التابعين له.

وكانت «القشة التي قصمت ظهر البعير» في ٩ كانون الأول/ديسمبر إعلان الشقيري وجود «مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين»، وزعمه ان مقر «المجلس» في القدس، وأنه يتحكم في جميع قوات المقاومة الفلسطينية. وكان هذا اختلاقا محضا. وبعد ان ادعى «المجلس» المزعوم مسؤوليته عن هجوم شنه الفدائيون التابعون لجبهة التحرير الفلسطينية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر على مستوطنة ماعوز حاييم قرب

بيسان، أدانت حركة فتح هذا الزعم إدانة ساخطة في الصحف، ثم قدمت الى اجتماع وزراء الخارجية العرب شكوى صيغت بعبارات عنيفة، ودعت الى استقالة الشقيري.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ردد سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التُّهم التي وجهتها فتح علنا، وكان منهم قائد جيش التحرير الفلسطيني نفسه. وانضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى صف المعارضة بعد أيام قليلة فقط من تشكيلها، وتبعها الاتحاد العام لطلبة فلسطين ذو النفوذ الكبير. ولم يكن الشقيري يلقى كذلك تعاطفا كبيرا بين القادة العرب؛ فقد أثار نفورا شديدا لديهم عندما اتهمهم خلال مؤتمر الخرطوم في آب/أغسطس بـ«بيع» القضية الفلسطينية.

وتحدد مصير الشقيري في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عندما انضم الى المعترضين رئيس الصندوق القومي الفلسطيني والشخصيات السياسية والمالية الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد ان وجّه الى عبد الناصر استغاثة يائسة في اللحظة الأخيرة، قدم استقالته في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وتم تعيين عضو اللجنة التنفيذية، المحامي اليساري يحيى حموده، رئيسا موقتا للمنظمة. وبعد شهر، استقال القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني وجيه المدني أيضا، بعد ان تعب من لعبة شد الحبل من أجل السيطرة على الألوية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، ومن التدخل السوري، ومن ارتفاع شأن الفدائيين كقوة منافسة.[١٦٣]

جمع الخيوط

على الرغم من التباين بين الفدائيين، فقد تقدم الفدائيون خطوة إضافية نحو الامساك بقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك، لم تكن العملية السياسية التي أطلقوها من عقالها قد دخلت مرحلتها النهائية بعد. لقد أُبعد الشقيري، إلا ان الفدائيين لم يكونوا قد تبيَّنوا بعدُ الموقف التالي الذي ينبغي اتخاذه تجاه منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. وكانت فتح تفكر في حل المنظمة كليا واستبدالها، إذ انها التقت سبعة تنظيمات صغرى في القاهرة في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، وشكلت معها هيئة جماعية سمَّتها «المكتب الدائم للعمل الفدائي». وقاطعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هذا الاجتماع، استياء من سيطرة فتح، لكنها عارضت في الوقت ذاته الانضمام الى منظمة التحرير الفلسطينية، لأنها كانت لا تزال تعتبرها هيئة بيروقراطية متسلطة خاضعة، بحكم طبيعتها، للحكومات العربية.

فتح تضمن سيطرتها

كانت العلاقات بين فتح ومصر في الوقت نفسه تتحسن باطراد، لكن قد يكون خيار آخر قد خطر ببال المصريين بعد ذهاب الشقيري، وهو إعادة تنشيط منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا امر فكرت فتح فيه، في اية حال ــ إذ أقلقتها التقارير الصحافية المتفرقة، وكذلك المقال الافتتاحي الذي كتبه محمد حسنين هيكل، وهو موضع ثقة عبد الناصر، وقلّل فيه من شأن الوقع الفعلي الذي يحدثه الفدائيون الفلسطينيون ــ[١٦٤] فتحركت لإعادة تأكيد مكانتها.

وقامت فتح بدفع موجة جديدة من «مجموعات القيادة» الى داخل الضفة الغربية، وزعمت في ٦ شباط/فبراير انها «أكملت عملية إنشاء القواعد في الوطن المحتل.»[١٦٥] والحقيقة ان تجدد الاعتقالات في غزة والضفة الغربية، واعتراض دوريات فتح خلال عبورها نهر الأردن، قد كلفاها خسارة نحو ٢٠٠ عضو، بحلول آذار/مارس؛ الأمر الذي قوض ما بقي من شبكاتها التنظيمية السرية.

ومهما تكن المخاوف التي راودت فتح، فقد تبددت تلك المخاوف نهائيا عندما شن الجيش الاسرائيلي في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨ غارة تأديبية ضخمة على القواعد التي كان الفدائيون ينطلقون منها، في بلدة الكرامة المكتظة باللاجئين، والواقعة على الضفة الشرقية لنهر الأردن. وكان الخروج من الضفة الغربية قد أتاح لمختلف المنظمات الفدائية ــ وبصورة أساسية فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات التحرير الشعبية (التابعة لجيش التحرير الفلسطيني) ــ توسيع وجودها العسكري في غور الأردن، الى درجة ان ذلك الوجود كاد يصبح أمرا علنيا. وبازدياد عدد الفدائيين حتى بلغ ٦٠٠ فدائي (من المنظمات كافة)، قامت فتح بإنشاء معسكرات تدريب شبه سرية قرب الكرامة. وكان يدير المعسكرات ضباط صف سابقون في جيش التحرير الفلسطيني.[١٦٦]

ومع ان فتح فقدت نحو ١٠٠ شهيد وعشرات الأسرى خلال الهجوم الاسرائيلي على الكرامة (ويُعزى الكثير من فضل المقاومة الى الجيش الأردني)، فقد خرجت منتصرة في أنظار الفلسطينيين والعرب، ويعود هذا بكل تأكيد الى صمودها ومقاتلتها الجيش الاسرائيلي، العدو «الذي لا يُقهر». وكانت المعركة نقطة تحول بالنسبة الى الفدائيين، والى فتح قبل الجميع، وذلك لأسباب ليس أقلها ان عبد الناصر قام إذ ذاك بمساندة

عرفات بتأييد سياسي ومادي قوي.[١٦٧] وبالاضافة الى ذلك، فقد أُرغمت الحكومة الأردنية على الانحناء أمام فورة التأييد الشعبي للفدائيين، ورفع الجيش الأردني الحصار الذي كان قد فرضه على الكرامة وعلى قواعد الفدائيين.

وبادرت فتح الى الامساك بالفرصة السياسية المتاحة، فقلبت سياستها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وقررت ان تتولى السلطة من خلال زيادة عدد المقاعد التي كانت تحتلها هي والمنظمات الفدائية الأخرى، وجيش التحرير الفلسطيني، في المجلس الوطني الفلسطيني. وتوّجت العملية في النهاية بانتخاب عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (في شباط / فبراير ١٩٦٩).

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والفرصة الضائعة

كان الكسب الذي حققته فتح خسارة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكانت المنظمتان قد استأنفتا في أوائل ١٩٦٨ المباحثات من أجل الوحدة، وذلك بالحاح من خليل الوزير وجورج حبش، بصورة خاصة. لكن المباحثات أُجهضت بسبب عزوف قياديين في كلا الجانبين عن الوحدة. وقد حاولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي الأخرى إعادة بناء قواعدها في الضفة الغربية، وعزمت لهذا الغرض على إرسال كوادر كبار على رأس «مجموعات قيادية»، لكن محاولتها باءت بالفشل بعد وقت قصير بسبب انشغال قيادة الجبهة بالصعوبات الداخلية.

ففي تلك اللحظة المصيرية، تجدد العداء القديم بين سوريا وحركة القوميين العرب؛ فقد ارتاب نظام الحكم السوري في ان قيادة حركة القوميين العرب داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتحالف مع شخصيات المعارضة في سوريا (مثل جمال الأتاسي وغيره من الناصريين) لتدبير انقلاب. وقام النظام بزج حبش وأحد كبار معاونيه في السجن في دمشق، وأبقاهما فيه طوال الأشهر الثمانية التالية.[١٦٨] وكان من نتائج ذلك ان فتح، التي كانت تبحث عن حلفاء في منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، قامت بالتحالف مع منظمة الصاعقة، التي كان حزب البعث السوري قد شكلها حديثا، وهو ما ادى الى إبعاد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى المركز الثالث، من حيث عدد المقاعد التي كانت تشغلها.

وكان الأمر الأكثر خطورة على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التوتر الذي ساد بين شريكتيها في الائتلاف ــ حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الفلسطينية ــ وازداد حدة في غياب حبش (في السجن). وكانت الوحدة قد تمت، في الحقيقة، على مستوى القيادة العليا فقط، وقد انفرط عقدها الان. وفي المنظور التاريخي، يبدو ان حركة القوميين العرب كانت تأمل بأن تفوز بـ «عضلات» جبهة التحرير الفلسطينية بينما تتولى هي التوجيه السياسي الشامل، في حين ان جبهة التحرير الفلسطينية كانت، من جانبها، تشعر بأنها بحاجة الى المظلة الفكرية لحركة القوميين العرب، لكنها استاءت مما اعتبرته تعاليا من الحركة كما استاءت من وجود افتراض لدى الحركة انها ستستوعب شريكتها الصغيرة وستبتلعها في نهاية الأمر. (١٦٩)

وكانت الضربة الأخيرة القرار الذي اتخذه جبريل بتجنب خوض معركة الكرامة في آذار/مارس، حين كان لا يزال القائد العسكري العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكان تعليله لذلك ان الفدائيين الذين يفوقهم العدو عددا وعدة ينبغي ان يتبعوا قواعد قتال العصابات التقليدية، فينسحبون أمام العدو المتفوق، ويتوارون عن أنظاره. وقد رفض فيما بعد اعتبار قتلى فتح «شهداء». وقد كلف هذا الموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثمنا باهظا من ناحية التأييد الجماهيري ومن ناحية التأييد العربي الرسمي أيضا. وبقيام جبريل بتزعم انشقاق في صيف ١٩٦٨، لتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، وما تلا ذلك من ظهور الجناح اليساري وانشقاقه لتشكيل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في شباط/فبراير ١٩٦٩، بات محكوما على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد ذلك ان تشغل دائما المركز الثاني، بعد فتح، في السياسة الفلسطينية.

خلاصة

مع ان العمل الفلسطيني لم يصل الى مستوى الحملة الفدائية قط، ناهيك بالثورة المسلحة الشاملة، فان ظهوره عقب نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ مباشرة قوّى الحالة النفسية للفلسطينيين والعرب في الوقت الملائم. وقدمت فتح وحركة القوميين العرب وشريكاتهما، بمبادرتها الى التوجه نحو الأراضي المحتلة، نموذجا اقتدت به سريعا عشرات من الجماعات الصغيرة، التي قامت هنا وهناك. كما انها اخمدت اية فكرة نشأت في البداية عن إمكان التعايش مع الاحتلال. (١٧٠) وقد ساعدت اسرائيل في القضاء على الموقف الوسط وفي إخلاء الساحة أمام الفدائيين؛ وذلك بإبعادها عشرات الشخصيات الاجتماعية والسياسية التي كان ممكنا ان تغدو قيادة محلية بديلة. وقد فشل الفدائيون في شن حملة مقاومة فعالة في المدى الطويل. (١٧١) لكن إعادة بدء العمليات القتالية في وقت مبكر جعلت الحركة الفدائية قوة جماهيرية، ووضعتها في طريق تولي السلطة في منظمة التحرير الفلسطينية، كي تصبح طرفا إقليميا بجدارة واستحقاق.

ولم يكن مرجحا ان تنتهي حملة الفدائيين العسكرية الى النجاح، وذلك بسبب ضيق الحيز وضآلة عدد السكان في الأراضي المحتلة. وما كان لها ان تنجح حتى لو تمتع الفدائيون بأساليب امنية وتنظيمية أفضل كثيرا. وفي اية حال، فان فشل محاولتهم إشعال الثورة قد حكم عليهم بالبحث عن قواعد امينة في الدول العربية المحيطة وبالانطلاق من تلك القواعد وعبور الحدود لتنفيذ عملياتهم. وكانت القيادة ومركز ثقل النضال الوطني ينتقلان الى حيث ينتقل الفدائيون. ومنذ ذلك الحين، كان واقع المنفى هو الذي يشكل الاستراتيجية والتكتيك، ويحدد التوازن بين النشاط العسكري والنشاط السياسي والاجتماعي والمؤسسي. وأدى الوجود في المنفى كذلك الى انغماس الحركة الفدائية، حكما، وسواء شاءت ذلك او لم تشأه، انغماسا مباشرا في السياسات العربية، والى تعريضها لتدخّل الدول العربية على نحو مستمر وجسيم.

لقد شرع الفدائيون الفلسطينيون، للحظة تاريخية وجيزة سنة ١٩٦٧، في تنفيذ

«مشروع» واسع الآفاق هـو: محاولة خوض نضالهم الوطني في الأرض الفلسطينية وفوق ترابها مباشرة، فيرسون بذلك اسس العمل المستقل والبعيد عن التحكم العربـي. وكان لفشلهم كذلك آثار بعيدة الأمد. فقد انتقل مركز ثقل السياسة الفلسطينية الى المنفى، بصورة حاسمة، وانتقل معه الجانب الأكبر من العمل العسكري، فتقلص تأثير الأراضي المحتلة ودور الأشكال غير العسكرية للتعبئة الجماهيرية فيها، حتى غدت في وضع ثانوي. وقد ادى ذلك التحول أيضا الى تشابك الفلسطينيين ونضالهم في الشؤون العربية الداخلية والاقليمية بطريقة معقدة لم يسبق لها مثيل، كما تبيّن من الصدامات العنيفة التي حـدثت فيها بعـد في كل من الأردن ولبنـان. وقد استمـرت النتيجـة التي انتهت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ اليها طوال الأعوام العشرين التالية؛ إذ لم يجد الفلسطينيون محاولة إقامة نضالهم بصورة وطيدة ورئيسية على ارضهم، حتى انفجرت الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

جدول العمليات الفدائية
سنة ١٩٦٧

الشهر	عدد العمليات	الخسائر الاسرائيلية	
		قتلى	جرحى
كانون الثاني/يناير	٥		
شباط/فبراير	٣		
آذار/مارس	٣		
نيسان/إبريل	٤		
أيار/مايو	٩		
حزيران/يونيو	١٦	٥	٨
تموز/يوليو	٢٢		٣
آب/أغسطس	٢١	١	١٠
أيلول/سبتمبر	١٤		٣
تشرين الأول/أكتوبر	٢٦	٣	٨
تشرين الثاني/نوفمبر	٣٥		١١
كانون الأول/ديسمبر	٣٣	٣	٦
المجموع	١٩١	١٢	٤٩

المصدر: استنادا الى:

Bard O'Neill, *Revolutionary Warfare in the Middle East* (Boulder, Colorado: Paladin Press, 1974), Table 3, p. 134;

«الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩)، ص ٥٧٣ ــ ٥٩٧.

المصادر

(١) زعمت فتح فيما بعد انها في الحقيقة قد شنّت في تلك الفترة ٣٠٠ عملية. أنظر:
Middle East Record, 1967 (Tel Aviv: Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1971), p. 166.

(٢) حديث معه في تونس في آب/أغسطس ١٩٨٩. و«القاهر» و«الظافر» صاروخان ثقيلان انتجتها مصر.

(٣) «فتح: الثورة الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، «دراسات ثورية» (منشورات الثورة، لاتا، طبعة معادة)، ص ٨٥.

(٤) طبقا لما صرح خالد الحسن به في حديث معه في تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠، وصخر حبش، عضو اللجنة المركزية لفتح، وأمين السر السابق للمجلس الثوري لفتح، في حديث معه في تونس، شباط/فبراير ١٩٨٩، وأبو علي شاهين، كادر تنظيمي سنة ١٩٦٧، والمنظِّم الرئيسي لأسرى فتح في السجون الاسرائيلية في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، في حديث معه في عمان، أيار/مايو ١٩٨٥، وفي تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٥) حديث مع ابو علي شاهين الذي سبق ذكره، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٦) أنظر: *Middle East Record, 1967, op. cit.*, p. 319؛ «الأهرام» (القاهرة)، ١٩٦٧/٧/٤، استُشهد بها في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩)، ص ١٢٩.

(٧) حديث مع صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لفتح، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٨) حديث مع خالد الحسن، تونس، آب/أغسطس ١٩٨٩.

(٩) التفصيلات في: خليل الوزير، «حركة فتح: النشوء، والارتقاء، والتصور، والممثل الشرعي ـ البدايات ١»، طبعة جديدة: ١٩٨٦، ص ١٠٦ ـ ١١٠.

(١٠) كان هذا تقويم حسام الخطيب، الذي كان سابقا عضو اللجنة المركزية لفتح. أنظر: حسام الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية» (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص ٢٥.

(١١) حديث مع محمود عباس (ابو مازن)، عضو اللجنة المركزية لفتح، آذار/مارس ١٩٩٢.

(١٢) حديث مع خالد الحسن، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١٣) فتح، «عدو قوي ولكنه ليس أسطوريا» في: «الثورة الفلسطينية: قضاياها وأبعادها» (الكويت: دار القبس، لاتا، طبعة معادة)، ص ٢٩.

(١٤) قائد تنظيمي سنة ١٩٦٧ أُجري الحديث معه في عمان، أيار/مايو ١٩٨٥. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(١٥) قد يكون خالد الحسن قد ايد هذا الخيار تأييدا قويا، وكذلك فاروق القدومي، الذي طرح الفكرة أولا على اللجنة التنفيذية في تموز/يوليو. أنظر:
Moshe Shemesh, The *Palestinian Entity, 1959-1974: Arab Politics and the PLO* (London: Frank Cass, 1988), p. 288.
لكن بحلول الخريف، سادت النظرة العدائية، وقُذف بالصواريخ في أوائل كانون الأول/ديسمبر بيت احدى شخصيات الضفة الغربية، التي ايدت علنا قيام دولة في الضفة الغربية.

(١٦) الوزير، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦ ـ ١١٠.

(١٧) حديث مع مؤسس جهاز استخبارات فتح (الرصد)، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(١٨) حديث مع احد كوادر فتح، وقد اصبح فيما بعد ضابطا في جهاز استخبارات فتح، تونس، حزيران/يونيو ١٩٨٨.

(١٩) حديث مع محمود عباس، تونس، آذار/مارس ١٩٩٢.

(٢٠) طبقا لما صرح به عضو سابق في اللجنة المركزية لفتح كان قد حضر الاجتماع. حديث معه في عمان، أيار/مايو ١٩٩١. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(٢١) حديث مع محمود عباس، تونس، آذار/مارس ١٩٩٢.

(٢٢) حديث مع محمود عباس، تونس، آذار/مارس ١٩٩٢.

(٢٣) للاطلاع على السياسة الفلسطينية لحركة القوميين العرب قبل ١٩٦٧، أنظر:
Yezid Sayigh, «Reconstructing the Paradox: The Arab Nationalist Movement, Armed Struggle and Palestine, 1951-1966,» *Middle East Journal,* Vol. 45, No. 4, Autumn 1991.

(٢٤) جورج حبش وفؤاد مطر، «حكيم الثورة: قصة حياة جورج حبش» (لندن: هاي لايت بابليكاشنز، ١٩٨٤)، ص ١١٦.

(٢٥) بيان صادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٧. النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ الخرطوم: جامعة الخرطوم، ١٩٦٩)، ص ٢٦٩.

(٢٦) حديث مع تيسير قبعة، عضو سابق في قيادة حركة القوميين العرب في مصر، وفيما بعد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/أغسطس ١٩٩١.

(٢٧) حديث مع أسامة شنار، كادر سابق في حركة القوميين العرب في مصر، وفيما بعد عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عمان، آذار/مارس ١٩٩٠.

(٢٨) حديث مع عضو سابق في لجنة العمل العسكري، عمان، أيار/مايو ١٩٩١.

(٢٩) حديث مع احد كوادر حركة القوميين العرب، وعضو سابق في القيادة الاقليمية لفلسطين في الحركة، وفيما بعد رئيس تنظيم حركة القوميين العرب في الضفة الغربية، القاهرة، شباط/فبراير ١٩٨٩. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(٣٠) حديث مع كادر من حركة القوميين العرب، وعضو سابق في لجنة العمل العسكري التابعة للحركة، عمان، أيار/مايو ١٩٩١.

(٣١) حديث مع احد كوادر القوميين العرب، عمان، نيسان/إبريل ١٩٨٩.

(٣٢) حديث مع بلال حسن، عضو سابق في القيادة الاقليمية الفلسطينية، وفيما بعد عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١. وقد كان «المركز» يقوم بمهمة القيادة العليا لحركة القوميين العرب فيما بين دورات انعقاد اللجنة التنفيذية بكامل أعضائها، وكان مقره في بيروت في معظم الستينات. وكان «المركز» مؤلفا عادة من: حبش، وحداد، والهندي، وإبراهيم، ويساعدهم اقرب معاونيهم، وأعضاء آخرون في اللجنة التنفيذية او في القيادات الاقليمية، خلال وجودهم في بيروت مصادفة.

(٣٣) أشار بيان اصدرته اللجنة التنفيذية في تشرين الثاني/نوفمبر الى اجتماعها في حزيران/يونيو، لكن الدورة الحاسمة للجنة عُقدت في نهاية تموز/يوليو، أنظر: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «الجبهة... وقضية الانشقاق» (بيروت: لجنة الإعلام المركزية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٩٧٠)، ص ٥٥.

(٣٤) حديث مع صالح رأفت، كادر سابق في حركة القوميين العرب، وفيما بعد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عمان، آذار/مارس ١٩٩٠.

(٣٥) طبقا لما صرح فواز الطرابلسي به، وهو احد مؤسسي حركة لبنان الاشتراكي، وفيما بعد شريك محسن إبراهيم في تأسيس منظمة العمل الشيوعي اللبناني. وقد أُجري حديث معه في أوكسفورد، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

(٣٦) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «الجبهة... وقضية الانشقاق»، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٣٧) حديث مع مصطفى الزبري (ابو علي مصطفى)، كادر رئيسي سابق في قيادة فرع حركة القوميين العرب في الأردن، ثم في الضفة الغربية، وفيما بعد نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تونس، آب/أغسطس ١٩٨٧. وسبق له ان قدم الحجة نفسها في: ابو علي مصطفى، «هزيمة حزيران وانطلاق المقاومة» (بيروت: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كتب الهدف، رقم ٤، ١٩٧٠)، ص ٦٨، ٦٩.

(٣٨) حركة القوميين العرب، «الثورة العربية أمام معركة المصير»، تقرير سياسي اصدرته الدورة الموسعة للجنة التنفيذية (القومية)، ص ٣٠.

(٣٩) حديث مع احد كوادر حركة القوميين العرب.

(٤٠) نُقل جوهر أحاديث عبد الناصر مع قيادة حركة القوميين العرب الى أعضاء القيادة الاقليمية الفلسطينية. حديث مع احد أعضاء هذه القيادة في القاهرة، شباط/فبراير ١٩٨٩. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(٤١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «الجبهة... وقضية الانشقاق»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٤٢) حديث مع عضو لجنة العمل العسكري الفلسطيني التابعة لحركة القوميين العرب. وقد حضر

الاجتماع الأول، عمان، آذار/مارس ١٩٩٠. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(٤٣) حديث مع عبد الرحيم جابر، احد كوادر حركة القوميين العرب في «أبطال العودة»، وفيما بعد قائد دورية فدائية، الجزائر، نيسان/إبريل ١٩٨٧.

(٤٤) حديث مع صلاح صلاح، احد مسؤولي الشعبة الفلسطينية في حركة القوميين العرب في لبنان، وفيما بعد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠. نص بيان تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩٩.

(٤٥) حديث مع ابو احمد فؤاد، القائد العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجزائر، نيسان/إبريل ١٩٨٧.

(٤٦) زعم احد مصادر فتح ان معسكراتها درّبت «الآلاف». أنظر: «المجاهد»، ٧/١٢/١٩٦٧، نص الحديث في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١٢.

(٤٧) من كوادر فتح، وقد اصبح قائد قطاع فيما بعد.

(٤٨) فتح، «دروس وتجارب ثورية»، (طبعة جديدة، لاتا)، ص ٩؛ هاني الحسن، «وقفة عند الذكرى الرابعة لمعركة الكرامة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٨، نيسان/إبريل ١٩٧٢، ص ٤٢.

(٤٩) حديث مع ابو محمد، فدائي سابق في احدى الكتائب جنَّدته فتح سنة ١٩٦٧، تونس، آذار/مارس ١٩٩٢.

(٥٠) وردت هذه التفصيلات في حديث مع ابو علي شاهين، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠، وفي حديث مع احد كوادر فتح اصبح فيما بعد ضابط استخبارات عسكرية فيها، تونس، حزيران/يونيو ١٩٨٨.

(٥١) أخذت الأرقام الخاصة بالسكان من:
Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington D. C.: American Enterprise Institute, 1984), Table 1, p. 2.

(٥٢) T. N. Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Isreali Wars, 1947-1974* (London: Macdonald's and Jane's, 1978), p. 231.

وهناك تقويم عربي للتكلفة التي تتحملها اسرائيل لاستمرارها في الصراع في أواخر الستينات. أنظر: يوسف صايغ، «استنزاف اسرائيل نتيجة الصراع العسكري»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.

(٥٣) Benvenisti, *op. cit.*, p. 24.

(٥٤) حديث مع احد الكوادر الكبار في فتح، عمان، أيار/مايو ١٩٨٥. وحديث مع عبد الرحيم جابر، من كوادر «أبطال العودة» وضابط فدائي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجزائر، نيسان/إبريل ١٩٨٧.

(٥٥) طبقا لأقوال كوادر وفدائيين في «الدوريات المطارَدة» ينتمون الى عدة منظمات.

(٥٦) حديث مع ابو علي شاهين، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٥٧) طبقا لأقوال كثير من كوادر وفدائيي «الدوريات المطاردة». وهذه السياسة تؤكدها قراءة البيانات العسكرية الصادرة في تلك الفترة. أنظر: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره.

(٥٨) طبقا لتصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي في ذلك الحين، موشيه دايان، في:
Jewish Observer, February 28, 1968.

(٥٩) حديث مع كادر من فتح، اصبح فيما بعد ضابط الاستخبارات العسكرية في فتح، تونس، حزيران/يونيو ١٩٨٨. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(٦٠) حديث مع احد كبار كوادر فتح، عمان، أيار/مايو ١٩٨٥. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(٦١) حديث مع احد كبار كوادر فتح، عمان، أيار/مايو ١٩٨٥.

(٦٢) حديث مع احد كبار كوادر فتح، عمان، أيار/مايو ١٩٨٥. وحديث مع مؤسس جهاز استخبارات فتح، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١. لم يُذكر الاسمان بناء على طلب صاحبيهما.

(٦٣) حديث معه في عمان، أيار/مايو ١٩٨٥.

(٦٤) حديث مع احد قادة الفدائيين.

(٦٥) كان بعض الذين ذُكرت أسماؤهم مواطنين فلسطينيين في اسرائيل ضمن حدود ما قبل سنة ١٩٦٧. صبحي غوشه، «الشمس من النافذة العالية: وجوه في رحلة السجن والنضال» (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨)، ص ١٢٥.

(٦٦) طبقا لتصريحات العميد يشعياهو غافيش، قائد الجبهة الاسرائيلية الجنوبية، في: «هآرتس»، ٣٠/٤/١٩٦٨. استُشهد بها في: *Arab Report and Record, 1968* وسُجّلت في ذلك التاريخ.

(٦٧) أنظر ما له علاقة بهذا الموضوع في:
The Middle East Record, 1967; Arab Report and Record, 1967.
وفيما يتعلق بالاجراءات الاسرائيلية المضادة للانتفاضة بصفة عامة، أنظر:
Bard O'Neill, *Armed Struggle in Palestine: A Political Military Analysis* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1978).

(٦٨) حديث مع ابو المنذر، كادر في فتح كان مسؤولا عن غزة، وأصبح فيما بعد عضو اللجنة المركزية، الجزائر، نيسان/إبريل ١٩٨٧.

(٦٩) حديث مع ابو علي شاهين، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٧٠) حديث مع ضابط في جيش التحرير الفلسطيني، كان ضابط اتصال بالجبهة، عمان، نيسان/إبريل ١٩٨٩.

(٧١) حديث مع غانم، الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقد انضم هؤلاء المؤسسون فيما بعد الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، بزعامة جبريل، ثم انشقوا عنها والتحقوا بجبهة التحرير الفلسطينية، التي أُقيمت مجددا سنة ١٩٧٦.

(٧٢) حديث مع ابو علي شاهين، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٧٣) حديث مع الدكتور سمير غوشه، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وهو الشقيق الأصغر لصبحي غوشه، تونس، شباط/فبراير ١٩٩٠.

(٧٤) حديث مع سمير غوشه، تونس، شباط / فبراير ١٩٩٠. وحديث مع ضابط في جيش التحرير الفلسطيني، وعضو مؤسس للجبهة، عمان، نيسان / إبريل ١٩٨٩. لم يُذكر الاسم بناء على طلب صاحبه.

(٧٥) حديث مع سمير غوشه، تونس، شباط/فبراير ١٩٩٠.

(٧٦) حديث مع ضابط في جيش التحرير الفلسطيني، عمان، نيسان/إبريل ١٩٨٩.

(٧٧) لا ينبغي الخلط بين هذه الجبهة وجبهة التحرير الفلسطينية، التي كانت بزعامة جبريل.

(٧٨) أنظر التفصيلات في: شفيق الحوت، «عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات، ١٩٦٤ ــ ١٩٨٤» (بيروت: دار الاستقلال، ١٩٨٦). وهو يقول (ص ٧٠) ان نواة الجماعة تشكلت سنة ١٩٦١.

(٧٩) حديث مع سهيل ناطور، احد قادة جبهة تحرير فلسطين ــ طريق العودة، وفيما بعد عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نيقوسيا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وحديث مع عضو سابق في لجنة المخيمات في تل الزعتر، نيقوسيا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

(٨٠) حديث مع سهيل ناطور، نيقوسيا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

(٨١) حديث مع ضابط في جيش التحرير الفلسطيني، عمان، نيسان/إبريل ١٩٨٩. وحديث مع سهيل ناطور، نيقوسيا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

(٨٢) حديث مع احد قادة جبهة تحرير فلسطين، وفيما بعد احد قادة فتح، عمان، أيار/مايو ١٩٨٥. وأحاديث مع قادة من جبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، من سوريا، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١، والجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

(٨٣) حديث مع ضابط في جيش التحرير الفلسطيني، عمان، نيسان/إبريل ١٩٨٩. وحديث مع ابو علي شاهين، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٨٤) كان زعرور ضابطا سابقا في الجيش الأردني، وقد ترك خدمة الجيش عقب محاولة الانقلاب التي وقعت سنة ١٩٥٧، وسُجن، ثم أُطلق، وبقي في المملكة الى ان انضم فيما بعد الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عضوا في قيادتها العسكرية، قبل فترة وجيزة من انشقاقه عنها مع احمد جبريل سنة ١٩٦٨.

(٨٥) حديث مع تيسير عاروري، احد كبار المنظمين الشيوعيين في الضفة الغربية، الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

(٨٦) حديث مع سليمان النجّاب، نائب الأمين العام لفرع الضفة الغربية، وفيما بعد الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، تونس، آب/أغسطس ١٩٨٩.

(٨٧) حديث مع تيسير عاروري، الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

(٨٨) حديث مع سليمان النجاب، تونس، آب/أغسطس ١٩٨٩.

(٨٩) حديث مع تيسير عاروري، الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

(٩٠) أنظر التفصيلات في: عبد القادر ياسين، «تجربة الجبهة الوطنية في قطاع غزة» (بيروت: ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص ٢١، ٢٢.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٩. أنظر كذلك: خالد الأزعر، «المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، ١٩٥٦ ـ ١٩٧٢» (القاهرة: إدارة الارشاد التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧).

(٩٢) حديث مع ضابط في جيش التحرير الفلسطيني، عمان، نيسان/إبريل ١٩٨٩.

(٩٣) ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣، ١٢١ ـ ١٢٣.

(٩٤) رأي اعربت عنه النشرة السرية، «المقاومة»، الصادرة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

(٩٥) حديث مع حسن عصفور، من كبار كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني، تونس، آذار/مارس ١٩٩٢.

(٩٦) يؤكد هذا الأمر القادةُ الكبار لحركة القوميين العرب، وأعضاء سابقون في حركة القوميين العرب انضموا الى فتح، منهم أُسامة شنار. حديث مع شنار، عمان، آذار/مارس ١٩٩٠. وحديث مع المسؤول الأول لتنظيم حركة القوميين العرب في الضفة الغربية، القاهرة، شباط/ فبراير ١٩٨٩، ولم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(٩٧) حديث مع المسؤول الأول لتنظيم حركة القوميين العرب في الضفة الغربية، القاهرة، شباط/فبراير ١٩٨٩. ولم يُذكر اسمه بناء على طلبه. وكذلك حديث مع عضوين في لجنة العمل العسكري الفلسطيني التابعة لحركة القوميين العرب، عمان، آذار/مارس ١٩٩٠ وأيار/مايو ١٩٩١. ولم يُذكر إسماهما بناء على طلبيهما.

(٩٨) حديث مع أسامة شنار وحديث آخر مع صالح رأفت، من كوادر حركة القوميين العرب، وفيما بعد عضوان في المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عمان، آذار/مارس ١٩٩٠.

(٩٩) «استراتيجية العمل الثوري الفلسطيني كما تفهمها حركة القوميين العرب في إقليم فلسطين»، آب/أغسطس ١٩٦٧؛ «هيكل استراتيجية العمل الفلسطيني والوضع التنظيمي في مجال فلسطين»، آب/أغسطس ١٩٦٧؛ «استراتيجية العمل الثوري الفلسطيني، قرارات القيادة الاقليمية الفلسطينية في الخارج»، أيلول/سبتمبر ١٩٦٧.

(١٠٠) حديث مع مسؤول الجهاز التنظيمي في حركة القوميين العرب في الضفة الغربية، القاهرة، شباط/فبراير ١٩٨٩، ولم يُذكر اسمه بناء على طلبه. وحديث مع مسؤول الجهاز العسكري في حركة القوميين العرب في الضفة الغربية وأحد ضباط جيش التحرير الفلسطيني، عبد الله العجرمي، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١٠١) حديث مع عضو لجنة العمل العسكري الفلسطيني التابعة لحركة القوميين العرب، القاهرة، آب/أغسطس ١٩٨٨. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(١٠٢) حديث مع كادر كبير سابق في حزب البعث السوري، لندن، حزيران/يونيو ١٩٨٩.

(١٠٣) حديث مع ابو هيثم، احد القادة الكبار لجبهة التحرير الفلسطينية، وفيما بعد عضو لجنتها المركزية، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١٠٤) حديث مع عمر ابو راشد، من كوادر جبهة التحرير الفلسطينية، وفيما بعد كادر كبير في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١٠٥) كان يفصل بين فتح وجبهة التحرير الفلسطينية عداء انفجر علنا في ربيع ١٩٦٦. وقد اجَّج العداء بدرجة كبيرة كره شخصي شديد متبادل بين عرفات وجبريل.

(١٠٦) حديث مع ابو هيثم، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١٠٧) حديث مع عمر ابو راشد، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١٠٨) حديث مع عمر ابو راشد، الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

(١٠٩) «الأنوار»، ١٤/١٠/١٩٦٧، استشهد به في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

(١١٠) أنظر، على سبيل المثال: بلال حسن، «٤ مهمات عاجلة أمام العمل الفلسطيني»، «الحرية»، ٢٣/١٠/١٩٦٧، ص ٤، ٥.

(١١١) «الحرية»، ٩/١٠/١٩٦٧، ص ٦.

(١١٢) حديث مع ابو محمود الدولي، كادر مختص من كوادر حركة القوميين العرب، وفيما بعد رئيس هيئة أركان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عمان، أيار/مايو ١٩٩١.

(١١٣) حديث مع ياسر عبد ربه، الذي اصبح فيما بعد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، موسكو، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وحديث مع احد قادة حركة القوميين العرب، وفيما بعد مفوض سياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠، ولم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(١١٤) حديث مع المسؤول الأول لتنظيم حركة القوميين العرب في الضفة الغربية، وهو ضابط في جيش التحرير الفلسطيني، عمان، نيسان/إبريل ١٩٨٩. وحديث مع القائد العسكري عبد الله العجرمي، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١١٥) حديث مع احد كوادر حركة القوميين العرب، وفيما بعد رئيس التدريب في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(١١٦) حديث مع عبد الله العجرمي، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١١٧) حديث مع عضوين في لجنة العمل العسكري الفلسطيني، القاهرة، آب/أغسطس ١٩٨٨؛ عمان، آذار/مارس ١٩٩٠. لم يُذكر إسماهما بناء على طلبيهما. وحديث مع احد القادة العسكريين في حركة القوميين العرب، وفيما بعد قائد دورية فدائية. وحديث مع عبد الرحمن جابر، الجزائر، نيسان/إبريل ١٩٨٧.

(١١٨) حديث مع مصطفى الزبري، تونس، آب/أغسطس ١٩٨٧.

(١١٩) حديث مع احد كوادر حركة القوميين العرب، وكان قد اشترك في توجيه تدريب الضباط، القاهرة، آب/أغسطس ١٩٨٨.

(١٢٠) حديث مع ابو احمد فؤاد، احد كوادر حركة القوميين العرب، وفيما بعد القائد العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجزائر، نيسان/إبريل ١٩٨٧. وقد قدم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اقتراحا مماثلا، مجلة «الحوادث»، ١٣/١٠/١٩٦٧. أنظر نص الحديث في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٨١٤.

(١٢١) هكذا أُوضح الوضع من قبل المسؤول الأول لتنظيم حركة القوميين العرب في الضفة الغربية، خلال حديث معه في القاهرة، شباط/فبراير ١٩٨٩. ولم يُذكر اسم المسؤول بناء على طلبه.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) حديث مع هاني الهندي، احد مؤسسي حركة القوميين العرب، الكويت، آذار/مارس ١٩٩٠.

(١٢٤) حديث مع صالح رأفت، عمان، آذار/مارس ١٩٩٠.

(١٢٥) مناقشات بشأن مختلف السياسات الاسرائيلية، في:
Geoffrey Aronson, *Creating Facts: Palestinians and the West Bank* (Washington D.C.:Institute for Palestine Studies, 1987).

أنظر أيضا: عيسى عبد الحميد: «ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة» (بيروت: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣).

(١٢٦) أنظر مناقشة للسياسة الاسرائيلية المضادة للغوار في:
O'Neill, *op.cit.*

(١٢٧) للتعرف على مناقشة هذه السياسة، أنظر:
Moshe Ma'oz, *Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Arab Mayors under Jordan and Israel* (London: Frank Cass, 1984).

(١٢٨) أنظر ما كشف عنه الرئيس الاسرائيلي حاييم هيرتسوغ في:
Alternative Information Center, Vol. VII, No. 12, December 5, 1991, pp. 9-11.

(١٢٩) «النهار»، ١/٩/١٩٦٧. استُشهد بها في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٠. ويسري هذا العدد الاجمالي حتى سنة ١٩٩٠.

(١٣٠) O'Neill, *op. cit.*, p. 74.

(١٣١) Benvenisti, *op. cit.*, p. 24; Map 4, p. 79.

(١٣٢) Amnon Cohen, *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1980), pp. 9, 10.

(١٣٣) من كبار كوادر فتح.

(١٣٤) من الدراسات الفلسطينية أنظر: غازي الحسيني وفارس المنصوري، «أساليب التحقيق الاسرائيلي» (بيروت: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥)؛ عبد الستار قاسم، «التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية» (بيروت: دار الأمة لجامعة النجاح (نابلس)، ١٩٨٦).

(١٣٥) أنظر الوصف لدوريات الحدود الاسرائيلية في:
Edward Luttwak and Dan Horowitz, *The Israeli Army* (London: Allen Lane, 1975), p. 308.

(١٣٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٣، ٦٦٤.

(١٣٧) أنظر الوصف لهذا الأمر في:
Ze'ev Schiff, Raphael Rothstein, *Fedayeen, the Story of the Palestinian Guerillas* (London: Vallentine, Mitchell, 1972), Ch. 6.

(١٣٨) حديث مع علي إسحق، كادر كبير سابق في جبهة التحرير الفلسطينية، وفيما بعد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، ثم عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية، شباط/فبراير ١٩٨٩.

(١٣٩) أنظر حجة مماثلة في: مردخاي بار ــ أون، «الحرب الفدائية في لبنان وإريتز يسرائيل»، «عال همشمار»، ٢٧/٢/١٩٨٥.

(١٤٠) الأرقام طبقا لتصريحات موشيه دايان ثم تصريحات المدير العام لوزارة الدفاع موشيه كاشتي في:
Jewish Observer, December 8, 1967; February 28, 1968.

(١٤١) هذا ما زعمته فتح في: «دروس وخبرات ثورية»، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(١٤٢) حديث مع ضابط سابق في الاستخبارات العسكرية المصرية، القاهرة، آب/أغسطس ١٩٨٨. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(١٤٣) حديث مع المدير السابق للاستخبارات العامة امين هويدي، القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩١.

(١٤٤) حديث معه في بغداد، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

(١٤٥) حديث معه في القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩١.

(١٤٦) حديث مع محمود عباس، عضو اللجنة المركزية لفتح، تونس، آذار/مارس ١٩٩٢.

(١٤٧) حديث مع ضابط سابق في الاستخبارات العسكرية المصرية، القاهرة، آب/أغسطس ١٩٨٨. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه.

(١٤٨) حديث مع الضابط، الذي لم يُذكر اسمه بناء على طلبه، القاهرة، آب/أغسطس ١٩٨٨.

(١٤٩) حديث مع ضابط استخبارات عسكرية في فتح، لم يُذكر اسمه بناء على طلبه، تونس، حزيران/يونيو ١٩٨٨.

(١٥٠) طبقا لتصريحات ابو علي شاهين، وهو من كبار منظمي فتح في الضفة الغربية، وقد قام بأحد هذه الاتصالات. حديث معه في تونس، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(١٥١) حديث مع احد كوادر فتح في العراق، تونس، آب/أغسطس ١٩٨٧. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه. وقد حل حزب البعث هذه اللجان فيما بعد.

(١٥٢) حديث مع احد أعضاء فتح، وفيما بعد احد المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية، الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٩١. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه. وكذلك حديث مع عضو في حركة القوميين العرب، نيقوسيا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

(١٥٣) نقلته «وكالة الأنباء الأردنية». استُشهد به في:
Arab Report and Record, 1967.

(١٥٤) طبقا لتصريحات يحيى عاشور، وكان عندئذ قائدا للقواعد، وفيها بعد امين سر المجلس الثوري لفتح. حديث معه في تونس، آب/أغسطس ١٩٩١. وحديث مع ابو محمود الدولي، وكان عندئذ قائدا لقواعد حركة القوميين العرب، وفيها بعد رئيس هيئة أركان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عمان، أيار/مايو ١٩٩١.

(١٥٥) أنظر بعض التفصيلات في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٦، ١ تموز/يوليو ــ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧؛ الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨ ــ ١٠٣.

(١٥٦) حديث مع العقيد حسن ابو لبده، قائد كتيبة سابقا، بغداد، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

(١٥٧) ظل هذا هو اسمها الرسمي منذ ذلك الحين، على الرغم من ان «عين جالوت» هو الاسم الأكثر شيوعا.

(١٥٨) قدَّر موشيه دايان ان ما بين ٨,٠٠٠ رجل و ١٠,٠٠٠ رجل ممن تلقوا تدريبا في جيش التحرير الفلسطيني قد اختبأوا في غزة: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٧، ١٦ شباط/فبراير ١٩٦٨.

(١٥٩) حديث مع ضابط في جيش التحرير الفلسطيني، وفيها بعد قائد لواء. لم يُذكر اسمه بناء على طلبه، تونس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

(١٦٠) حديث مع قائد كتيبة، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١٦١) حديث مع عبد الرزاق مجايده، ضابط عمليات في جيش التحرير الفلسطيني، وفيها بعد قائد لواء، تونس، آب/أغسطس ١٩٩١.

(١٦٢) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٦، مصدر سبق ذكره، يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

(١٦٣) كان الفراغ الناتج يعني ان هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الفلسطيني في دمشق اصبحت أكثر اهمية من القيادة العامة في القاهرة. ويحدد هذا بداية صراع طويل بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا من أجل السيطرة على الجيش.

(١٦٤) «الأهرام» (القاهرة)، ١٩/١/١٩٦٨؛ *The Daily Star*, January 24, 1968. وقد استشهدت *Arab Report and Record, 1968* بما نشرته هاتان الصحيفتان.

(١٦٥) *Arab Report and Record, 1968.*

(١٦٦) طبقا لما قاله احد ضباط الصف هؤلاء، وقد فر مباشرة الى فتح. حديث معه.

(١٦٧) تأثير المعركة في سياسة عبد الناصر تجاه فتح يؤكده سكرتيره الخاص عبد المجيد فريد، الذي أُجري حديث معه في لندن، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

(١٦٨) اعتُقل أيضا علي بشناق، شريك جبريل منذ سنوات في جبهة التحرير الفلسطينية، وأطلق بعد بضعة أيام عقب إصابته بأزمة قلبية، لكنه مات بسبب تلك الأزمة بعد فترة قصيرة.

(١٦٩) حديث مع عمر ابو راشد، احد قادة جبهة التحرير الفلسطينية، وفيها بعد احد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

(١٧٠) كان هذا، على سبيل المثال، تقويم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في: «العمل الفدائي... بعد عام من الهزيمة»، «الحرية»، ٣/٦/١٩٦٨، ص ٤، ٥.

(١٧١) ظهر نقد عميق للفدائيين وأفكارهم المتعلقة بـ «الحرب الفدائية» و «الحرب الشعبية»، في: الياس مرقص، «المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن» (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١). والحجة المضادة التي طرحها هي انه كان على الفلسطينيين ألّا يفكروا إلا في مقاومة الاحتلال، تاركين أفكار التحرير الكبيرة للجهد العربي الأوسع.

أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية

سلسلة دراسات تحليلية يعدها باحثون في المؤسسة وسواهم من المختصين حول جوانب معينة بارزة للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني.

تبحث هذه الدراسة في مراحل العمل الفلسطيني المسلح في الضفة الغربية وقطاع غزة عقب حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، وتعتبر ان نتائج تلك الحرب أتاحت للمنظمات الفلسطينية الرئيسية فرصة مؤاتية للنضال ضد الكيان الاسرائيلي بعيداً عن الضغوط العربية. وبعد تحليل التطورات التي شهدتها الساحة السياسية الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة، وتحديد العيوب الذاتية والعقبات الموضوعية التي أحبطت جهود الحركة الفلسطينية رسعيها للوصول الى مستوى الثورة المسلحة الشاملة، يستنتج المؤلف ان انغماس القيادات الفلسطينية في السياسات العربية المعقدة، وتدخل الدول العربية في شؤونها، حالا دون استئناف الكفاح على التراب الفلسطيني الى حين انفجار الانتفاضة في الضفة والقطاع في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧.

يزيد صايغ باحث في كلية «سانت أنطوني» في جامعة أوكسفورد (بريطانيا)، ويتركز عمله على العلاقات الدولية والأمن في العالم الثالث.

$ 2.00